سلسلة
الفكر الحديث

٨



عصر الخرافة

الذي نعيش فيه

الكتاب الثاني

تأليف : جستاف شتلر
تعريب : محمد على أبو دُرّة
محمد بكير خليل
راجعه : محمد عبد الواحد خلاف

لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤

سلسلة الفكر الحديث

عصر الخرافة

الذي نعيش فيه

الكتاب الثاني

تأليف

جستاف شتلبر

نقله إلى العربية

محمد على أبو درة و محمد بكير خليل

وراجعه

الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف

العدد الثامن

ص
١٦

الكتاب الثاني

الفهرس

الصفحة

الفصل الأول

دول محدودة ودول محرومة

الفصل الثانى

الأسباب الاقتصادية للحرب

الصفحة

الفصل الثالث

هل تسير أنجلترا إلى الوراء

الفصل الرابع

الإمبراطورية البريطانية

الصفحة

الفصل الخامس

التنظيم السوفييتى

الفصل السادس

المعجزة الألمانية

الصفحة

الفصل السابع

بين ديموقراطية هزيلة وذكتاتورية قوية

الفصل الأول

دول مجدودة ودول محرومة

---

١ — رسالة هتلر

أوتى أدولف هتلر مقدرة لا تبارى على أن يصوغ من الألفاظ الجوفاء عبارات تلهب العاطفة ، وتنفذ إلى الصميم من نفوس سامعيه ، وأن يردد هذه العبارات ترديداً يوهم الناس بصدقهـا . وقد جرى هتلر على هذا الأسلوب فى خطبة له فى العمال الألمان ، يُرجع فيهـا الحرب الأخيرة إلى الأسباب الآتية :

« إنه صراع بين عالَمين . إن ٤٦ مليوناً من الإنجليز يملـكون ويتحكمون فى مساحة قدرها أربعون مليوناً من الـكيلومترات المربعة ، ولـكن ٤٥ مليوناً من الإيطاليين ليس لديهم من الأراضى الصالحة إلا ما يقرب من ½ مليون كيلو متر مربع . ويعيش ٨٥ مليوناً من الألمان فى مجال لا يعدو ستمائة ألف من الـكيلو مترات المربعـة . وليس هذا إلا بفضل جهودهم . ولا يعيش الإنسـان على العبارات المنمقة ، أو التصريحات الزائفة ، أو التأملات الفلسفية ، بل يعيش على ما تُخرج له الأرض من ثمراتها ، من المواد الخام والمواد الغذائية نتيجة كدّه وعمله .

وإذا كان استقرار النظام الداخلي يتطلب إيجاد نوع من التوازن بين الفقر والثراء في الأفراد ، فكذلك الحال في الشعوب ، فليس خليقاً بأحدها أن يتملك كل شيء ، على حين يتجرد آخر من كل شيء . سيقول الإنجليز والفرنسيون والأمريكيون : نحن قوم نملك ، أما الدول التي لا تملك فخليق بها أن تقنع بالحرمان ! ويعتبرني بعضهم ممثلا للدول المحرومة ؟

إنهم يحاربون من أجل الاحتفاظ بقاعدة الذهب ، وأنا على يقين من هذا ، إنهم يحرزون الذهب ، ولكنا سُلبنا ذهبنا نتيجة للخداع والتضليل ، فأصبح كل رأس مالنا وذهبنا هما قدرتنا على العمل ، وبها نستطيع أن نصرع العالم . ومن ثم يتجلى لنا أن ثمة عاملين يتجاذبان السيطرة : الذهب والعمل » .

ولطالما دأبت الدعاوة الشيوعية والفاشية على غرس هذه الفوارق بين الأمم في أذهان الجيل الحاضر ، وتصويرها على أنها حقيقة لا ريب فيها . وكم برعوا في إتقان هذه الدعاوة حتى خضع الناس لهذا الضرب من الأوهام وسلموا به تسليما ، حتى غدا أكرم الناس نفساً لا يتردد في القول بأن الغرض الأساسي لهذه الحرب ضد الديمقراطيات إنما هو تصحيح الأوضاع ، وإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلا . وتلك لعمري خرافة مؤثرة ، بل هي من أعظم الخرافات التي يعيش عليها الجيل الحاضر ، وهي من السهولة والوضوح بمكان لا يعوزها معه أي تفسير .

تلك إذن قضية واضحة كقولنا إن الشمس تدور حول الأرض . وإنك لتراها كل يوم بعيني رأسك ، أليس كذلك ؟ وكم استغرق العلم من قرون طويلة حتى أثبت أن ما نراه هو عكس الحقيقة ؟ ! ولكننا استطعنا ، عن

طريق التعليل والتدليل لا عن طريق الحس والعاطفة ، إثبات الحقيقة : وهى أن الأرض تدور حول الشمس الثابتة . وكم من أناس هلكوا دون كشف هذه الحقيقة . واليوم يهلك أقوام لا يحصيهم العد ضحية خرافة « الدول المجدودة والدول المحرومة » .

ولكن علام الضجة الكبرى ؟ ! إن هتلر يقيس مدى ثراء الأمة بالأميال المربعة التى « تملكها وتحكمها » وبمقادير الذهب التى تحتفظ بها فى الأقبية . لقد عرضنا لخرافة الذهب فى الكتاب الأول ، ولكن كم من مستمعى هتلر الكثير عديدهم ، حين كان يتهم بريطانيا بالتمسك بمعيار الذهب ، كم منهم أدرك أن بريطانيا خرجت عن قاعدة الذهب فى الحرب الماضية ، وأنها عادت إليها لفترة قصيرة بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٣١ ، وأنها خرجت عنها فى سبتمبر سنة ١٩٣١ إلى غير رجعة إليها ؟ وأكبر اليقين أن هتلر نفسه فى جهله الفاضح ، لا يعلم ذلك ! وكم منهم يعلم أن بريطانيا أنفقت أو رهنت كل ما كان لديها من الذهب ، وأنها لن تستطيع له طلباً بعد الحرب ، إلا إذا تفضلت عليها الولايات المتحدة بشىء من ذلك . وإذا كنا نقيس الملكية والثراء بالذهب ، فنى العالم الآن ثلاث دول يصدق عليها ذلك ، وهى فى الواقع مجموعة غريبة ، وهى الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية وسويسرا ، وما كانت المانيا فى حرب مع واحدة منها عند ما أرسل هتلر صيحته . بل كانت الروسيا حينذاك حليفة غير محاربة للمحور المزعوم . ولم يكن لدى المانيا إذ ذاك ما يحملها على عداء الولايات المتحدة . أما سويسرا فليست من الضخامة بحيث تكون غنما تطمع فيه الدول .

٢ — قياس الثراء بالأميال المربعة

يُقسّم هتلر الدول المالكة بالنظر إلى الأميال المربعة التي تملكها وتحكمها . انظر إلى حيلته الصغيرة البارعة ! إنه يذكر المساحة الكلية عند الكلام على انجلترا ، ولكنه يقتصر على الأرض الصالحة حين يعرض للايطاليين . ولهذا مغزاه المؤثر ، لأنه لو ذكر المساحة الكلية لدخلت إيطاليا قطعاً في زمرة الدول غير المحرومة ، ذلك أن الامبراطورية الإيطالية تشغل مساحة لا تقل عن ٣,٥٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، أى نصف مساحة الولايات المتحدة تقريباً . ولو اعتبرنا المساحة « الصالحة » فحسب لانكمش الرقم البريطاني إلى حد يفقد معه سحر الدعاوة فيه .

ولنتدبر الآن ما تنطق به هذه الأرقام من معان . إن روسيا السوفيتية تشغل ⅙ مساحة الكرة الأرضية ، وهذه أعظم بكثير من مساحة الولايات المتحدة . ولدى روسيا مجال حيوى لا يُدرَك مداه . فهل نعدها دولة مالكة أو محرومة ؟ لو كان الأمر بالأميال المربعة لقفزت روسيا إلى القمة في عداد الدولة المليئة . ولكن الروسيين يحيون حياة خشنة ، ولم تفلح جهود الشيوعيين المتواصلة فى ربع القرن فى تخفيف عبء البؤس والفاقة والجوع والجهل عن كواهل الروسيين .

وهناك الصين التى كانت تشغل قبل عدوان اليابان ما يقرب من ١٢ مليونا من الكيلو مترات المربعة ، فهى دولة متميزة فى الامتلاء بمقياس هتلر ، ونحن على علم بحياة أهل الصين . وكان يموت منهم فى كل سنة خلق كثير ضحية المجاعة ، ومن أفلت منهم عاش فى فقر معدم ٠ و٨٠ ٪ من السكان هناك يعيشون على الزراعة ، ولا يزيد الدخل السنوى للأسرة من

هؤلاء على ٢٥٠ دولارا ، أو ٤٠ دولارا فى السنة للفرد !

وهنـاك البرازيل التى تشغل مساحة قدرها ٨،٥٠٠،٠٠٠ كيلو متر مربع ، فهى أوسع مدى من الولايات المتحدة . ويبلغ عدد سكانها ٥٠ مليونا ، أغدقت عليهم الطبيعة كل ألوان الثروة ، من تربة خصـبة وغابات كثيفة ، وثروة معدنية هائلة من الفحم والحديد والمعادن الأخرى ، وحاصلات زراعية كثيرة . ولـكن الدخل القومى هناك يقدر بنحو ٢٩٠ ريالا للفرد فى السنة .

ومن الناحية الأخرى نجد أن أغنى الدول فى أوروبا كانت أصغرها عددا أو مساحة ، مثل سويسرا أو الدانمرك ، حيث لا يزيد عدد السكان فى أيهما عن أربعة ملايين . ولا تزيد مساحتها عن مساحة مقاطعة فى غرب أمريكا . والسويد أكبر نوعا ، وعدد سكانها حوالى ٦ ملايين ، ولـكن جزءا كبيرا من أرضها غير صالح للسكنى ، وأكثر من ٣/٤ السكان يعيشون فى الجـزء الجنوبى ، كما يزدحم سكان كندا فى الحوض الأدنى لنهر سنت لورنس . ونحن نغفل هولنده وبلجيكا مؤقتا ، لأنهم يزعمون خطأ أن ثراءهما راجع إلى مستعمراتهما الغنية . ومركز البرتغال شبيه بهذا فهى دولة صغيرة لها بقايا مستعمرات ، ولـكنها رغم متانة الحـكم فيها فى عشر السنين الأخيرة ، من أفقر دول العالم .

والأمثلة على ما قدمنا لا يحصيها العـد ، وكلها تنطق بأن ثراء الدولة لا يقاس بمساحتها .

٣ — سخف الاستعمار

وألمانيا نفسها تفند حجج هتلر . ذلك أنهـا كانت أغنى دول أوروبا

قبل سنة ١٩١٤ ، وكانت أغنى بكثير من إمبراطورية النمسا والمجر التي كانت تفوق ألمانيا في المساحة بمقدار ٢٠٪ ، كذلك كانت أعظم ثراء من الروسيا وإيطاليا . حقا كان لألمانيا مستعمراتها إذ ذاك ، ولكن قليلا من الناس في تلك الأيام الرخية الحكيمة كان يفكر في المستعمرات باعتبارها مصدر الثراء . لأنها كانت في الواقع عبئا . ذلك أن نفقات إدارتها كانت تربى كثيرا على ما يجنى منها . وكان في المستعمرات مجال لاستثمار بعض رءوس الأموال ، ولكن الربح الذي كانت تدره هذه كان أقل بكثير من ربح الودائع الألمانية في الولايات المتحدة أو أمريكا الجنوبية ، أو الشرق الأقصى أو الامبراطورية البريطانية . وكان من نتيجة ذلك أنه لم يتسرب من الودائع الألمانية في الخارج إلى هذه المستعمرات سوى ٢٪ ، ولم تكن هذه المستعمرات سوقا لها قيمتها في تصريف البضائع الألمانية . ولم يزد نصيب هذه المستعمرات على نصف الصادرات الألمانية ، ولم تنتج إلا ١٪ من المواد الخام اللازمة لألمانيا .

والحق إن ألمانيا فقدت مستعمراتها بعد الحرب ، ولم يكن في هذا خسارة مادية تذكر ، بغض النظر عن أثرها النفسي . وحصلت إيطاليا واليابان على مستعمرات بعد الحرب ، ولكن كلا منهما تعتبر نفسها دولة محرومة (أو تلقي الحكومة ذلك في روع الشعب) . ولكننا لا ندري بأي مقياس يقيسون ؟

ومنذ حرب الصين الأولى سنة ١٨٩٥ بدأت اليابان تفسح مجالها الحيوي بخطى واسعة ، حين استولت على جزيرة فرموزا الكبيرة الخصبة ، وعندما انتصرت على الروسيا سنة ١٩٠٤ ضمت إليها كوريا ، وهي تعدل شبه جزيرة إيطاليا في المساحة . وإبان الحرب العالمية الأولى اقتطعت اليابان

من الصين إقليم شانتونج ، وهو يوازى كوريا من حيث المساحة . ثم استولت على منشوريا (منشوكو) سنة ١٩٣١ ومساحتها ١,٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، ومع ذلك لا تزال اليابان تدعى أنها دولة محرومة . وكلما انسع مجالها الحيوى رغبت فى المزيد منه ! وكأنما يدفع التوسع إلى التوسع . وليس من غاية أو نهاية لذلك ! وكلما اتسعت رقعتها أمعنت فى الفقر لا فى الغنى ! فهى تجرى وراء شهوة لا تستقر معها على حال !

وبدأت إيطاليا تاريخها الاستعمارى سنة ١٩١٢ حين استولت على ليبيا من الامبراطورية العثمانية المتداعيــة . وكم تبدو ليبيا مترامية الاطراف على الخريطة ! إنها تشــغل مساحة قدرها ١,٨٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . وفى ١٩٣٥ غزت الحبشة واريتريا والصومال ، وتقدر مساحة هؤلاء بنحو ١,٧٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . عند ذلك أعلن موسولينى على الملأ أن إيطاليا بلغت من الامتلاء منتهى ما وصلت إليه مثيلاتها من الدول المالكة المليئة . وهذا هو اعتراف موسولينى نفسه . ولــكن إيطاليا تعود اليوم فتشكو من أنها دولة محرومة !

ولــكن أى الدول الثلاث المحرومة[1] كانت أغنى بين ١٩١٩ ، ١٩٣٩ ؟ لا ريب أنها المانيا ، التى لم تتهيأ لها فرصة المجازفة بالتوسع ، فانها رغم معاهدة فرساى ، ورغم فقدان المستعمرات ، استطاعت فى العقد الثالث من القرن العشرين أن تبلغ مرة أخرى مبلغ الـكمال فى مستوى المعيشة . وكان عليها أن تدفع ١٥ مليارا مارك ذهبا (وهو ما يعدل ستة مليارات من الدولارات) من تعويضات الحرب للحلفاء المنتصرين ولا سيما فرنسا ، ولــكن ألمــانيا استوعبت ما يقرب من هذا المبلغ فى داخلية بلادها ، بفضل القروض

---

(١) يريد ألمانيا وإيطاليا واليابان .

والودائع الأجنبية ، وبخاصة الأمريكية . على حين أنفقت فرنسا ما تقاضت من ألمانيا فى إنشاء خط ماچينو الذى عجزت عن الدفاع عنه ، وتلك لعمرى إحدى المفارقات الساخرة فى التاريخ ! . والحق إن تلك المعجزة الكبرى التى أدت إلى بعث ألمانيا من جديد فى العقد الثالث من هذا القرن ، هى فى الواقع ، وبأدق معانى الكلمة ، وليدة الجهود الألمانية والنشاط الألمانى وحدها لا شريك لها .

ولكن الأربعة عشر عاماً التى خلت بين فرساى وقيام هتلر ، والتى وصمها التاريخ الرسمى النازى لألمانيا بطابع الخزى والعار ، محتها من أذهان الألمان تلك الدعاوة الاشتراكية الوطنية ، كما أفلح هتلر فى محوها من تفكير العالم الخارجى .

والآن نعرض للون آخر فى أسطورة هتلر . يقول إن ٤٦ مليوناً من الإنجليز يملكون ويحكمون ٤٠ مليوناً من الكيلو مترات المربعة . نعم . ولكن هذه تشمل ١٠ ملايين فى كندا ، و٨ ملايين فى استراليا ونيوزيلندا ، ومليوناً ومائتى ألف فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وهذه كلها ممتلكات التاج البريطانى . وليس شىء أسخف من القول بأن هذه الأصقاع تملكها وتحكمها بريطانيا . والحقيقة شكلا وموضوعاً هى أن هذه الأمم البريطانية مستقلة استقلالا لا تشوبه شائبة ، ولا يخضع لأية قيود . إلى حد أن كلا من هذه الأمم حر فى أن يتقدم لمساعدة بريطانيا إبان الحرب أو يبقى على الحياد ، وفى أن يساعد العدو بطريق مباشر أو غير مباشر . ولطالما ساور الأذهان شك فى أن اتحاد جنوب أفريقيا لن يعلن حياده فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، حتى تقرر وقوفه إلى جانب بريطانيا بأغلبية ضئيلة . والواقع أن الامبراطورية البريطانية بمعناها القديم قد محاها قانون وستمنستر

١٩٣١ ، ذلك القانون الذى خلق من الإمبراطورية مايسمى « مجموعة الأمم البريطانية » التى تتألف من دول حرة مستقلة لها كل الحق فى أن تطرح أو تحتفظ بولائها ، لا للحكومة البريطانية ، ولكن للتاج البريطانى المشترك ، وليس فى إنجلترا اليوم من يحلم بإرجاع هذه الدول إلى حظيرة النفوذ أو السلطان القديم ، أو تسوّل له نفسه مساومتها فى موقفها هذا . حقاً إن انجلترا لا زالت تملك وتحكم هذا الجزء المزدحم بالسكان من الامبراطورية وهو الهند ، بأسلوب خاص ، ولكن الهند تتمتع بحكم ذاتى أوسع مدى مما تحاول الدعاوة الوطنيـة الهندية تصويره ، وليس من شك فى أن الهند بعد الحرب ستفوز بأسلوب من الحكم شبيه بهذا الذى تتمتع به الممتلكات البريطانية . ومهما يكن من شىء فان المزايا التى حصلت عليها انجلترا من الهند فى هذه السنين الأخيرة لا تكاد تكون شيئاً مذكورا ، ذلك أن الودائع الإنجليزية فى الهند تتراوح على الأكثر بين ثلاثة مليارات وثلاثة مليارات ونصف مليار من الدولارات ، تعود بربح لا يعدو ١٥٠ مليوناً من الدولارات ، وهذا ربح يسير جداً بالمقارنة إلى ما كانت تحصل عليه إنجلترا من ربح لودائعها فى بلاد لا تملكها مثـل الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية والصين .

٤ — الحصول على المواد الخام

والدعاوة الماهرة مستعدة لعرض المسألة الواحدة فى أساليب مختلفة وألوان متفرقة . من ذلك خرافة « المجال الحيوى » التى ظهرت فى أثواب عدة . فقالوا أولا بأن توزيع المواد الخام غير عادل ، ثم عادوا ينادون بضرورة إباحة هذه المواد الخام للجميع على الشيوع . وقد أدت هذه الدعاوة

المحورية الناجحة إلى أن مستر تشرشل ومستر روزفلت تناولا هذه الخرافة فى مشروع السلم الذى وضعاه فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، فجاء فى المادة الرابعة منه ما يلى :

« ستحاول هذه الديمقراطيات المنتصرة — وفاء لالتزاماتها — العمل على رفاهية الدول الكبيرة والصغيرة ، الغالبة والمغلوبة ، وذلك عن طريق إقرار الأساسين اللازمين للرخاء الاقتصادى وهما : حرية التجارة ، والحصول على المواد الخام ، على قدم المساواة للجميع »

ولهذه الخرافة من مسحة الحقيقة ما لخرافة المجال الحيوى . والواقع أنه ما من صناعة أو دولة عجزت فى وقت السلم عن الحصول على المواد الخام اللازمة لها . ولكن الدول الصناعية نفسها كانت فى بعض الأحيان تعوق حرية الحصول على المواد الخام . ولنسائل الدول المنتجة للمواد الخام : هل ردت يوما مشتريا عن سوقها ؟ إن غاية ما كانت تسعى إليه هذه الدول هو إيجاد مشترين . وقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً جبارة فى مدى عشر سنين لإنهاض صادراتها من القمح والقطن ، وكذلك فعلت البرازيل بالقطن والبن ، والأرجنتين بالغلال واللحوم ، وشيلى بالنحاس والنترات ، والملايو وجزر الهند الشرقية بالزنك والمطاط ، كما سعت اليابان فى زيادة صادراتها من الحرير والكافور . ولم يقم دليل واحد على أن ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان حيل بينها وبين المواد الخام قبل الحرب ، أو سُلبت حقوقها . ولكن لدينا مثال بارز على أن دولة بائعة شبه محتكرة استغلت أكبر المشترين لبضاعتها واستبدت به فى السعر ، ولم تكن تلك الدولة سوى ألمانيا التى اتخذت من احتكارها للبوتاس ذريعة لتفرض على الولايات المتحدة سعراً أعلى بكثير مما تبيع به للمستهلكين المحليين . ولم يتحطم احتكار ألمانيا هذا إلا فى السنين الأخيرة ، فكانت

ألمانيا بذلك يوما ما فى عداد الدول المجدودة .

والتفريق فى المعاملة ضرورة من ضرورات الحرب ، طالما كان « الاقتصاد » سلاحا حربيا جوهريا . ولكن فرصة استعماله لا تتوقف بحال ما على توزيع المواد الخام التى تنتجها المستعمرات أو تملكها ، ولكنها تتوقف أولا وأخيرا على السيادة البحرية . فى مقدور ألمانيا زمن الحرب أن تبتاع من المواد الخام ما تشاء ، لولا أن البحرية البريطانية تمنع شحنها إلى أى ميناء تنفذ منه إلى ألمانيا . ولم يفكر روزفلت أو تشرشل بعد فى إغراق البحرية الأمريكية أو الإنجليزية !

وثمة اختلاف كبير بين الدول فى ثروة الموارد الطبيعية ، ولكن هذا الاختلاف ليس من الأهمية بمكان فى عصرنا الرأسمالى هذا . وليس أغنى فى الموارد الطبيعية من روسيا والصين ، وهما على ما نعلم من ترامى الأطراف . ولا تعدو ألمانيا والجزر البريطانية أن تكونا ، من بعض الوجوه ، طفلين ناشئين بجانبهما . ولكنهما (ألمانيا وبريطانيا) تتقدمان تقدما نسبيا فى توفير أسباب العيش الرغيد للسكان الذين يتزايد عددهم نسبيا . ومثل ألمانيا كمثل انجلترا فى قلة المواد الخام لديهما . بل الواقع أن ألمانيا أغنى من انجلترا فى كثير من النواحى بكميات الفحم الضخمة ومناجم الزنك وحقول البوتاس ، وخصب التربة فيها .

أما قصة تفوق انجلترا على ألمانيا فى الثراء فهى قصة تاريخية شائعة . إن لكل أمة دورا تلعبه على مدارج عصور التاريخ . وكانت ألمانيا حتى القرن السادس عشر أغنى من انجلترا وأقوى ، وبلغت سيطرة اتحاد الهانسا فى البر والبحر ، وبلغ نفوذه التجارى حدا لم يتهيأ مثله لانجلترا . ومنذ أواسط القرن السابع عشر حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان لانجلترا

الزعامة ، ولو أن فرنسا غلبتها على أمرها مؤقتا فى عهد لويس الرابع عشر ، ومنذ سنة ١٨٧٠ تقدمت ألمانيا بخطى سريعة ، حتى إذا كانت نهاية القرن ، وإن شئت فالى سنة ١٩١٤ ، كانت ألمانيا قد سبقت انجلترا فى كل النواحى .

فهل امتشقت ألمانيا الحسام سنة ١٩١٤ ابتغاء الحصول على المواد الخام ؟ أو لأنها دولة محرومة ؟ الحق إنها كانت تسير مسرعة نحو زعامة الثروة فى أوروبا ، وكانت تساهم بنصيب كبير فى تمويل وإنهاض الولايات المتحدة وغيرها من الدول فيما وراء البحار ، ولكن ألمانيا خسرت الحرب بفضل تآلف العالم ضد ذلك المارد الجبار فى صراع لم يخمد أواره طيلة أربعة أعوام . وخرت ألمانيا صريعة الإرهاق العنيف الذى استمر حتى بلغ مبلغ الإفلاس فى خمس السنين التى شهدت التضخم والنزاع الداخلى ، والتى ساهمت فيها الحركة النازية الفاشية بجهد غير ضئيل . وفى خمس السنين التالية بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ أخذت ألمانيا الزعامة الاقتصادية فى أوربا ، بنجاح لا يبارى فى العلوم الطبيعية والأساليب الفنية فى الصناعة ، وفى تخطيط المدن وتجميلها وفى الكيمياء والكهرباء وصناعة السفن . ولم تتوقف ألمانيا يوماً عن المضى فى هذا المضمار نتيجة لحاجتها إلى المواد الخام أو المواد الغذائية . ولم يكن عدم وجود المستعمرات أقل المزايا التى يسَّرت لألمانيا السبيل إلى هذا الإعجاز ، ذلك أنه كان فى مقدورها أن تبتاع المواد الخام من أرخص الأسواق فتربح فرق السعر ، وبذلك تتميز على الدول ذوات المستعمرات التى كانت مرتبطة بشراء المواد من مستعمراتها ، ولو أن تكاليف إنتاجها باهظة . وكان لألمانيا ملء الحرية فى شراء نحاس روسيا دون أن تعبأ بمناجم أوتاوى فى أفريقيا الشرقية ، وهى التى كانت تابعة لألمانيا حتى سنة ١٩١٨ ،

ولكن استخراج النحاس فيها كان يكلف ثلاثة أمثال تكاليفه فى روديسيا . وكان فى مقدور ألمانيا أن تحقق خفض نفقات المعيشة فيها لو أن الحكومة الألمانية — بتأثير هؤلاء الذين تزعموا حركة المجال الحيوى والتوسع الاستعمارى أنفسهم — لم تحرص على تيسير الحياة الرخية لملاك الأراضى إلى الشرق من نهر الإلب ، أكثر من حرصها على توفير المواد الغذائية لسائر أفراد الشعب بثمن رخيص .

٥ — من ذا الذى يملك ؟

وإذا كان لنا أن ننحرف عن الخرافة جنوحاً نحو حقائق الحياة ، فالواقع أنه — فى ظل نظامنا الاقتصادى الحاضر الذى يقر الملكية الخاصة — لا يمكن ان يقال إن دولة « تملك » وإن أخرى « لا تملك » المواد الخام والمواد الغذائية ، ذلك أن كل دولة قوامها أفراد يملكون ، سواء أكانوا من الرعايا أم من الأجانب ، ويقوم الناس فيها بزراعة المواد الغذائية وتربية الماشية ، واستغلال مناجم الفحم والحديد والنحاس والرصاص ويزرعون الكتان والتيل ويربون الأغنام لأصوافها ، وهم يؤدون كل هذا طالما كان يدر عليهم ربحاً ، أى طالما أربت أثمان بيعها على تكاليفها . هذا نظام محدود لا تغيير فيه ولا تبديل على مر العصور ، فى ظل الرأسمالية والاشتراكية على السواء . فاذا زادت التكاليف على ثمن البيع فلا بد أن يتحمل الخسارة شخص ما . والمنتج فى ظل الرأسمالية هو الذى يتحمل عبء الخساره ، أما فى ظل الاشتراكية فان المجتمع — وان شئت فكل فرد — هو الذى يحتملها . وفى ألمانيا عدد قليل من مناجم النحاس ، ولذلك يتكلف استخراج النحاس أربعة أمثال سعره فى السوق العالمية . وكان من

أكبر النعم على صناعة الكهرباء فى ألمانيا قبل حكم هتلر أنها كانت تستطيع الحصول على نحاس رخيص من أفريقيا وأمريكا . ولم تكن ملزمة بشراء النحاس الألمانى غالى الثمن ، كما كان من حسن التوفيق أن استطاعت صناعة النسيج فى ألمانيا الحصول على القطن والصوف واليوت بثمن بخس ، فيه كل الإكرام والإغراء لجذب المشترين الأجانب لا تنفيرهم ، ولعشرات السنين كان العالم مكتظاً بالمواد الغذائيـة والمواد الخام . وكان ذلك باعثاً على تلك النزعة الجنونية التى تملكت العالم إذ ذاك ، والتى كانت تنادى بسياسة العزلة القومية والمنافسة الحرة فى جميع أسواق العالم . وكانت ألمانيا أكثر الدول انتفاعاً بذلك . كما انتفعت — حتى مجىء هتلر — من عجزها فى ميـدان الاستعمار ، فنجحت — بعد معاهدة فرساى — نجاحاً كبيراً فى استعادة مركزها التجارى فى العالم ، وبخاصة فى الصين وأمريكا الجنوبية ، لأنها لم تتهم بأية مطامع سياسية ، فلم تتدخل فى حلبة النزاع الذى تردى فيه العالم بعد فرساى نتيجة لانتشار الروح القوميـة . فنجد أن التاجر الألمانى أفاد من مقاطعة الصين للبضائع الأجنبية . ولم يحدث قط فى أية ناحية من نواحى العالم أن قوبل سويسرى أو سويدى من رجال الأعمال بأى نوع من الاضطهاد أو المقاومة ، لأن أحداً لم يشك فى أن هؤلاء لا يعملون لحساب الاتجاهات السياسية لحكوماتهم ، أو أنهم يستندون إلى مدافع الاسطول فى معاملاتهم ومفاوضاتهم .

ولكن المؤمنين بالأساطير الشائقة لا يرتاحون لهذا . إنهم يسلمون بصحة ما أسلفنا ، ولكنهم يقولون إن ألمانيا وغيرها من الدول المحرومة لا بد أن تدفع ثمن المواد الخام نقدا أجنبيا . وهنا كل المشكلة ! ولو أنها لا تمت إلى الخرافة التى نحن بصددها بصلة ما .

والحق إنه ليس من إنسان — اللهم إلا الحكومة — يعطى أحداً شيئاً بدون مقابل ، إلا فى نطاق الصدقات الضيق . وتلك حقيقة واقعة فى الحياة . والإنسان يدفع ثمن كل ما يحصل عليه ، وإذا كنا ندفع نقداً ، فما ذاك إلا لأن النقد هو واسطة التعامل . ولكن الدفع الفعلى هو عن طريق الخدمات والبضائع . فأنت تبيع شيئاً لتشترى آخر . وسواء لدى الفرد أن يشترى المواد الخام من بلده أو من بلد أجنبى . وليس من فرق فى أن تبيع شركة النحاس الأمريكية إنتاجها لشركة الكهرباء الأمريكية أو الألمانية ، فكلتا الشركتين لا بد أن تدفع ثمن ما تبتاع ، وهما تدفعانه من المتحصل من المبيعات . وتصبح المسألة معقدة بعض التعقيد إذا كان الدفع واجباً بالعملة الأجنبية ، لأنهم يضطرون فى هذه الحالة إلى استبدال العملة ، وهذا التعقيد نتيجة للفوضى التى خلفتها الحرب العالمية الأولى . ولكنا نؤكد مرة أخرى أن هذه الصعوبات ليس لها من دخل فى الحصول على المواد الخام أو امتلاكها .

والحق إن التجارة الخارجية الألمانية ، وبخاصة الصادرات بلغت حتى قيام النازية ، أوجاً من العظمة لم تبلغه من قبل ، حتى فى إبان مجد الامبراطورية قبل سنة ١٩١٤ . ولكن بعد سنة ١٩٢٩ انحطت تجارة ألمانيا الخارجية ، شأنها فى ذلك شأن الولايات المتحدة ، وشأن سائر الأمم التى تأثرت بالكارثة الأمريكية . ولم يتبع فى البلاد الأجنبية مع الصادرات الألمانية أية سياسة تفضيل من شأنها الإضرار بها ، بل كانت السلع الألمانية حرة تباع وتشترى دون مفاضلة بينها وبين سائر السلع فى العالم . وقد يكون الاستثناء الوحيد لذلك أن انجلترا وممتلكاتها والهند أقرت فى اتفاقية أتاوة سنة ١٩٣٢ أن تجرى فى معاملاتها التجارية على سياسة « الدول الأكثر

رعاية» وهذا فى خطورة منافاته للتقاليد البريطانية ، يعدل خروج انجلترا عن مبدأ «حرية التجارة» وإدخالها نظام التعريفة الجمركية سنة ١٩٣١ . ولكن أثر إتفاقية أتاوة لم يتضح إلا بعد عام سنة ١٩٣٤ ، ومعنى هذا أنها لم تكن حجر عثرة فى وجه الجمهورية الألمانية التى تقلص ظلها ١٩٣٣ . ومن الحقائق الهامة فى هذا الصدد — والتى لم يتبينها الناس بعد — أن الواردات الانجليزية (مشتروات انجلترا من الخارج) لم تكن فى يوم من الأيام أعظم منها بعد هذا الانقلاب فى سياسة بريطانيا التقليدية فى التجارة . وهذا راجع إلى أن التعريفة الجمركية كانت متواضعة إذا قيست بمقاييس أمريكا أو أوروبا الوسطى ، وإلى أن انجلترا فى العقد الرابع من هذا القرن بلغت من التوسع الصناعى والازدهار مبلغا لم تبلغه فى تاريخها .. وفى هذه الآونة انكمشت تجارة ألمانيا تحت الحكم النازى إلى جزء يسير مما كانت عليه من قبل . وإذا كانت ألمانيا لقيت بعض المتاعب فى عملية استبدال النقد ، فهذا هو ما لقيته انجلترا عندما اضطرت إلى الخروج عن معيار الذهب سنة ١٩٣١ ، وفرنسا عندما هبط الفرنك الفرنسى إلى جزء صغير من قيمته الذهبية ، وهو ما لقيته الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ ، وهو ما تقاسيه معظم دول أمريكا الجنوبية سنويا تقريبا ولكن متاعب الاستبدال هذه لم تنشأ فى ألمانيا وانجلترا عن صعوبات تجارية ، أو عوامل تمس السوق مثل التفكك أو الضيق .

وتسرب رأس المال هو المسئول فى إنجلترا وألمانيا وفرنسا على السواء ، عن إقفار خزائنها من الذهب ، واضطرارها إلى فرض قيود على التبادل ، أو إنقاص قيمة عملتها . واختارت ألمانيا الطريق الأول ، لأنها خشيت — إذا هى عمدت إلى إنقاص قيمة عملتها — أن تتكرر مأساة سنة ١٩٣٢ ، حين فوجئت بسحب ملايين الودائع الأجنبية منها . أما انجلترا

وفرنسا والولايات المتحدة فقد لجأت إلى خفض قيمة العملة عندما اختل التوازن المالى فيها من جراء تسرب رأس المال بشكل مرهق . والذى نريد أن نؤكده هو أن الدول المجدودة والدول التى توفرت فيها المواد الخام ، اصطدمت كلها بنفس المشكلة وهى مشكلة « التبادل الأجنبي » بل كان موقفها من هذه المشكلة أدق من زميلاتها « المحرومة » . فما قولك فى هذه الخرافه الساذجة الجميلة بعد كل هذا ؟

٦ — نهوض الأمم وتدهورها

ويحدثنا التاريخ عن أمم غنية وأخرى فقيرة ، ويعرض لظهورها وزوالها ونهوضها وتدهورها . كانت انجلترا لا تزال فقيرة فى عهد الملكة اليزابيث (١٥٥٨ — ١٦٠٣) ولكنها أدركت يسارا وثروة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكانت إيطاليا من أغنى بلاد أوروبا حين كانت جنوه والبندقية تسيطران على البحار ، وكانت ميلان وفلورنسة تتحكمان فى شطر كبير من تجارة القارة . ولكن إيطاليا انحدرت من مكانتها هذه بعد كشف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح . وفيما بين تدهور إيطاليا وازدهار بريطانيا ظهر على مسرح الثروة فى العالم دولتان أخريان هما اسبانيا والبرتغال . ولكنهما تعدان الآن من أفقر دول أوروبا ، ولو أن البرتغال لا زالت تملك جزءا كبيرا من مستعمراتها وراء البحار . أما ألمانيا (أو ما كان يسمى ألمانيا إذ ذاك ، أى الولايات الألمانية غرب نهر الألب) فكانت من أغنى أجزاء أوروبا حتى دهمتها حرب الثلاثين فى القرن السابع عشر (١٦١٨—١٦٤٨) فتركتها خرابا بلقعا لمدة قرن تقريبا . حتى كان القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد سنة ١٨٧١ حين خلقها بسمارك خلقا

جديدا ، فبلغت ثروتها واقتصادياتها شأوا لم تبلغه من قبل ، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى فكانت ألمانيا أكبر دولة صناعية فى أوروبا ، وكانت تفوق انجلترا فى ذلك بأشواط بعيدة . وبلغت الودائع الأجنبية فيها مالا يقل عن ٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من الذهب (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال من الذهب) لم تنتفع المستعمرات منها إلا بجزء يسير . وكانت ألمانيا أبعد من أن تدخل فى عداد الدول المزدحمة بالسكان ، حتى أن سيل المهاجرين إليها لم ينقطع ، ولم يستوطن المستعمرات إلا قرابة عشرين ألفا من الألمان .

ولنعُدْ إلى القول بأن أغنى دول أوربا الآن هى الدول الصغيرة المحايدة وهى هولندة وبلجيكا وسويسرا واسكنديناوة . ولا يتمتع منها بمستعمرات سوى هولندة وبلجيكا ، أما الباقى (باستثناء الدانمرك) فلم يكن لها يوما مستعمرات ، ولم يكن لها موارد تذكر من المواد الخام ، بل إن التربة فقيرة فى سويسرة والنرويج . وقد اشتد الجدل حول ثراء هولندا وبلجيكا كنتيجة للمستعمرات ، ولا مراء فى أن ودائعهما فى هذه المستعمرات لا ينتج إلا نسبة زهيدة من الدخل القومى فيهما ، لأن الجزء الأكبر من الودائع هناك يملكه الأجانب : الإنجليز والأمريكيون والفرنسيون والألمان .

فالثروة القومية إن هى إلا نتاج الخلق القومى الذى يشكله التاريخ والبيئة . وازن بين تاريخ الظروف الجغرافية والمناخية للروسيا والولايات المتحدة . ومن محاسن الصدف أن تاريخ روسيا الحديث الذى يبدأ بعصر كاترين الثانية ١٧٦٢ — ١٧٩٦ يكاد يعاصر تاريخ الولايات المتحدة منذ إعلان الاستقلال (٤ يولية سنة ١٧٦٦) . وقد يكون هتلر على حق فى قوله إنه كان فى مقدور ألمانيا أن تحسِّن استغلال ثروة الأورال الطبيعية أكثر مما كان فى مقدور الروسيا أن تفعل ، وليس لهذا علاقة « بالجنس » فإن

الملايين العديدة من ألمان الفلجا الذين استوطنوا روسيا الشرقية منذ عدة قرون ، اصطبغوا بصبغة روسية . على حين أن الفلاح الأوكرانى الذى نزح إلى الولايات المتحدة أظهر هناك من النشاط ما ضن به على وطنه . وينظر الأوروبيون إلى مواطنهم العائد من أمريكا نظرتهم إلى رجل هبط عليهم من المريخ . أما ما يسمى «عبقرية» الشعب ، وقدرته على مسايرة مقتضيات العصر ، فلا يمكن أن تعتبر دائمة أو غير قابلة للزوال

وليس ثمة مثال واحد يثبت أن « الثراء أو الحرمان » بين دول أوروبا راجع إلى المساحة أو الذهب أو المواد الخام . ولكن الأساس الذى بُنيت عليه خرافة « الدول المجدودة والدول المحرومة » ليس إلا ضربا من ذكريات تاريخية أسىء فهمها ، لقد أتى على الناس حين من الدهر كانوا يعتبرون الذهب ثروة ، وخدع أبطال المصارعة باسبانيا فى القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر بالذهب والفضة والتوابل ، تلك التى تدفقت فى كميات وافرة إلى شبه جزيرة أيبريا فأسبغت على إسبانيا والبرتغال قوة وثروة . فاستطاعتا بفضل هذا الذهب أن تعدا الجيوش والأساطيل ، وأن تشتريا منتجات البلاد الأخرى . وأقامتا مدنية هائلة على أنقاض أسلاب استمتع بها طائفة من الأمراء الأقطاعيين فى ظل ملكية طاغية.. وما أن لاح فجر الانقلاب الصناعى حتى بدد هذا النظام وقضى عليه .

وجاء عصر اعتبرت فيه « الأرض » « ثروة » . ذلك أنه قبل عصر الرسمالية بقرون طويلة ، كان الأمراء يتملكون الأرض التى تآمروا عليها . فكان الاستيلاء على أراض جديدة يعتبر فى نظرهم غنما جديدا فى عدد الجيش ، والضرائب والاستغلال ، ومجالا جديدا للسلب والنهب والطغيان . فكانت روح العصر تملى عليهم أن المساحات الشاسعة فيما وراء البحار —

تلك التى يغزوها المخاطرون، أو تستولى عليها الشركات التجارية الاحتكارية — حرم مباح للغزاة والفاتحين ، فكل ما تملكه أو تنتجه هذه المستعمرات كان حقا للقوة القاهرة تنهبه أو تصادره غنيمة سائغة ، وكان تملك الأرض يستتبع استعباد ساكنيها ، وهذا ما كان يحدث فى العصور القديمة حين كان الاسترقاق مصير الشعوب المغلوبة على أمرها ، وكان تسخير الرقيق مصدر ثروة لسيده

٧ — عود الى الماضى

وإنه لمن الأهمية بمكان عظيم أن ندرك أن الدكتاتورين المحدثين يتجاهلون أو يتناسون ما يتمخض عنه هذا العالم الدائب على التحول والتغير ، طوال القرنين الماضيين بسبب تطور الرأسمالية والتحرر من الأساليب القديمة فى الاستعمار والتسلط . وفى عالمنا الرأسمالى الديموقراطى هذا لا توجد ثمة أرض يملكها حكامها . وحين انتزعت الولايات المتحدة كوبا والفيليبين من اسبانيا لم يكن أحد فى أمريكا يحلم بتملك هذه الجزر ، فالأرض يملكها أصحابها ، لا تغيير ولا تبديل فى ذلك ، وإنما كان التغيير فى الحكومة وأساليب الحكم. وحين غزت انجلترا جنوب أفريقيا لم يفكر أحد فى الاعتداء على حق الملكية الخاصة للبوير المنهزمين . وعند ما حصلت انجلترا وفرنسا على « حق الانتداب » فى الشرق الأدنى لم يفكر أحد من الإنجليز أو الفرنسيين فى اغتصاب مِلْكِيَّة سورى أو عراق . ولسنا ننكر أن المستعمرين لا يزالون يستغلون نشاط الأهالى فى المستعمرات ، ولا يزال العمال من الأجناس الملونة يتقاضون فى روسيا والكنغو البلجيكى أجوراً يفزع لمجرد ذكرها الأمريكيون والفرنسيون والبلجيكيون . ولكن هذا الضرب من الاستغلال

هو الذى نراه فى اليابان والصين وكثير من البلاد الأوروبية والأمريكية المتأخرة ، وكلها دول حرة . فهو استغلال — إذا جاز أن نسميه كذلك ، ولكن لا علاقة له بمركز هذه البلاد كمستعمرات ، ولا بالحكم الأجنبى فيها . فالواقع أن أرباب المصانع أو ملاك الأراضى فى الهند والصين واليابان والبرازيل يدفعون للاجراء من مواطنيهم أقل مما تأجرهم به الشركات الأجنبية التى تقوم فى هذه البلاد . ولو قدر للهند أن تستكمل مظاهر استقلالها فى الغد القريب ، كما كانت مستقلة استقلالا اقتصاديا لعدة سنين مضت ، لكان من المحتمل أن تهبط الأجور فيها أكثر مما ترتفع ، فالحكم الأجنبى فى المستعمرات هو الذى يفرض الحد الأدنى للأجور فيها ، متأثراً بمعايير الغرب وأساليب تفكيره ، أو مدفوعاً بمطالبة القادة الوطنيين المستنيرين — الذين تلقوا علومهم فى جامعات السادة الحاكمين — بالعمل على ترقية مواطنيهم .

وفى فكرة الانتداب تفسير للاتجاه الجديد فى الاستعمار الحديث ، وليس فى هذه الفكرة شىء من النفاق . بل إن وجودها يحد من شر المنافقين . كما أن فى القوانين الأخلاقية الدينية وازعا للآثمين . وقد يجر العبء الذى يحمله الرجل الأبيض بعض الغنم عليه . وهو بقبوله أن يحمل الأمانة ، إنما يقبل التقيد ببعض القواعد والأنظمة التى تشمل رعاية المصلحة العامة ، واحترام الملكية الخاصة والقانون فى البلاد الخاضعة له .

ولكن الدكتاتور الحديث أبعد ما يكون عن هذه المبادىء الحديثة ، فهو لا يعرفها ولا يعترف بها ، فان فلسفته السياسية الحديثة توحى إليه بمقاييس القرون الوسطى فى موقفه من المستعمرات . فحياة الشعب المغلوب على أمره وحريته وأملاكه عرضة للضياع . وليس من فارق كبير بين موقف

هتلر من بولنده ويوجوسلافيا ، وموقف كورتيز من المكسيك ، وبتزارو من بيرو ، وتجار الرقيق من أواسط أفريقيا بالأمس . فأرض المستعمرة يأخذها الفاتح غصباً ، وهو المتصرف فى الحياة والأملاك ، وإرادته هى القانون فهو صاحب الأمر والنهى فى الشعب وما يملكه وما ينتجه .

وبهذا المعنى فقط يستطيع هتلر أن يخلق من ألمانيا دولة مجدودة « تملك » وليس لهذا كما ترى علاقة بالرأسمالية أو المسيحية أو المعايير التى تمخضت عنها الدنيات الحديثة بعد صراع طويل مرير ، إنه عود إلى استعباد اقتصادى لم يشهده العالم منذ عهد الامبراطورية الرومانية . فهو يعتقد بأحقية ألمانيا فى كل ما تحصل عليه من حاجاتها من الدول الأخرى المغلوبة مما هو لازم أو مفيد لألمانيا ، فهو يستعبد العمال ، وينتزع بلا مقابل — أو مقابل ثمن بخس — المحصولات والثروة المعدنية والمعامل ، حتى كنوز الفن والكتب والأثاث والخمور ، التى يرى رجاله أنها لازمة لاستعمالهم الخاص فى منازلهم ، طالما كان رجاله متمتعين برضاء النازى عنهم أو حماية الجستابو لهم . ونقول ثانية إن هذه طريقة أبطال الفتح والاستعمار والقواد فى العصور الوسطى فى مكافأة جنودهم المرتزقة وتوفير الغنائم لهم . ولا يخفى ما فى ذلك من عبث وفساد .

ولو نجح هتلر فى غزو أوربا لكانت ألمانيا بحق دولة « مجدودة » « تملك » على غرار روما القديمة التى كانت تطعم رعاياها الكسالى على حساب ما تتقاضاه من جزية من الولايات ، ولكن ألمانيا ، رغم هذا التملك ستكون أفقر من ألمانيا التى كانت حرة بالأمس ، والتى قد تعود إليها الحرية فى المستقبل . وسيكون مثلها فى ذلك مثل الرجل الثرى الملىء فى المنزل الوضيع الفقير .

الفصل الثانى

الأسباب الاقتصادية للحرب

---

١ — تعدد ألوان الخرافة

وهناك خرافة شديدة الارتباط بسالفتها ، وربما كانت أسوأ خرافات عصرنا هذا . تلك هى الخرافة التى تُرجع أسباب كل الحروب التى قامت فى عهد الرأسمالية إلى أسباب اقتصادية . ولهذه الخرافة صورتان .

وقد تكون الصورة الأولى أكثر تهذيباً . وهى قائمة على فلسفة كارل ماركس . فهى تقول إن الإنتاج الرأسمالى ينزع إلى أن يكون زائداً عن حاجة الاستهلاك ، ولذلك يجدُّ الرأسماليون فى البحث عن أسواق جديدة وودائع جديدة ، فى الخارج ، وهنا تتعارض المصالح ، وتصطدم الرغبات ، وتحتدم المنافسة ، فتنشب الحرب .

وليست هذه النظرية من ابتداع كارل ماركس أو إنجلز ، بل هى أحدث عهداً منهما . ولكن كل الكتّاب الذين تناولوها وتزعموا الدفاع عنها ، بنوا بحوثهم على أسس من نظرية كارل ماركس ، ومنهم هبسن فى انجلترا ، وروزا لكسمبرج فى ألمانيا ، ولينين فى روسيا ، فهم يقولون إن تطلع الرأسمالية إلى أسواق وودائع جديدة — الأمر الذى لا غنى عنه للنظام الرأسمالى — هو المسئول عن كل الحروب الكبيرة الحديثة .

ونجد مصدر الخرافة اليوم فيما كتبه لينين من أن الرأسمالية فى أرقى

مراحلها هى الاستعمار والتسلط ، ويقول إن فى الرأسمالية ضروباً خمسة تبلغ أقصى حد لها فى الحرب : أولها تركز الإنتاج ورأس المال تركزاً يخلق الاحتكار الذى يلعب دوراً حاسماً فى الحياة الاقتصادية . وثانيها إدماج رأس مال المصرف فى رأس مال الصناعة فينتج منهما ما يسمى «تمويل رأس المال» فى الأوليجركية المالية . وثالثها أن تصدير رأس المال يصبح أكثر أهمية من تصدير السلع ، أما الرابع فرده إلى تكوين احتكار رأسمالى دولى من شأنه أن يمكن للأقوياء من اقتسام العالم فيما بينهم . وفى الخامس يتم اقتسام الرأسماليات العظمى لأقاليم العالم ، وهنا الطامة الكبرى حيث لا مناص من النزاع ، فتنشب الحرب .

أما الصورة الثانية للخرافة فهى قصة أصحاب المصارف الذين يُقرضون ويودعون أموالهم فى الخارج ، ثم يوجهون سياسة بلادهم الخارجية لضمان هذه الودائع وحمايتها . وهم بهذا يفسرون اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب الماضية .

والصور الثانية مزاج متواضع من سالفتيها ، قال بها أحد محررى الصحف الأمريكية من أنصار العزلة ، ممن يعتقد كثير من الناس أنه اقتصادى محنك . فهو يقول إن الدول وعلى رأسها أمريكا تسير قُدُماً نحو الاكتفاء الذاتى الاقتصادى وأن فى مقدور الولايات المتحدة أو روسيا أن تنتهج هذه السياسة بنجاح . ولكن دولا صغيرة مثل انجلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا لا تستطيع ذلك . فلجأت انجلترا وهولنده إلى تكوين مستعمرات تستمد منها المواد الخام ، وتتخذ فيها أسواقا لتصريف المنتجات وعلى هذا الأساس انساقت ألمانيا إلى غزو رومانيا لتحصل منها على حاجتها من البترول ، وشرق فرنسا وتشيكوسلوفاكيا والنرويج لتستمد منها حاجتها

من الفحم ، وأخيرا هاجمت روسيا لحاجتها إلى الحبوب التى تنتجها . وعلى هذا الأساس أيضاسيكون أمامنا سلسلة من الحروب تخوض الدول غمارها بكل ما أوتيت من قوة لتحصل على المعادن والحبوب والغابات من بلاد أخرى !

٢ — الأسس الحقيقية للحرب :

وجدير بنا الآن أن نذكر الحقائق التاريخية، ففيها دحض لكل ماتروى الخرافة . فإنه ما من حرب كبرى نشبت فى غضون القرن ونصف القرن الماضيين ، أى فى العصر الرأسمالى ، يمكن أن ترجع أسبابها ومنشؤها إلى أسباب اقتصادية ، أو أن المصالح الاقتصادية كانت وحدها عاملا فى قيامها . حقاً تكدرت العلاقات الدبلوماسية بسبب المنافسة والأطماع الاقتصادية ، ولكن هذه المنافسة وتلك الأطماع وهاتيك العلاقات لم تؤد إلى حرب قط .

والواقع أنه منذ قرار پلنتز فى أغسطس سنة ١٧٩١ الذى أعلن فيه امبراطور النمسا وملك بروسيا عزمهما الأكيد على التدخل فى شئون فرنسا الثائرة ، والذى أدى إلى اعتلاء الجيروند كراسى الحكم فى باريس ، وعجل بتكوين التحالف الدولى الأول ضد فرنسا ، نقول إنه منذ ذلك الوقت حتى مؤتمر فيينا الذى اختتم عصر نابليون سنة ١٨١٥ ، لا نجد دولة واحدة انحصر اهتمامها فى المسائل الاقتصادية أو الأسواق أو الودائع . والحصار البحرى الذى ضربته انجلترا على فرنسا أو الحصار القارى الذى فرضه نابليون على انجلترا بمقتضى مراسيم برلين سنة ١٨٠٦ ، لم يكن إلا إجراء حربياً غير منتج ، وكان يهدف إلى كسب الحرب ، ولم يكن هدفاً فى ذاته . ومع أن موقعة الطرف الأغر مكنت لانجلترا من السيادة على البحار ، إلا أنها لم تضعف مركز نابليون فى القارة ، ولم تقلل من موارده المادية . وآية ذلك

أنه استمر عشر سنين أخرى بعدها يشن حروبه فى أنحاء أوروبا . ولم تكن هزيمته بفعل القوة البحرية — كما يطيب للغرور البريطانى أن ينيه به عجباً ، ويحملنا المؤرخون الأمريكيون على تصديقه . ولكن بتألب دول أوروبا عليه ، ذلك التألب الذى ساهمت فيه انجلترا بنصيب ضئيل نسبياً . وختمت واقعة ووترلو النهاية التى تقررت فى إلبرزينا ، وسهول ليبزج . وكان ربع القرن هذا مليئاً بالصراع والحروب ، بدأ بتحالف فى وجه المبادىء الثورية وختم بتحالف يحول دون سيطرة دولة واحدة على العالم بأسره . ومهما يكن من أمر النتائج الاقتصادية البعيدة لحروب الثورة الفرنسية ونابليون ، فان المصالح والأطماع الاقتصادية لم تلعب دوراً حاسماً فى أى مكان إبان المأساة السياسية الطويلة المريرة فى هذا العصر .

وأنت إذا استعرضت تاريخ القرن الذى خلا بين ووترلو وفرساي — وهو القرن الذى شهد نشأة الرأسمالية والنزعة الإمبراطورية وازدهارها — وجدت أن الحروب الأوروبية بلا استثناء ترجع إلى سبب واحد وأصل واحد ، ذلك هو ظهور الروح القومية كعامل أساسى فى توجيه التاريخ . فهذا العامل بعينه هو الذى قوض أركان الإمبراطوريتين النمسوية والعثمانية ، وعمل على تحقيق الوحدة الألمانية والإيطالية . ونستطيع أن نقول إن كل الحروب الأوروبية بين سقوط نابليون وقيام هتلر ، كان مردها إلى هاتين العمليتين : التمزيق أو الوحدة .

ويكون توحيد ألمانيا وإيطاليا ، وتفكك النمسا وتركيا جزءاً من ظاهرة تاريخية إصطنعت الثورة الفرنسية أساسها الروحى . فكأن القرن الثامن عشر هو الذى غرس بذور حروب القرن التاسع عشر ، ذلك أن الروح الديموقراطية تقدمت فأيقظت الشعور القومى فى شعوب طال عليها

عهد الخنوع والخضوع ، ثم بدأت تعتز بقوميتها وتتمسك بكيانها ، مثل التشك والسلوفاك والسلوفين والبلغار والرومانيين . ولم ينس البولونيون بولنده ولو أنها قسمت ثلاث مرات بين ثلاث جارات قوية فى القرن الثامن عشر ، وصب المجريون ألوانا من الظلم على أجناس كانت تقطن مايعتقدون أنه أرض خالصة لهم بحكم التاريخ . فكل أولئك ثاروا فى وجه سادتهم الاقطاعيين باسم الديمقراطية تحت شعار الحرية والأخاء والمساواة . ولكنهم تلقوا دروسهم فى القومية عن ألمانيا . ذلك أن الكتاب وأبطال القصص الألمان بعثوا فى هذه الأجناس المهيضة الشغف بتاريخها ودياناتها وعقائدها وأغانيها وفنونها . وترجموا أشعارهم ، ووجهوا أنظار العالم المتحضر إلى هذه الكنوز الدفينة . فهؤلاء لم يضعوا أساس القومية الألمانية فحسب ، ولكنهم شادوا إلى جانبها أسس القومية فى وسط أوروبا وشرقها . وجدير بنا أن نذكر أن الجامعة السلافية إنما قامت متأثرة بالتفكير الألمانى .

٣ — الحروب الأوروبية فى القرن التاسع عشر

كانت حرب القرم (١٨٥٣ — ١٨٥٦) أولى الحروب الهامة فى أوروبا منذ عصر نابليون ، وكان تصدع كيان الامبراطورية العثمانية هو الشغل الشاغل لأوروبا لعشرات من السنين ، وكانت كل مرحلة من مراحل هذا التصدع ذات أثر بعيد على التوازن الأوروبى ، فكانت مصر وسوريا وفلسطين والمضايق مراكز حساسة من الناحيتين الحربية والأدبية . وكانت الأراضى المقدسة فى فلسطين مثار اهتمام العالم المسيحى . وكانت النزعة الاستعمارية فى روسيا تتبلور فى حماية الكنيسة الأرثوذكسية ، ومن المؤكد أنه لم يكن لروسيا ودائع فى القسطنطينية أو فلسطين ، ولم يكن

لديها ما تبيعه فى أسواق هذه أو تلك . ولـكن سيطرة روسيا على المضايق أو فلسطين ، كانت تعنى حتما إبعاد دول الغرب عن شرق البحر الأبيض ، فما أن تحركت القوات الروسية نحو أراضى السلطان ١٨٥٣ حتى صـدرت الأوامر للأسطول الإنجليزى بالإقلاع إلى القسطنطينية ، وتشجع السلطان بهذه المساعدة فأعلن الحرب على روسيا ، وانضمت فرنسـا إلى انجلترا ، ووقفت النمسا على الحياد بتأثير بسمارك وزير المانيا ، ولـكنهما — النمسا والمانيا — اتفقتا على التدخل ضد روسيـا إذا عمدت إلى ضم ولايات الدانوب أو التوسع إلى ما وراء جبال البلقان . وهكذا عُزلت الروسيا عزلة تامة . وبعد سلسلة من الوقائع انتهى الصراع بين روسيا وتركيا بمعاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ وتنازلت روسيا عن حق حماية المسيحيين فى تركيا . ووضعت ولايات الدانوب تحت ضمان دولى مشترك ، دون تحديد دقيق لمركزها السياسى ، ولم يتناول اتفاقية المضايق أى تغيير . ولم يكن لشرط من هذه الشروط أية علاقة مباشرة بالمصالح الاقتصادية .

وبعد مرور ثلاث سنوات اشتبكت النمسا فى حرب مع بيدمونت التى كان يساعدها نابليون الثالث إمبراطور فرنسا . وبمقتضى اتفاقية سرية بين نابليون الثالث وكافور تعهد الأول بتقديم المساعدة لبيدمونت حتى يتم طرد آل هبسبرج من إيطاليا . وبعد معركتين غير حاسمتين انسحبت النمسا من لومبارديا ولـكنها احتفظت بالبندقية . ونزلت إيطاليا لفرنسا عن نيس وسافوى ثمناً لهذه المساعدة ، ولـكن الإيطاليين لم ينسوا ذلك قط . وبعد سبع سنوات من ذلك (١٨٦٦) فقـدت النمسا البندقية ، وفى هذه المرة ظهرت بروسيا إلى جانب بيدمونت وهى الدولة الناهضـة فى شبه الجزيرة الإيطالية . وهكذا ذُلّلت الوحدة الإيطالية أقسى العقبات فى طريقها .

وتمت الوحدة الإيطالية سنة ١٨٧٠ ودخلت الجيوش الإيطاليـة روما إثر هزيمة فرنسا المنكرة فى سيدان . فهل يضع أحد نفسه موضع استهزاء العالم وسخريته ، فيقول إن كافور ومازينى وغاريبالدى كانوا يهدفون إلى الأسواق والودائع فى حروبهم ضد النمسا ! ؟

وتميز العقـد السابع من القرن التاسع عشر بالنزاع بين النمسا وبروسيا من أجل السيطرة على العالم الألمانى . وانحسر القنـاع عن هذا النزاع بعد الحرب بينهما وبين الدانمرك سنة ١٨٦٤ ، فاستولتا على الجزء الجنوبى من دوقيتى شلزويج وهولشتين ، وهى أرض رعوية تعدل من الوجهة الاقتصادية المستنقعات التى حول همبرج ، وبعد ذلك بعامين استعر العداء بين الأمتين الألمانيتين إلى حد تعذر معه التوفيق . وتقابل الفريقان فى كونجراتز ، وسُوّى فى ساحتها ذلك النزاع الذى استطال قرناً من الزمان بفوز بروسيا وأُجبرت النمسا التى ظلت الزعيمة الأسمية للاتحاد الألمانى على الانسحاب من ألمانيا ، واكتملت بذلك المرحلة الثانية لانهيار النمسا . وفى كل هذا لم يطالب بسمارك بشبر من أرض النمسا . كما استعفف عن أية جزية أو تعويض . ولم تنهض الاعتبارات الاقتصادية عاملا فى هذه الحروب .

وبلغ بسمارك ذروة النجاح فى تحقيق الوحـدة الألمانية بزعامة بروسيا بعد الحرب البروسـية الفرنسية سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ . وفى قاعة المرايا بقصر فرساى — الذى عقدت فيه أهم معاهدات الصلح بعد ذلك بنصف قرن — تسلم وليم الأول التـاج الإمبراطورى من الريخ الألمانى الناشيء . وفقدت فرنسا الألزاس واللورين وسلّمت بدفع خمسة مليارات من الفرنكات ذهباً كغرامة حربية . ومهما اختلف الناس فى تفسير بعض ظواهر هذه اللعبة الدبلوماسية (مثل برقية امز) فانه لا يوجد دليل أو شبه دليل

على أن لهذا النزاع مساساً بأسباب اقتصادية أو أسواق أو ودائع ، ولم يخطر شيء من ذلك ببال المشتركين فيه . وكانت فرنسا تعارض الوحدة الألمانية لأنهـا ، خطأً أو صواباً ، كانت تخشى القوة الألمانية ، وضمت الألزاس واللورين إلى ألمانيـا لأسباب حربية بحتة ، تلبية لنداء عام يدعو إلى إلحاق أهل الألزاس بإخوانهم الألمان ، ولم تـكن الغرامة الحربية قط هدفاً حربياً بل كانت منحة ربانية .

ونشأ النزاع بين تركيا وروسيا مرة أخرى سـنة ١٨٧٧ نتيجة لعدم تحديد مركز البلقان السياسي واستمرار ضعف تركيا . وحدث تبدل في موقف الدول المسيطرة على الدبلوماسية الأوروبية إذ ذاك . وبقيت تركيا وحدها . وكما تحفز دزرائيلي لمساعدة تركيا في هذه المرة أيضاً ، فان بسمارك ثبت إلى جانب روسيا . وعقد مؤتمر برلين في صيف سـنة ١٨٧٨ فاستقلت رومانيا وصربيا والجبل الأسود ، كما أعطى للنمسا حق الانتداب على البوسنة والهرسك واحتلالها لا ضمهما إليهـا ، وخول لها أن تضع حامية نمسوية في سنجق نوفي بازار الذي يفصل الصرب عن الجبل الأسود (لتعزل البلدين ولتحول دون اتحادهما الطبيعي) وأخذت الروسيا باطوم على البحر الأسود واحتلت انجلترا جزيرة قبرص ، ورخص لفرنسا في احتلال تونس . ووجدت إيطاليا بعض العزاء المؤقت في وعد أعطي لها بالتوسع القريب في ألبانيا . والحق إن أقطاب السياسة الأوروبية بذروا — غير عامدين — بذور الحربين العالميتين اللتين نشبتا بعد ذلك بثلاثة وستين عاماً تقريباً . ولم تجن واحدة من الدول أية مغانم اقتصادية من هذه التسوية ، فألمانيا التي بلغت ذروة القوة والنفوذ حين ذاك ، وقفت بعيدة عن هذه التسوية . وكان كل اهتمام انجلترا موجهاً إلى مركزها الحربي في شرق البحر الأبيض ، وإلى إبقـاء الحالة

الراهنة فى القسطنطينية . أما النمسا ، فان البوسـنة والهرسك كانتا وظلتا عبئاً اقتصادياً مالياً عليها .

٤ — مقدمات الحرب العالمية الأولى

تمتعت أوروبا بفترة من السلم دامت ٣٣ عاما (حتى سـنة ١٩١١) . والواقع أنه بعد الحرب الروسية اليابانية ، وبعد الثورة الروسية التى أعقبتها ١٩٠٥ ، بدا جو السياسة الأوروبية يتلبد بالغيوم ، وإن شئت فقل إن شبح الحرب بدا فى كبد السماء . ثم جاء مؤتمر السلام الثانى فى الهاى سـنة ١٩٠٧ نخيل للناس أن الغيوم قد انقشعت . ولـكن حتى فى أثناء انعقاد المؤتمر وُقِّع الوفاق الودى بين انجلترا وروسيا ، وكان يبدو أن هذا الاتفاق يفتح للروسيا طريقها إلى القسطنطينية ، وعلى هذا أعلنت النمسا عن عزمها على مد طريق حديدى إلى سالونيك عن طريق سنجق نوفى بازار . وبعد أشهر قلائل (يوليو سـنة ١٩٠٨) قام شباب الترك بالثورة فبرزت المسألة الشرقية من جديد بشكل واضح للعيان . وحينما قرر البرنامج التركى استدعاء مندوبين عن البوسنة والهرسك وبلغاريا فى البرلمان التركى ، قامت بلغاريا -- التى ظلت حتى ذلك الوقت تحت السيطرة العثمانية — بإعـلان استقلالها . وفى اليوم التالى (٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨) أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك . وكاد هذا العمل يعجّـل بوقوع حرب أوروبية لو لا جهود دبلوماسية جبارة قامت بها السياسية البريطانية . وتخبطت أوربا بعد ذلك فى أزمة إثر أزمة . وعولجت العـلاقات بين النمسا والروسيا فى جملتها ولـكن الصدع لم يُرأب . واشـتدت حالة التوتر بين ألمانيا وفرنسا بشأن مراكش (التى اتخذتها ألمانيا مبرراً للحصول على جزء من الـكنغو الفرنسى)

وبخاصة بعد حادث أغادير . وتصدعت العلاقات الانجليزية الألمانية من جراء المنافسة البحرية والنزاع الطويل على سكة حديد بغداد . ولكن القذيفة الأولى كانت من جانب إيطاليا التى نزلت فى طرابلس فى ٦ أكتوبر سنة ١٩١١ وأعلنت ضم ليبيا . وبهذا تداعى ركن آخر من الامبراطورية العثمانية . أما البلقان ، الذى كان ، بفعل السياسة الأوروبية ، حطاماً ممزقاً مقطع الأوصال ، فقد باتت حالته السياسية تنذر بالخطر .

والحق إنه منذ نشوب حرب طرابلس بين تركيا وإيطاليا ، قضى على كل أمل فى السلم الأوربى . وأخفقت محاولة بريطانيا سنة ١٩١٢ فى الوصول إلى اتفاق بشأن المنافسة البحرية بينها وبين ألمانيا . ولكن المحادثات التى جرت بشأن سكة حديد بغداد والشئون الاستعمارية أدت إلى تنقية الجو إلى حد ما . غير أن روسيا كانت دائبة على تنظيم حلف سياسى فى البلقان ، ففى مارس ١٩١٢ عقد تحالف بين الصرب وبلغاريا ، وأعقبه آخر بين بلغاريا واليونان فى مايو . ونشبت حرب البلقان الأولى فى أكتوبر سنة ١٩١٢ رغم وساطة النمسا . وانتصر المتحالفون على تركيا انتصاراً سريعاً باهراً ، وقد كشف الانتصار النقاب عن الصراع الدائر بين النمسا وروسيا ، ذلك أن النمسا كانت تعارض تقدم الصرب نحو الادرياتيك ، فجلبت عداوة الروسيا حامية الصرب فحشدت الدولتان قواتهما ، ولكن تأجل وقوع الكارثة مرة أخرى . وقبل أن يتم الصلح مع تركيا تنازعت دول البلقان المنتصرة فيما بينها على الغنيمة ، فوقعت الحرب البلقانية الثانية فى أواخر يونيو سنة ١٩١٣ . وفى هذه المرة تضافرت الجهود ضد بلغاريا الناصبة ، فقهرت لساعتها . ولكن السلم فى البلقان لم يستقر . ففى أكتوبر وجهت النمسا إنذاراً نهائيا إلى الصرب باخلاء البانيا . ومنذ هذه اللحظة لزمت النمسا

جانب بلغاريا المهيضة الجناح ، كما وقفت إلى جانب تركيا ضد المحاولات الروسية التى كانت ترمى إلى تكوين عصبة بلقانية بزعامة الصرب نكاية فى فينا . وفى الوقت نفسه قامت المانيا بتدعيم مركزها فى حطام آل عثمان ، فجدّت فى إعادة تنظيم الجيش العثمانى ، وتدريبه على أحسن الوسائل والفنون العسكرية على يد الضباط الألمان . وهبت عاصفة أخرى فى بطرسبرج أثارتها فرنسا الحليفة بزعامة بوانكاريه رئيس الجمهورية ، ونجحت مرة أخرى محاولات سلمية للتوفيق قامت بها انجلترا ، ولكن مرجل البلقان كان يشتد غليانه .

وفى ١٥ يونيه سنة ١٩١٤ تم الاتفاق بين ألمانيا وانجلترا على سكة حديد بغداد . ولكن فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ قتل الأرشيدوق فرنسيس فرديناند ولى عهد النمسا فى سراجيفو عاصمة البوسنه ، بيد طالب شاب من البوسنه فى العشرين من العمر ، كان عضواً فى جمعية صربية إرهابية ، فبدأت الحرب العالمية الأولى

٥ — أسباب الحرب العالمية الأولى .

وجدير بنا أن نتتبع سياق الحوادث التى انتهت بالحرب ، لأن وقائعها غابت عن عقول معاصرينا ، حيث طمستها معالم الحوادث التالية . تقول الخرافة إن الحرب نشبت بفعل العداء بين ألمانيا وانجلترا ، وتنازعهما على مناطق النفوذ ، وتعارض مصالحهما الاستعمارية ، والمنافسة الحادة بينهما من أجل التجارة واستغلال رءوس الأموال ، ولم تثبت خرافة قط فى وجه الحقائق الدامغة ثبوت الخرافة التاريخية التى نحن بصددها ، فقد رأينا كيف أن كل الخلافات بين ألمانيا ودول الغرب قد سويت وساد التوفيق المرة بعد

المرة فى عشر السنين التى سبقت الحرب . ولا شك أن سياسة التوفيق كانت تارة غرماً وتارة غنما لهذه الدولة أو تلك . ولم يقل أحد إن مشكلة واحدة من هذه المشاكل المعلقة الخطيرة كانت مبرراً كافياً لاشعال نار الحرب . حقاً إن ألمانيا كانت تسعى جهدها لتوسيع أملاكها الأفريقية ، فاتخذت من النزاع بينها وبين فرنسا على مراكش أداة للمساومة على الكنغو ، ولم يفكر أحد فى ألمانيا فى قتال فرنسا من أجل الكنغو ، وكان تحديا لانجلترا أن تتقدم حكومة برلين — فوق المعونة الحربية — بمساعدة تركيا مالياً فى مشروع مد سكة الحديد فى آسيا الصغرى ، وكان هذا هو الطريق إلى أرض الجزيرة ومنها إلى البصرة حيث المنفذ إلى الهند . ولكن يجب أن نذكر فى كثير من التأكيد أن هذه المسألة الشائكة — مشروع سكة حديد بغداد — كانت قد حلّت قبل أن تنطلق رصاصات جفريلو رنسيب Gavrilo Princip لقتل الأرشيدوق بأسبوعين .

ولا تصدق شعوب غرب أوروبا ، باستثناء المؤرخين والدبلوماسيين ، أن الحرب بدأت فى فينا ، وليست من جانب برلين ، وكأنما كانت هذه الشعوب فى حلم من شدة الذهول . وهكذا بلغ تضليل الدعاوة حداً من الإسراف صوّرت معه حكومة النمسا كأنها آلة تحركها المطامع الألمانية ، وليس شىء أبعد من هذا عن الحقيقة . والواقع أن الدبلوماسية الألمانية كانت فى هذه المرحلة العصيبة من تاريخ العالم حمقاء أومسرفة أو كانتهما معاً . وفى الشهر الذى خلا بين اغتيال الأرشيدوق وإعلان النمسا الحرب على الصرب ، كان يوجه السياسة الألمانية عامل واحد هو الاحتفاظ بالأمبراطورية النمسوية كدولة أوروبية قوية ، وحليفة يعتمد عليها حتى لا تكون ألمانيا فى عزلة . ولكن الحكومة النمسوية نفسها اعتبرت الحرب مع الصرب أمراً حيوياً للابقاء على

إمبراطورية آل هبسبرج ، وكانت تعتقد أن الفرصة الآن مواتية لعمل حاسم فإذا لم تنتهزها ضاعت عليها إلى الأبد . وكانت تخشى نتائج الصراع الحاد المتزايد بين القوميات القلقة المضطربة التي تألفت منها إذ ذاك . فإن الآمال القومية في الصرب وجدت صدى عاطفيا في نفوس الملايين من الصقالبة من رعايا الأمبراطورية النمسوية ، ولكن النمسا كانت عاجزة عن تحقيق هذه الآمال القومية التي تبغي توحيد العنصر السلافي الذي كان متناثراً في سبع نواح مختلفة .

وفي هذه الأمبراطورية التي بلغ عدد سكانها ٥٣ مليونًا ، كان يقطن عشرة ملايين من الألمان ، كونوا لأنفسهم مركزاً ممتازاً في الخدمة السياسية والجيش ووظائف الحكومة والمعارف والصناعة . وكان تحالف النمسا مع ألمانيا في نظرهم حجر الزاوية من عقيدتهم السياسية ، ولكي يحصلوا على أغلبية في البرلمان النمسوي كان عليهم أن يبقوا على قسط من النفوذ لبعض البولنديين في غاليسيا ، أولئك الذين كانوا يكرهون ألمان « الريخ » لأن ألمانيا نفسها كانت تسيء معاملة مواطنيهم في بروسيا ، وهم بدورهم كانوا يظلمون الأوكرانيين في غاليسيا الشرقية .

ومن جهة أخرى كان هناك التشك الذين كوّنوا الحائط الغربي للعالم السلافي . وكانوا يتقدمون بخطى واسعة في الناحيتين الاقتصادية والثقافية وكانوا ينظرون بعين الجزع والقلق إلى مستقبلهم في المحيط الألماني . ولم تهدأ الحرب يوما بينهم وبين العناصر الألمانية في بلادهم لأتفه الأسباب ، مثل النزاع على أحد الأبنية أو المدارس أو تعيين كاتب في مقاطعة . وقد اصطبغ هؤلاء التشك بالصبغة الغربية في كل شيء ، إلا أنهم كانوا ينظرون إلى الروسيا باعتبارها موئلهم القادر على حمايتهم .

وبلغ عدد المجريين تسعة ملايين ، من بين سكان المجر وهم ٢٠ مليونا . وقد فرضوا سلطانهم — بشكل أقوى من الألمان فى النمسا — على الرومانيين والصربيين والسلوفاك والكرواتيين ، وفى نفس الوقت كانت تساورهم الشكوك والمخاوف من حكومة ڤيينا . وهناك الإيطاليون فى تريستا وجنوب التيرول ، ولم يخمد فيهم حبهم لإيطاليا ما يقتضيه واجب الولاء للتاج النمسوى . وكانت كل هـذه المشاكل تزداد تعقيداً بتطلع الطبقات العاملة إلى التدخل فى الشئون السياسية . وطُردت النمسا من إيطاليا وألمانيا ، وكان عليها إزاء ذلك أن تتحرر من النظام الإقطاعى إلى الأوضاع الدستورية الحديثة ، ولكن التوفيق لم يلازمها فى فترة الانتقال ، وقد خذلها الألمان الأحرار الذين كان لهم مركز ممتاز فى الريخسرات حين قاموا يحتجون سنة ١٨٧٨ على احتلال البوسنة (لأنهم كانوا يكرهون ازدياد العناصر غير الألمانية فى النمسا) ، وبذلك ناصبوا أسرة هبسبرج العداء . وإنك لتدرك من كل ما أسلفنا أن تركيا لم تكن وحدها « الرجل المريض» فى أوروبا ، بل كانت النمسا « رجلا مريضاً » آخر منذ سنة ١٨٧٨ ، ولكنها اختلفت عن تركيا فى أنها تمتعت بنظام إدارى متين وجيش لا يفوقه إلا الجيش الألمانى ، ونظام اقتصادى متزن ، بالإضافة إلى روح المجد والعظمة التى خلقتها تقاليد أربعة قرون نعمت فيها بالنفوذ والسلطان ، ولكن هذا كله أخذ يتداعى أمام الروح القومية الوثابة المتيقظة .

وكانت النزعة الامبراطورية فى النمسا ذات لون خاص ، وكانت دون سائر الدول الكبرى تشعر بمقت شديد للتوسع الإقليمى ، لأن التغييرات الأقليمية تسىء إلى التوازن الداخلى فيها . فكانت نزعتها الإمبراطورية تقوم على ضخامة المظهر وحسن السمعة وتدعيم النفوذ ، وتثبيت كيان الدولة وإعزاز سلطانها وإعلاء كلمتها . وكانت النمسا تلوّح بالقوة لأنها لم تكن على ثقة من

قوتها . وكان عليها أن تقنع نفسها وتقنع العالم الخارجي بقوتها هذه . وكان ملوك النمسا أبعد ما يكونون عن الرغبة في إذكاء نار حرب عالمية . وكل الذي أرادوا هو حرب متواضعة ضد الصرب ، هدفها القضاء التام على كل حركة ترمي إلى بعث الجامعة السلافية التي كانت تهدد كيان النمسا . ولطالما أقنع وزراء البلاط النمسوي ألمانيا بأن بقاء النمسا كدولة عظمى يتوقف على نجاحها في ذلك . ولذلك صيغ الإنذار النهائي النمسوي إلى الصرب في عبارة لاذعة يتعذر الإذعان لها . وما أن أن قامت الروسيا تشد من أزر الصرب في محنتها ، حتى بدأت سلسلة التحالف والوفاق الودي — التي كانت عاملا في إقرار السلم لمدة نصف قرن — تنشط للعمل ، وكان محالا أن ينظر العالم إلى انتصار النمسا على صربيا ١٩١٤ باعتباره حادثا فرديا لا يكترث له ، مثله في ذلك مثل انتصار هتلر على بولنده ١٩٣٩ . فلم يكن ثمة مفر من نشوب الحرب العالمية الأولى .

٦ — العوامل غير الاقتصادية :

فأين إصبع الاقتصاد في هذه السلسلة الطويلة من الحوادث ؟ وأين الأسباب الاقتصادية التي وجهت أعمال الساسة في هذا الميدان ؟ ومن حيث الوجهة الاقتصادية لم تكن إمبراطورية النمسا والمجر تطمع في المستعمرات ، ولم يتوفر لديها من الأموال ما ترنو إلى استغلاله في البلاد الأجنبية .

كذلك كانت السياسة الروسية أبعد ما تكون عن الاعتبارات الاقتصادية . وكان في الروسيا صناعة ناشئة لا تكاد تسد مطالبها الخاصة ، وكانت تعتمد على رءوس الأموال الأجنبية في تنمية مواردها وإنشاء السكك الحديدية بها . فمن الحمق والسخف أن نتصور أن الروسيا جاهدت من أجل

السيطرة على الأسواق الخارجية واستغلال رءوس الأموال . ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن ولايات البلقان — التي تمتعت بمؤازرة الروسيا وحمايتها — هي التي كانت تنافس المنتجات الروسية في أسواق العالم .

أما موقف فرنسا فكان واضحاً . لقد ارتبطت مع روسيا بميثاق حربي دعمته بالقروض ، فأنشئت سكة حديد سيبريا بفضل الأموال الفرنسية . وفي ١٩١٤ كان رُبع الودائع الفرنسية في الخارج — أو ما يربي على ألفي مليون ريال — يستثمر في الروسيا ، ولكن هذه القروض كانت تعقد تحت ضغط الحكومة الفرنسية ابتغاء توطيد التحالف . ولم يكن الغرض من التحالف مالياً قط ، ولم تستغل دولة سلطان المال استغلالا سياسياً أكثر مما استغلته فرنسا ، والحق إن فرنسا منذ سنة ١٨٧١ كانت تستشعر الفزع من ألمانيا ، كما كانت شديدة الحنين إلى استرجاع الالزاس واللورين . ولكن المنافسة الصناعية والمالية بين فرنسا وألمانيا لم تظهر قط على مسرح النزاع السياسي بينهما من ١٨٧١ — ١٩١٤ . والواقع أن بسمارك ، بعد الحرب الفرنسية البروسية ، عمل جهد الطاقة على تشجيع الاستعمار الفرنسي في أفريقيا وآسيا ، ليباعد بين النشاط الفرنسي وبين أوروبا ، كما كان يبغي أن يعيد إلى الفرنسيين الشعور بالعزة والكرامة بعد الكارثة التي حاقت بهم ، وكان موفوراً لدى فرنسا من الأموال ما استطاعت بفضلها أن تبادر في سرعة مدهشة إلى دفع الغرامة الحربية التي فرضت عليها ، وأن تودع آلاف الملايين من الفرنكات للاستغلال في مستعمراتها وفي البلقان ، وفي تركيا وفي روسيا وفي النمسا والمجر . ولم يقف أحد في وجه الأموال الفرنسية . وتقدمت التجارة بين فرنسا وألمانيا بلا عائق .

ولم تتلهف فرنسا على استرجاع الألزاس واللورين لأسباب اقتصادية ،

ولـكن صيحات الانتقام تعالت منـذ ١٨٧١ ، وكانت تذكيها حفلات الذكرى تقام كل سنة على الحدود الألمانية . ولم يساعد على إقرار السلم وجود رعوند بوانـكاريه — وهو لوريني المولد — على رأس الوزارة الفرنسية فى هذه الأيام الحرجة من يوليو سنة ١٩١٤ . ولم يكن للفرنسيين مطمع فى ثروة الألزاس واللورين ، وربما عناهم من أمر هاتين الولايتين المنافسة البغيضة التى كانت تهدد الزراعة والصناعة ، وبخاصة صناعتى النسيج والصلب فى فرنسا .

ولنا فى إيطاليا صورة أكثر وضوحاً من ذلك ، فإنها سارت فى اتجاه يتعارض مع مصالحها الاقتصادية على طول الخط ، وكان اقتطاع تريستا من السهل الساحلى النمسوى بمثابة حكم الإعدام على هذا الثغر الادرياتى . وتنبأ الناس بأن تريستا لن تـكلفهم نفقات باهظة فحسب ، ولـكنها سوف تنافس الثغرين الإيطاليين القديمين جنوة والبندقية . ولـكن أحـدا لم يهتم بهذه الحجج فى موقف إيطاليا من تريستا أكثر من اهتمام فلاحى جنوب التيرول الإيطاليين بفقدان السوق النمسوية التى كانت تصرّف فيهـا منتجاتهم من الفواكه والنبيذ . ومن المحقق أن إيطاليا لم تتطلع إلى استغلال ودائعها فى الخارج ، بل إنهـا كانت تعتمد على رءوس الأموال الأجنبية ، فإنه حتى سنة ١٨٨٢ كانت الأموال الفرنسية تمول إيطاليا ، ولـكن إيطاليا لم تتورع مع ذلك عن الانضمام إلى التحالف الثلاثى (مع ألمانيا والنمسا) فى نفس السنة التى بسطت فيها فرنسا حمايتها على تونس ، فاعتمدت على الأموال الألمانية بعد ذلك ، ولـكنها لم تتورع مرة أخرى فى سنة ١٩١٥ عن الانقلاب على حلفائها والانسلاخ عنهم .

فهل يقال بعد هذا إن فى الصراع الاقتصادى بين ألمانيا وانجلترا ما يعوض عن عدم وجود اعتبارات اقتصادية فى العلاقات القائمة بين سائر

الدول التي لعبت دورها على مسرح السياسة الأوروبية ؟ ولنذكر أن كلا من ألمانيا وانجلترا بذلتا غاية الجهد حتى آخر لحظة لتضييق دائرة النزاع حتى لا يتعدى النمسا والصرب ، ولكنهما أخفقتا فى ذلك لأن ألمانيا فوجئت بالتعبئة الروسية ، كما فوجئت انجلترا بهجوم ألمانيا على بلجيكا . ولو جاز لانجلترا الحرة الحريصة على المواثيق أن تتناسى خلقها ومواثيقها والتزاماتها نحو بلجيكا وفرنسا ، لاستحال عليها ساعتئذ — للمنافسة البحرية القاسية بينهما — أن تتحمل احتلال الألمان لموانى القنال الانجليزى ، وكان لدى الوطنيين الألمان ما يبرر اعتقادهم بأن انجلترا تحقد عليهم تقدمهم التجارى . والواقع أن ألمانيا كانت تفوق انجلترا فى المضمار الصناعى وكان نصيبها من أسواق العالم فى ازدياد مستمر ، ولكن ألمانيا رغم ذلك بدأت بالعدوان فتقدمت لاحتلال بلجيكا فاضطرت انجلترا إلى دخول الحرب . وكانت الأغلبية فى انجلترا سنة ١٩١٤ للأحرار ، فلو أنهم دخلوا الحرب لمجرد القضاء على منافس ناجح فى الأسواق الحرة بحد السيف ، لكان فى ذلك هدم تام لفلسفة التحرر الاقتصادى التي يقول بها هؤلاء الأحرار .

وكانت أطماع ألمانيا الاستعمارية تتعارض إلى حد يسير جداً مع المصالح البريطانية . وكما أسلفنا ، كان الكنغو الفرنسى والمستعمرات البرتغالية هما محط أطماع ألمانيا . ولم يكن الخلاف حول سكة حديد بغداد مسألة اقتصادية ، بل كان مسألة سياسية حربية ، وكانت المصارف الألمانية تهتم بمشروعات السكك الحديدية هذه تحت ضغط الحكومة نفسها ، لا لأنها كانت فى ذاتها عملا رابحاً مغرياً . وأنى فتشت ، فلن تجد أثارة من عوامل اقتصادية من جانب الدول التي قذفت إلى أتون الحرب .

٧ — الحروب فى آسيا وأفريقيا

أثبتنا أن سلسلة الحروب الكبرى التى نشبت فى فترة القرن ونصف القرن الماضيين ، لا تمت بصلة إلى الاعتبارات الاقتصادية ، ولكن ليس معنى هذا أن حكومات الدول العظمى كانت لا تهتم بالنشاط الاقتصادى لرعاياها فى الخارج ، بل إنها على النقيض من ذلك كانت شديدة الاهتمام به ، فظاهرت هذا النشاط بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وبالأساليب الدبلوماسية وغيرها . وبذلت غاية جهدها فى ترقية التجارة الخارجية والصادرات بصفة خاصة ، فأبرمت الاتفاقيات الجمركية ، وعقدت المعاهدات الدولية لتحديد مركز الوكلاء التجاريين وحمايتهم ، وزودت رعاياها بفيض من المعلومات التى يهمهم الوقوف عليها فى نشاطهم التجارى . بل كان هذا هو العمل الثقيل الجاف الذى يضطلع به التمثيل السياسى والقنصلى ، فيما يضطلع به من أعمال .

أما تاريخ الاستعمار فى فترة المائة والخمسين عاما فيقص أحسن القصص عن المخاطرات التى قامت بها شخصيات عظيمة ، والحقيقة المدهشة هى أن النزعة الاستعمارية الاقتصادية فى عصر الرأسمالية لم تكن مسئولة عن إثارة حروب كبيرة فى القارات الأخرى ، كما أن الاعتبارات الاقتصادية لم تكن مسئولة عن الحروب الأوروبية .

وربما كانت حرب البوير الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، فلولا الذهب والماس فى الترنسفال لما حط البريطانيون وغيرهم الرحال فى هذه الأصقاع فى جموع غفيرة جعلت تحديد مركزهم السياسى مشكلة معقدة ، ومن البله — والحالة هذه — أن نتحدث عن حرب البوير باعتبارها صراعاً قومياً من أجل الاستقلال ، حقاً إن البوير قاتلوا دفاعاً عن حكم يقوم على تمييز أقلية

أرستقراطية ضئيلة من البوير الذين يمتلكون الأراضى على الأغلبية الساحقة من السكان ، الذين هم عماد الثروة ومصدر الانتعاش فى البلاد . ومهما يكن من شيء فإنه بعد غزو جمهوريات البوير بسنين قلائل استطاع جنوب أفريقيا أن يتمتع بنظام « المتلكات المستقلة » فى الحكم ، وبذلك أعادت بريطانيا للبوير المنهزمين استقلالهم كاملا ، ولكن شاركهم التمتع به سائر العناصر الناهضة التى ساهمت فى ازدهار جنوب أفريقيا .

وحرب البوير هى الحرب الوحيدة التى يبدو أن طائفاً من العوامل الاقتصادية قد ألم بها ، أما فى سائر الحروب فإن الحكومات نفسها هى التى ادعت أو خلقت الدواعى الاقتصادية ، ولم تكن المصالح الاقتصادية فقط باعثاً على الحرب ، وانما فى الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ والحرب التركية الايطالية ١٩١١ أروع مثالين على مانقول من اصطناع الحكومات للعوامل الاقتصادية كمبرر للحرب .

فكانت الحرب الروسية اليابانية إلى حد كبير ، نتيجة لاشتباك المصالح المالية فى استغلال منشوريا ، ويؤكد هارولد لاسكى أن « الحرب الروسية اليابانية كانت فى الواقع وفى نفس الأمر نتيجة لجهود حكومة فاسدة فى سبيل الدفاع عن الكميات الضخمة من خشب منشوريا الذى كان امتيازاً ممنوحا لفئة لا خلاق لهم من رجال البلاط . ويقول H. N. Brailsford فى هذا الصدد « لم يقرر الشعب الروسى أو الموظفون الروسيون الاحتفاظ بمقاطعة يالو Yalu ،وشن الحرب على اليابان من أجل ذلك . ولكن بدت هذه النزعة من جانب فئة قليلة من رجال البلاط المغرضين الذين كانوا يستعملون الموارد القومية لتحقيق أطماعهم المالية » والواقع عكس هذا على خط مستقيم كما يقرره المؤرخ الأمريكى العظيم وليم لانجر W. L. Langer ١٩٢٦ :

« لقد ثبت دون أقل ريب أن امتياز الخشب على نهر يالو ، على الحدود بين كوريا ومنشوريا ، تمسكت به الحكومة القيصرية كبير للمطالبة بهذه الأصقاع ، على اعتبار أن للروسيا مصالح فيها وهى بذلك تريد أن تحول بين اليابان وبين تملكها » ، أما العشرون ألفاً من « رجال الخشب » الذين بدأوا القتال فى هذا الميدان ، فأشبه شيء « بالسياح الألمان » فى الحرب الحالية ، وحقيقة أمرهم أنهم جنود متنكرون يقصدون إلى الجهة التى صح العزم على اتخاذها جبهة للقتال ، ليثبتوا فيها أقدامهم قبل مجيء العدو . ولم يكن ثمة « ربح » يرتجى من وراء خشب منطقة يالو ، ولم تكن روسيا فى مركز يمكنها من التوسع المالى . أما الأساس الدفين فهو الرغبة فى السيطرة على منشوريا ، وكوريا إذا أمكن ، لأهميتهما للقواعد البحرية للأسطول الروسى .

وربما كانت البواعث أقل غموضاً فيما سموه « ودائع ومشروعات بنك روما » فى طرابلس ، تلك التى تذرعت بها إيطاليا لقتال تركيا . وقد اتضح الآن أن الحكومة الإيطالية رأت أن تضغط على المصرف ضغطاً مرهقاً ، ليفتح له فروعا ويمول مشروعات صناعية فى نطاق ضيق ، وكان المصرف لا يتوقع من وراء أولئك ربحا معقولا . والواقع أن آمال إيطاليا فى طرابلس ظهرت فى أخريات القرن التاسع عشر ، أى قبل ظهور ودائع إيطالية فى طرابلس بسنين عدة . وبعد الهزيمة الساحقة التى منيت بها فى عدوة فى يوليو سنة ١٨٩٦ فى الحبشة ، نجد إيطاليا — الحرة لا الفاشية — تحاول أن تحرز انتصاراً فى ميدان السياسة الدولية يعيد إلى الدولة كرامتها ويرد إليها اعتبارها ، وكان معنى هذا ، فى عرف الجيل ، التوسع الاستعمارى . ولما قامت فرنسا — تحفزها سياسة المجد ، وحسن السمعة — فبسطت حمايتها على مراكش ١٩٠٥ بلا غنم اقتصادى أيا كان ، كانت طرابلس آخر بقعة على

الساحل الإفريقى للبحر الأبيض يمكن أن ترنو إليها دولة أوروبية . وتخبطت الدبلوماسية فترة طويلة من الزمن انتهت باطلاق يد إيطاليا فى هذه البقاع .

أما سائر المصادمات الاستعمارية فلم تؤد إلى حرب . ومعظم المشاكل الاقتصادية لم يخلقها رجال المصارف أو التجار أو أرباب الصناعة ، ولكن خلقتها الحكومات أو الهيئات القومية التى كانت تدفع حكوماتها إلى العمل فى هذا السبيل . وقد ضمت هذه الهيئات بعض رجال البحرية والكتاب وغيرهم ممن أغرموا « بالعزة القومية » وكما يقول Staley « كان فى الودائع من العون والحماية للأسطول أكثر مما كان فى وجود الأسطول من العون والحماية لها ، فهى من هذه الناحية أعظم نفعاً منه » .

٨ — الدور المتغير الذى تلعبه النزعة الإمبرطورية

ويتوقف تقديرنا للنشاط الاستعمارى فى القرن التاسع عشر ، من الوجهتين الخلقية والاقتصادية ، على العرف السياسى للعصر .

وهناك أمور ثابتة ليس للجدل فيها مجال ، فكشف مجاهل القارات المتأخرة المظلمة كان مستحيلا بغير هذا الطراز من الرجال الذين تم على أيديهم هذا العمل ، وبغير الأساليب التى اتبعوها فعلا . فالمخاطر الجرىء مطلوب حيث يختفى العمل المنظم الرتيب ، وتدعو الحاجة إلى المغامرة الخطيرة . والباحث عن الذهب مقامر ، ولا يعدو أمله فى الحصول عليه أن يكون ١ ٪ من الأمل فى الحالة الطبيعية ، وليس بديل هذه النزعة الاستعمارية فى القرن التاسع عشر إلا العدول عن أهدافها والتخلى عن أغراضها ، وعندئذ يتردى العالم فى الفقر ، حتى تلك الأصقاع التى وقعت فريسة لاستغلال المستعمرين . فلولا النزاع الاستعمارى على البترول لما ازدهر وعظم إنتاجه

فى إيران والعراق وفنزويلا والمكسيك . وما كان فى مقدور دولة من هذه الدول إبان عصرها الأول أن تحصل على قسط متواضع من الأمن العام وحماية القانون والمواصلات والأساليب الفنية ، وكل أولئك شروط جوهرية للقيام بأى مشروع منظم . ولولا جهود سيسل رودس وألفرد بيت لظل ذهب جنوب أفريقيا دفينا فى جوف الأرض ، ولولا النزعات الامبراطورية — الألمانية وغيرها — لظل الشرق الأدنى حقبة طويلة عاطلا عن الطرق الحديثة وسائر المرافق والمنشآت التى سارت معها جنباً إلى جنب ، وفى ديسمبر سنة ١٩٠٢ هاجمت المدمرات الإنجليزية والألمانية قوارب فنزويلا المسلحة فأغرقتها ، لتلزم فنزويلا بدفع الفوائد المتأخرة لسبع سنوات ، وسائر المطلوبات التى رفضت إقرارها محا كم فنزويلا الفاسدة التى أقامها الرعاة الثوار فى هذه البلاد ، بعد حرب أهلية دموية تردت فيها أربع سنوات ، ولولا هذا الإجراء الذى عمدت إليه الدولتان لسحبت كل رؤوس الأموال الأجنبية (حتى الأمريكية) من هذه البلاد التى كان فيها القانون والنظام تحت رحمة دكتاتورية غاشمة طارئة ، ومن المحقق أن « شركة الفواكه الأمريكية » ليست مؤسسة خيرية ، ومن المحقق أيضاً أنه لولا نشاطها لما تهيأت لأمريكا الوسطى أسباب الصحة والمدارس والطرق الحديدية والمستشفيات والموانى ، وغيرها من المرافق العامة .

تلك أنباء النزعة الاستعمارية فى الماضى ، والذى نقوله هو أن هذه النزعة كانت فى القرن التاسع عشر قوة فعالة ، وفعالة نحو الخير ، ولكن التحدث عنها بمثل ذلك فى القرن العشرين يبدو أن فيه مجافاة للحقيقة . ذلك أنها فرغت من أداء رسالتها فى كشف الأصقاع المجهولة من العالم ، فليس لها الآن من دور تلعبه فى عالم حر مفتوح . ومن الحمق أن نقيس قرناً بمقاييس

قرن غابر ، وحتى فى القرن التاسع عشر لم يكن الاستعمار ظاهرة اقتصادية بحتة ، وكانت سويسرا وهولنده والسويد والدانمرك أهم الدول التى تستغل أموالها فى الخــارج ، ولم يحدث مرة واحدة أن ودائع إحداها كانت مثار إشكال سياسى . أما قول برناردشو « إن الحرب الآثمة من ١٩١٤ — ١٩١٨ كانت فى الواقع صراعاً بين الرأسمالية والانجليزية والفرنسية والإيطالية من جهة ، والرأسمــالية الألمانية من الجهة الأخرى ابتغاء السيطرة على الأسواق الأفريقية » فقول سخيف مسرف كما يتضح من إغفاله ذكر النمسا والروسيا وهما الدولتان اللتان بدأتا الحرب فعلا . وإن برناردشو نفسه ليحار ويرتبك إذا طلب إليه تبيان قيمة الأسواق الأفريقية أو ذكر الأسباب التى من أجلها بلغت أمم العالم أجمع درجة من الجنون والغباء ضحت معها بملايين الأرواح فى حرب ضروس لا يرجى من ورائها أى كسب مادى . وإنك إذا عمدت إلى تحليل الحرب والاستعمار فى ضوء علم الاجتماع ألفيت أن العوامل الاقتصادية لا تلعب فيهما إلا دورا تافهاً .

وإذا كان ثمة شىء يزعمونه « زيادة عامة فى الانتاج » فان هذه المنتجات الزائدة لن تجد لها منفذاً فى الأسواق التى تغزوها الدولة بحد السيف ، ونحن نتحدث هنا عن عصر الرأسمالية ، أما فى العصور القــديمة وعصور ما قبل الرأسمالية ، فكان النصر فى الحرب لا شك مجلبة للثراء . فــكان أكاسرة الفرس ، إذا غزوا قطراً ، يفرضون عليه الجزية ، ويأخذون كل ما تصل إليه أيديهم غنيمة سائغــة ، وقد يسوقون الأسرى رقيقاً يسخرونه فى أعمالهم الخاصة . أما أبطال الــكشف والاستعمار الأسبانى فقد جاءوا إلى أمريكا يدفعهم حب الذهب والفضة والجواهر والتوابل . وكان لغزو الهند قيمته المادية العظيمة من أجل الثروة الهائلة التى اكتنزها المغول وأمراء الهند على مر الدهور .

ولكن شركة الهند الشرقية لم تنشأ على أساس الأساليب الرأسمالية للمنافسة فى الأسواق أو للرغبة فى إيجاد مجال لتصريف الإنتاج الزائد . ولم يكن هدف الغزو فى القرنين السادس عشر والسابع عشر أن يجعل من أهالى المكسيك وبيرو والهند مشترين المنتجات أو المصنوعات الأسبانية أو الانجليزية ، ولكن مناجم الذهب وحقول البترول هى التى كانت مجال الاستغلال فى هذه الأصقاع ، كما كان أهلها يسخرون كالأرقاء .

ولما اصطنع العالم الأوضاع الرأسمالية كنظام اقتصادى ، وانتشر الانتاج الرأسمالى ، أدى هذا الوضع الجديد إلى انتهاج مبدأ « حرية التجارة » ومبدأ « الود » فى السياسية الخارجية ، وفطنت الرأسمالية — باعتبارها نظاماً قائما على العقل — إلى أنك لا تستطيع أن تبيع منتجاتك إلا إذا هيأت للمشترين أسباب شرائها ، وأن الاستغلال إنما يؤدى إلى الخراب والقضاء على الأسواق ، ولا يعمل على اتساعها ونهوضها . كما فطنت إلى أن الحرب تدمير ،.لا تدعيم لنظم اقتصادية تقوم على التعقل .

وما أن أتى منتصف القرن التاسع عشر . أى أزهر عصور الرأسمالية ، حتى سادت هذه الفلسفة ، وأصبحت ذات شأن عظيم فى كل أوروبا المتمدنة فجنحت انجلترا نحو حرية التجارة بعد إلغاء قوانين الغلال ١٨٤٦ ، وتبعتها فى ذلك بروسيا وفرنسا وروسيا فى أوائل العقد السابع . وتضمنت معاهدة صلح فرنكفورت بين ألمانيا وفرنسا سنة ١٨٧١ النص الخالد الذى يقرر التعامل بينهما على قاعدة «الدول الأكثر رعاية» لمنع الرجوع إلى المنافسة ، ولكن جاءت معاهدة فرساى سنة ١٩١٩ فألغت هذا النص ، وبذلك انتهى العمل به .

وأول ضربة أصابت هذه الفلسفة الاقتصادية الحرة ، وجهتها ألمانيا سنة

١٨٧٩ ، حين زادت التعريفة الجمركية على الحبوب فى عهد بسمارك ، لحماية الفلاح الألمانى ضد تدفق الغلال من أمريكا والأرجنتين . فهل فكر أحد فى ألمانيا إذ ذاك ، فى إعلان الحرب على أمريكا ؟ وهل بلغ الجنون فى أمريكا حداً يسمح بإعلان الحرب على ألمانيا من أجل الأسواق ؟ وهل يمكن أن يقال إن زيادة الإنتاج الأمريكى فى هـذه الفترة كانت توجهه الرغبة نحو الإنتاج الرأسمالى ؟ وكان رفع الرسوم الجمركية فى ألمانيا فى أخريات القرن نذيراً آخر بتقلص المبادئ الاقتصادية الحرة . كما كان إيذانا بأن الاقتصاد يمكن — بل يجب — أن يخضع للاعتبارات الحربية . وكان هذا مجهوداً أحمق من جانب ألمانيا ، فى سبيل التحرر من قيود فرضها عليها موقعها الجغرافى الثابت من القارة الأوربية . ولـكن هذه السياسة كانت متأثرة بالنزعات الرأسمالية إلى حد يسير جداً . يدلنا على ذلك مناهضة أنصار التحرير لها . ولم يكن هؤلاء سوى الرأسماليين الأحرار وجماعات العمال الاشتراكيين . وتبع ألمانيـا فى هذه السياسة دول أوربية أخرى ، من بينها فرنسا التى لم تفقد فيها « حماية التجارة والنزعة الاستغلالية » أثرها قط ، وتلك هى النفسية التى شيدت خط ماجينو . ولـكن زعيمة الرأسمالية ومهبط أساليبها وفلسفتهـا ، وأكبر الدول الامبراطورية هى التى ثبتت على مبدئها ، ولم تتخل عن تقاليـدها ، تلك هى بريطانيا التى لم تخرج عن مبدأ « حرية التجارة » حتى سنة ١٩٣١ .

٩ — الحرب ورجال المصارف :

إن الفـكرة الأساسية التى أوحت بسن « قانون الحيـاد الأمريكى » ١٩٣٥ — وهو من أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية ، نقول إن هذه الفـكرة التوجيهية لم تنبذ رغم التعديلات الـكثيرة ، ورغم قانون الإعارة

والتأجير سنة ١٩٤١ . إنهم يقولون إنه يجدر بالدولة ألا تكون لها أية مصالح مالية فى دولة أخرى ، لأن أصحاب المصارف الدولية يلجأون عادة إلى إرغام حكومات الدول الدائنة على خوض غمار الحرب إلى جانب المدينين ليؤكدوا انتصارهم ، وبذلك تضمن سلامة الودائع .

ومعنى هذا أولا وأخيراً أن رجال المصارف هؤلاء هم الحكام الحقيقيون فى الديموقراطيات الرأسمالية ، إلى حد أن بيدهم تقرير السلم والحرب ، ويبدو أن السناتور ناى Nye وأغلبية أعضاء الكونجرس الأمريكى كانوا على اتفاق مع أدولف هتلر فى هذا الصدد ، عند ما أقروا قانون الحياد الأمريكى سنة ١٩٣٥ . ولم تأت لجنة ناى بشبه دليل لتدافع به عن رسالتها . ومن المؤكد أن رجال المصارف لم يستعملوا قط السلطة التى زعموها لهم . ولو خولت لهم هذه السلطة لحتمت عليهم مصالحهم أن يسلكوا سبيلا غير تلك التى نسبوها إليهم ، فالمصرف الذى يعقد قرضاً لا يغطيه بأمواله ، وإنما يتوقف ربحه منه على إحكام الترويج له وحسن القيام عليه . حتى يبيعه إلى جمهور المكتتبين بأسرع وقت ممكن . وسرعة تداول سندات القرض وتنقلها هى التى تنتج أرباح المصرف ، وكلما كان التداول سريعاً كانت عمولة المصرف أكثر ، وكان رأس المال العامل فى المصرف حراً . والخسارة دائماً تقع على رأس الجمهور ، ولا يصيب المصرف منها شىء . وإذا كان لنا أن نقول شيئاً عن هذه النظرية ، فإنما نقول إن الجمهور كان يجب أن يكون صاحب المصلحة فى المحافظة على هذه الودائع ، لا رجال المصارف الذين ليس لديهم مايحملهم على الاهتمام بأن عمولتهم ناتجة عن معاملات محلية أوخارجية . وإذا نحن عرضنا لهذا من ناحية الدستور الأخلاقى الذى يخضع له رجال الأعمال ، لم يكن رجال المصارف مكلفين برعاية مصالح المكتتبين ، أكثر

من تشكيل الحكومات الديموقراطية المنتخبة بذلك

وإذا كان نفوذ رجال المصارف يمتد الآن — أو امتد فعلا فى الماضى — إلى درجة التدخل فى إقرار السلم أو إشعال نار الحرب ، فإنه من المحقق الذى لا يرتفع إليه الجدل أنهم كانوا يعملون لمصلحة السلم ، لأن الحرص واليقظة من طبيعة هؤلاء الرجال . إن الأمن والسلم أول أهدافهم ، أما الربح فيأتى فى المحل الثانى . فهم مسئولون عن الاعتمادات والأموال التى وكل إليهم إدارتها والقيام عليها لحساب أصحابها ، والتى يضمنونها برءوس أموالهم إلى آخر مليم عندهم ، فهم يرغبون عن المخاطرة بالأموال فى الداخل والخارج ، إلا إذا كانت الفائدة المرجوة تتناسب مع هذه المغامرة ، وكان احتياطى المصرف يحتمل ما قد تجىء به هذه المغامرات . ولهذا كانت أسعار القطع والضمانات دقيقة الإحساس بكل ما يعتور البارومتر السياسى من تقلبات . ولهذا أيضاً كان رجال المصارف يضنون على الحكومات بالتأييد فى مغامرات خارجية قد تزج بالمصارف فى خضم السياسة المضطرب . ويقول فون ريختهوفن وزير الخارجية الألمانية « إذا ما ذكرت مراكش عمد كل مصرف ألمانى إلى الإضراب » ، وكلنا يعلم موقف المصارف من الطرق الحديدية فى الشرق وطرابلس والصين ، وكيف أن المصارف الفرنسية فى باريس بصفة خاصة أذعنت مكرهة لضغط السياسة الخارجية الفرنسية . ولم يظفر أحد من بناة الإمبراطورية البريطانية بمساعدة المصارف المساهمة فى لندن .

وليس يتعارض هذا الذى أسلفنا لك مع الحقيقة القائلة بأن المصارف فى كل أنحاء أوروبا — وبدرجة أقل فى أمريكا — كانت على اتصال وثيق بالحكومات ، وأنها أداة فعالة فى السياسة القومية . وهذا الارتباط الشديد بين رجال الأعمال والسياسة يفتح أمام دوائر الأعمال مجال السيطرة والنفوذ

فى مختلف النواحى . مما لا يتهيأ مثله للرجل العادى . وقد اختلفت انجلترا وفرنسا ، وألمانيا فى هذه الناحية قبل سنة ١٩١٤ . أما أن هذا النفوذ المتبادل خير أو شر على الدولة ، نزيه أو فاسد ، ظاهر أو خفى ؛ يقظ أو مستهتر ، فأمر يتوقف على الروح المعنوية ، وعلى العقلية العامة فى الشعب ، وعلى المقاييس التى تحدد سلوك ممثليه السياسيين ، وعلى حرية الصحافة ، وعلى الروح التى تسيطر على الطبقات الحاكمة فيه ، مهما تباينت النشأة الاجتماعية لهم ، ذلك أن رجال الأعمال ورجال السياسة لا يحتكرون الفضيلة والذكاء ولا الفساد والغباء .

ومن خصائص عالم الخرافة أنه لا يغض الطرف عن وجود ظواهر يتعارض بعضها مع البعض الآخر . فإن الناس الذين يعتبرون مستر ناى عضو الكونجرس حجة فى الشئون الخارجية والمسائل المللية ، هم أنفسهم الذين اقتنعوا بأن مستر نيفيل تشمبرلن وزملاءه المحافظين الإنجليز من أنصار الهدوء والتوفيق ، ركبوا مركباً وعراً مدفوعين بالرغبة الملحة فى إنقاذ أسهمهم وسنداتهم وبخاصة ودائعهم فى ألمانيا . فالودائع الأجنبية تثير اللغط حول الحرب فى أمريكا . ثم هى تعمل على تهدئة الأعصاب فى انجلترا . وعبثاً تبحث عن المنطق فى عالم الخرافة !

الفصل الثالث

هل تسير انجلترا الى الوراء

« إنها بلاد جميلة بصفة عامة ، بل إنها أجمل مما نتصورها نحن فى الجانب الآخر من العالم ، وثمة إصلاحات عدة يودى إدخالها فيها ، وأغلب الظن أن الناس هناك لم يشعروا بالحاجة إليها بعدُ . لأنهم لا يلمسون ضرورة لإصلاح إلا شرعوا فى إنفاذه . ولكنهم يسكنون إلى الهدوء والدعة حتى يتم ذلك » .

(هنرى جيمس فى كتاب « صورة سيدة » سنة ١٨٨١)

---

١ — الخرافة والحقائق .

ذهب الناس إلى القول بأن بريطانيا العظمى أصابها الشلل والجمود فى الفترة التى خلت بين الحربين العالميتين ، وإن صرحها السياسى الوطيد الرجى بقى فى يد طبقة إقطاعية لا ترضى نزولا عن حقوقها وامتيازاتها ، وأنه بفضل ما درجت عليه من مكر ونفاق ، وبفضل مجلس اللوردات العتيد العريق ، استطاعت بريطانيا أن تباعد بينها وبين مستحدثات العالم . وقالوا بأن نظامها الاقتصادى أدركه الهرم ، فأصبح فريسة للرأسمالية المتداعية ، وللتعطل الضخم المزمن . وقالوا إن بريطانيا لا تحسن القيام على الشعب والعناية به ، فتتركهم يعيشون فى مساكن حقيرة ويتناولون طعاماً رديئاً ، ولا تهيىء لهم أسباب التعليم ، على حين يعيش أنصار المدرسة القديمة فى كبريائهم بمعزل عن مشاكل العصر العاجلة ، يؤثرون الحياة الخاملة الناعمة فى ظل امتيازاتهم.

ولكن حقيقة الأمر في بريطانيا على تمام النقيض مما قالوا . فما من دولة خطت في هذه العشرين عاماً خطوات أوسع من خطاها في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع . وما من دولة عالجت مشاكل هذا العصر بمثل ماتذرعت به بريطانيا من قوة الابتكار والنشاط ، فلقيت أحسن الجزاء . فمعظم الدول الكبرى تخبطت وخرت صريعة النزاع الحزبي أو وقعت فريسة الكوارث والثورات . أما بريطانيا فقد صمدت وجاهدت حتى تخلصت إبان العقد الثالث من كل الغيوم التي تخلفت عن الحرب الماضية ، ثم اجتازت الكساد العالمي الشامل في أوائل العقد الرابع ، واستطاعت بعد ذلك أن تستعيد مركزها ، وأن تبرأ مما علق بها بشكل أسرع وأكمل منه في أية دولة أخرى .

أما فيما يختص بالمسائل الاقتصادية فإليك البيان : إن بريطانيا لم تصل إلى الحضيض إبان المحنة العالمية سواء في الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية . وحين دب الانتعاش في العالم ظفرت منه بقسط لم يتيسر لأية دولة أخرى حتى الولايات المتحدة . ولم تقع قط فريسة للتضخم ، ولم تضطرب قط ميزانيتها .

واستطاعت في هذه الفترة بين الحربين أن تزود أكثر من ثلث سكانها بالمساكن ، ذلك أنها ابتنت أكثر من أربعة ملايين من الدور الجديدة ، وهو يقدر بنصف ما استطاعت بناءه طوال عصور تاريخها ، كما شادت سلسلة من الصناعات الضخمة الجديدة ، وتبع ذلك هجرة واسعة من مناطق الضيق الاقتصادي في الشمال إلى مراكز الصناعات الجديدة النامية الناهضة في الجنوب والوسط : فاصطبغ الاستعداد الصناعي في البلاد بالصبغة الحديثة والجدة ، ولم يتعطل عن العمل إلا النزر اليسير من طبقة العمال ، على أن هؤلاء

المتعطلين أدركوا من عناية الدولة أكثر مما ظفر به أمثالهم فى البلاد الأخرى كما أن عددهم هنا لم يصل إلى أرقامه فى ألمانيا أو الولايات المتحدة . كما أن مستوى أجور العمال سجل زيادة ملحوظة .

أما فيما يختص بالمسائل الاجتماعية ، فان نقابات العمال القديمة فى بريطانيا استطاعت — بعد أن مرت بسلسلة من التجارب فى الفترة المضطربة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٥ — أن تحل مشاكلها وتستقيم أمورها على أساس ديموقراطى صحيح ١٩٣٦ ، وظلت منذ ذلك الوقت تتزعم الحركة العمالية ، فى وقت لقى فيه مثل هذا النشاط مقاومة وإخماداً فى معظم دول القارة . وكان وليداً ناشئاً يكافح وينافح فى الولايات المتحدة . وتميزت الديموقراطية الإنجليزية بوجود هيئات تعاونية للمستهلكين ، وكان قوامها العمال اليدويون ولم يكن « لأصحاب الياقات البيضاء » يد فيها ، فتحولت هذه الهيئات إلى دوائر كبيرة للأعمال تعتمد على ١٢,٠٠٠ مخزن للبيع بالتجزئة . والفضل فى ذلك راجع إلى نظام التأمين الاجتماعى الشامل القديم الذى أدخلت عليه تعديلات جوهرية واسعة فى العقد الرابع ، وإلى النشاط الذى بذل فى هذه الفترة لإزالة المساكن الحقيرة ، وإلى التعديلات التى أدخلت على نظام الهيئات الحكومية ، وإلى الهبوط الملحوظ فى نسبة الوفيات . كما أن نسبة الوفيات بين الأطفال تحسنت إلى حد لم تظفر به أية دولة أوروبية أخرى (وكانت فى ذلك تضارع هولنده وسويسرا واسكنديناوه ولكنها تفضل فرنسا وألمانيا) .

أما فى حلبة السياسة ، فإن بريطانيا استطاعت فى هذه السنين الشائكة الخطيرة أن تستمر على نظمها الديمقراطية المرنة . والحق إن هذا مظهر لنزعة « المحافظة » فى بريطانيا ، تلك النزعة الأصيلة التى تشترك فيها كل

الطبقات حتى الأغلبية العظمى من العمال . وكان إقرار الاصلاحات التى تقول بها الأحزاب المتطرفة وتنفيذها ، من المهام السياسية التى تضطلع بها هذه النزعة المحافظة ، ولكنها — إلى جانب ذلك — لم تعرقل التغييرات العميقة التى طرأت على النظام الحزبى فى بريطانيا . فأسلمت انجلترا مقاليد الحكم فيها إلى حزب العمال مرتين ، فأدار دفة الأمور فى الإمبراطورية لمدة سبع سنين رئيس وزارة من العمال . والذى نعلمه أن دولا أوروبية أخرى عانت فى السنوات الخمس التى أعقبت سنة ١٩١٨ انقلابات قاسية لا يزال أثرها باقياً . والولايات المتحدة نفسها جرت عليها سنون من الكرب العظيم ، تتخبط بين الخطر الأحمر والرجعية .

وكان من نتيجة نشاط الاداة السياسية المرنة فى انجلترا أن استطاع الناخبون أن يخلعوا أحد الحزبين القديمين عن الحكم — وهو حزب الأحرار — فلم يعد الحزبَ الثانى من حيث الأهمية السياسية ، وأحلوا مكانه حزب العمال المتطرفين ، وقد أدت العدالة واللياقة التى اتسمت بها عقلية الحزبين القديمين أنهما لم يترددا فى قبول الحزب الوليد والاعتراف به ، ولو أراد الحزبان لتضافرا على إخضاع حزب العمال الناشىء . ولو فعلا لأقحما إلى ميدان السياسة الإنجليزية عناصر العنف والعنت التى ظهرت فى معظم الدول الأخرى . وكان حزب الأحرار سنة ١٩٢٤ لا يزال قوياً (١٥٩ ضد ١٩١ من العمال) ولكنه لم يضن على حزب العمال بالمساعدة حتى تتهيأ الفرصة لإظهار كفاية العمال — وهم الأقلية — فى حكم البلاد . وقد ثبتت هذه المساعدة انهيار حزب الأحرار . ولكنها كانت تتمشى مع تقاليد السياسة البريطانية . وأنقذت البلاد من الشك وفقدان الثقة بعدالة أساليبها السياسية .

وفى نفس الوقت تمتع حزب العمال بقسط كبير من النفوذ فى البلديات

حيث كانت أغلبية المدن الكبرى خاضعة للهيئات العمالية المنظمة . فكانت حكومة المدينة الكبرى لندن — وهى التى يسكنها أكبر عدد من الناس فى العالم باستثناء نيويورك — كانت حكومتها خاضعة عدة سنين لزعيم حزب العمال فيها (وهو الذى أصبح وزير الداخلية فى وزارة الحرب التى كان رأسها تشرشل) .

وبينما نجد انجلترا تواقة إلى المحافظة على تقاليدها فخورة بنزعة « المحافظة » فيها ، نراها تعرف كيف توفق بينها وبين العرف الاجتماعى الدائب على التطور ، فمجلس اللوردات يعمل وفق وظائفه التقليدية ، ولكنه منذ قانون سنة ١٩١١ لا يملك حق تعطيل القوانين ولا يحاول تعطيل إرادة الناخبين . ولا يزال المطمع الأسمى لكثير من شباب الارستقراطية الإنجليزية أن يصيب مجده السياسى فى مجلس العموم قبل أن يصل إلى مجلس اللوردات . ولم تحجم الأسرات العريقة فى المملكة عن المساهمة فى الشئون العامة ، وليس فى البلاد من يريدها كذلك . ولم يحدث فى هذه الفترة أن وقفت الارستقراطية الإنجليزية فى وجه توزيع جديد عادل للثروة ، يحقق المساواة ، عن طريق الضرائب .

وسوف نعرض للامبراطورية البريطانية بإسهاب فى الفصل القادم ، ولكنا نقول هنا إن صرحها العتيد المتماسك لم يتبدل ، ولكن الذى حدث أن الإمبراطورية بشكلها القديم اختفت ، ولم يعد لها وجود فى المستعمرات التى كونها رجال من الجزر البريطانية نفسها . فان ستة شعوب جديدة مستقلة ذوات مجتمعات مثالية تجيش صدورها بالآمال ، قد أصبحت تكون ما يسمى بمجموعة الأمم البريطانية . وأينما قلبت ناظريك فى أركان الإمبراطورية فلن تجد شيئاً باقياً كما كان لم يتناوله التغيير فى هذه الفترة ،

وفى كل مرحلة من مراحل هذا التبدل كان همّ السياسة البريطانية التوجيه والإنهاض والمساعدة ، لا الإحباط .

والبريطانيون ينقدون أنفسهم بأنفسهم ويحددون عيوبهم ، الأمر الذى جرى عليه الأسلوب البريطانى لعدة قرون . فمنذ أجيال جاهد البريطانيون فى تكوين أنفسهم وتدعيم مثلهم ، على طريقتهم الخاصة فى المحاولة والإخفاق والتوفيق ، سواء فى ذلك أفرادهم أو حكوماتهم المسئولة . ولم تكن هذه الأساليب البريطانية لتؤتى ثمارها لولا وجود هذا العنصر الهام ، الذى تفرد به الخلق البريطانى الذى يرى لزاما عليه أن ينتقد نفسه نقداً قاسيا ، كلما خطا خطوة وفى كل مفرق طرق . وهذا هو طريق نزعة « المحافظة » إلى النجاح دون الالتجاء إلى تلك الوسيلة الدنيئة التى تجنح إليها الأمم ذوات الإدراك السياسى الضعيف ، وهى الثورة الجامحة . أما فى انجلترا ، فان السخط والنقد اللذين يشيعان اليوم يولدان سياسة إنشائية فى الغد . فبالإصلاح تُتجنب الثورة .

١ — النهضة الصناعية

قذف تسريح القوات المحاربة بعد سنة ١٩١٨ بالملايين من الإنجليز إلى معترك الحياة المضطرب إذ ذاك . وقد فترت صناعات الحرب ، وكان واجباً أن تتحول إلى إنتاج سلمى . وكان لا بد أن تتبدل المصانع والهيئات الصناعية القديمة فتأخذ بأسباب الصناعة الحديثة حتى تتلاءم مع الظروف الجديدة التى خلقتها الحرب ، ولم يألفها الشعب ، بل بدأت تظهر تباعاً منذ وضعت الحرب أوزارها . وكانت انجلترا على مفرق طريقين : إما أن تستمر على أسلوب المركزية التى جرت عليها اقتصاديات الحرب فى سكك الحديد

والمناجم ، أو تحيد عنهـا إلى السياسة التقليدية البريطانية التى تقوم على الفردية المطلقة .

وحلت هذه المشكلة حلا يتفق ومصلحة الملـكية الخاصة ، ولـكن على أســاس جديد من رقابة عامة . فلم يمض كبير زمن حتى اتسع نطاق المشروعات الفردية البريطانية وازداد نشاطها فى وقت قفزت فيه أعداد المتعطلين ، واكتأبت النفوس وساورها القلق من أمر المستقبل ، وحبطت الأعمال فى الداخـل والخارج على غرار ما يعقب الحروب من كساد عادة . وكان حديث الناس أن الرأسمالية آذنت بالزوال . وهبط إنتاج الفحم وصناعة السفن ، فانحطت تبعاً لذلك منتجات الحديد والصلب انحطاطاً هائلا عن المستوى الذى كانت عليه إبان الحرب . أما صناعة القطن فى لنكشير فقد عانت كثيراً من جراء الظروف التى تحكمت فى السوق بعد الحرب ، وأخصها المنافسة الناشئة من جانب الهند واليـابان ، وإلى جانب ذلك ظهر فى دور التكوين صناعة جديدة على أعظم جانب من الأهمية ، هى توليد القوى الـكهربائية . واتبعت فى ذلك طريقة بريطانية نموذجية ، فلم يعمدوا إلى تركيز هذه العملية فى محطات جديدة ضخمة ، بل وزعوا مصانع توليد الـكهرباء فى كل الأنحاء فى شبكة شاملة . وبهذا ارتفع توليد القوى الـكهربائية فى انجلترا من ١٥ ألف مليون إلى ٣١ ألف مليون كيلوات بين سنتى ١٩٢٩ و١٩٣٨ .

وقامت صناعة أساسية جديدة أخرى هى الصناعة الـكيميائية فقد كانت احتكاراً لألمانيا منذ أخريات القرن الماضى ، حتى كانت الحرب العظمى الأولى فقضت على هذا الاحتكار ، وهيأت لهذه الصناعة أسباب النمو والازدهار ، فى بريطانيا التى استطاعت فى وقت قصير أن تشيد مصانعها الـكيميائية فى

مستوى يضارع شركة الأصباغ الألمانيـة الشهيرة . وتمخض العصر عن صناعة جديدة أخرى هى « الحرير الصناعى » وقد تسلمت انجلترا زعامة هذه الصناعة منذ نشأتها ، وقفت على آثارها سائر الدول . وقويت صناعة السيارات الانجليزية على منافسة زميلاتها حتى الأمريكية فى الأســواق الخارجية . وكانت صناعة الصلب متأخرة من الوجهة الفنية فى انجلترا عنها فى أمريكا والمانيا حتى سنة ١٩٢٠ ، ولـكنها استطاعت الآن أن تقف على قدميها . أما فى ميدان الصناعات الميكانيكية فقد حافظت انجلترا على مكانتها التقليدية العتيدة ، ولولا ذلك لما تمت الأعمال الجوية فى الحرب الحاليـة . واقترن نشاط البناء فى العقد الرابع من القرن العشرين بإنهاض كل الصناعات والخدمات المتصلة به . وما جاءت ســنة ١٩٣٧ حتى شهدت انجلترا تركز صناعاتها الجديدة فى الأصقاع الآهلة بالسكان فى الجنوب والوسط ، بعيدة عن المراكز الصناعية الثقيلة فى الشمال ، وقد حدث ذلك فى الوقت الذى بدأ فيه نشاط التسليح يفرض وجوده على الصناعة الانجليزية .

٢ — هبوط يسير ونهوض سريع

كان الانتعاش فى العقد الثالث فى انجلترا أقل وضوحا من نظيره فى أمريكا وألمانيا ، إلا أن الـكساد بعد سنة ١٩٢٩ بلغ من الرفق والاعتدال حداً احتفظ معه الـكيان الاجتماعى فى انجلترا بتماسـكه ، وبدأ الناس فى بريطانيا إذ ذاك يتحدثون عن التعطل ، وكان لدى الاقتصاديين البريطانيين ما يبرر جزعهم من وجود مليون متعطل . ورفضت نقابات العمال الإنجليز إقرار تغييرات قاسية فى النسب الجامدة للأجور ، فـكان لهذا أثره فى بقاء سوق العمل على ما هى عليه من الثبات وعدم المرونة . وكان من نتيجة ذلك

أن الضغط الناتج عن الانكماش الذى أحدثه المستوى العالى للجنيه الاسترلينى — بعد تركيزه سنة ١٩٢٥ على أساس قيمته سنة ١٩١٤ — كان له أثره الشديد على الربح فى مرافق العمل ، فأحدث تعطلا . ولكن هذا الرقم الجامد الجاف ، وهو مليون متعطل ، حجب الأبصار عن الحقيقة الواقعة . وهى أن جزءاً يسيراً من العمال — وهو عدد ثابت لايعدو ١٦٠ ألفاً أو ١ ½ ٪ من العمال — كان دائم التعطل فى كل وقت . وهؤلاء هم عمال المناجم القدامى فى مناطق الضيق الاقتصادى فى الشمال ، الذين لم يستطيعوا مسايرة الظروف الجديدة فى الصناعة ، فآثروا العزلة فى أوديتهم المهجورة على الانتقال إلى الجنوب حيث النشاط والعمل ، أضف إلى ذلك أنه لا مفر ، فى كل بيئة صناعية ، من تعرض بعض العمال للتعطل فى ظروف الانتقال السريع .

على أن تهيؤ العمال للأوضاع الجديدة كان مستمراً ، وتغير عدد المتعطلين منهم تغيراً مستمراً تبعاً لذلك . تلك هى حقيقة التعطل فى بريطانيا حجبتها الخرافة التى أذاعت « أن من ١٠ إلى ٢٠ ٪ من جمهور العمال البريطانيين كانوا متعطلين أحقابا » . أما فى المانيا فقد أربى عدد المتعطلين إبان الكساد الأكبر على ٦ ملايين سنة ١٩٣٢ ، ومن المحتمل أنه وصل فى أمريكا إلى ١٥ مليونا ، ولا ننسى أن هؤلاء لم يلقوا أية رعاية أو عناية ، ولم يكن مؤمناً عليهم . ولم يكونوا طبقة ثابتة من المستهلكين مثل إخوانهم البريطانيين ، بل كانوا فئة من المتسولين إذ ذاك . على حين كان الحد الأقصى للتعطل فى بريطانيا ٢٠٠,٠٠٠ ٢ (بما فى ذلك عمال بعض الوقت الذين يدخلون دائما فى الرقم البريطانى وهم حوالى ٠٠٠ ٥٠٠ عامل تقريبا) وهبط إلى أقل من مليونين فى سنة ١٩٣٤ والى ٠٠٠ ٣٠٠ ١ سنة ١٩٣٧ .

وإذا رمزنا للإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢٩ برقم ١٠٠ ،

وجدنا أنه هبط إلى ٩٢ ، ٧٢ فى سنتى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ على الترتيب . بينما كان فى بريطانيا ١٢٤ ، ١١٦ . وفى سنتى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ كان عدد العمال المشتغلين ١٠٠ ، ٨٢ . وفى ألمانيا — نتيجة للتسلح الشامل — ١١١ ، ١١٧ ، وفى بريطانيا ١١٠ ، ١٠٤ على الترتيب . أما الدخل القومى فهبط فى الولايات المتحدة من ١٠٠ فى سنة ١٩٢٩ إلى ٥٠ فى سنة ١٩٣٢ ، ثم ارتفع إلى حوالى ٨٥ فى سنة ١٩٣٨ . ولكن الخط البيانى سجل فى بريطانيا هبوطاً يسيراً إلى ٨٥ فقط فى ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وقفزا إلى ١٢٠ فى سنة ١٩٣٨ . ولم يضارعها فى هذا الرقم القياسى للانتعاش سوى النرويج ونيوزيلندا ، وقاربت السويد أن تبلغه ، وتخلفت سائر الدول على مسافة بعيدة منه . ومهما يكن من قيمة لرقم الدخل القومى فى ألمانيا فقد وصل ١٠٠ فى سنة ١٩٣٨ بعد هبوطه إلى ٦٠ فى سنة ١٩٣٢ . وفى سنة ١٩٣٥ استطاعت بريطانيا أن تعيد دخلها القومى إلى ما كان عليه سنة ١٩٢٩ ، ولكن الولايات المتحدة لم تستطع ذلك إلا فى سنة ١٩٤١ . وبينما روجت الدعاوة الألمانية أنباء المعجزة الصناعية فيها ، وهى التى ظهرت بفضل التسليح الضخم على يدى هتلر ، نجد الصناعة تزدهر وتنتعش على أساس حقيقى من التوسع فى الاستهلاك المحلى وثراء الشعب فى بريطانيا .

٤ — السجل الاجتماعى للعمالية العامة :

خرجت بريطانيا من الحرب تعانى عبء دين كبير ، ولم تحصل على تعويضات ذات قيمة يمكن أن تخفف من هذا العبء ، لأنها دفعت معظم ما تلقته منها إلى أمريكا . ومع ذلك استطاعت بريطانيا أن توازن ميزانياتها ابتداء من السنة التالية لمعاهدة فرساى وهى ١٩٢٠ — ١٩٢١ .

وكانت ديون بريطانيا ٦٥٠ مليوناً فى سنة ١٩١٤ ، فوصلت إلى ٧٫٨٢٩٫٠٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٢٠ ، وفى ١٩١٣ — ١٩١٤ استغرقت الأموال المخصصة لخدمة الدين ١٢ ٪ من ميزانية قدرها ٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أما فى ١٩٢٠ — ١٩٢١ فقد استغرقت ٣٦ ٪ من ميزانية قدرها ١٫٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أى ٢٥ مليوناً فى السنة الأولى ، و ٣٥٠ مليونا فى السنة الثانية . ولكن بفضل الأساليب المالية القوية والتحول عن الذهب أمكن فى سنة ١٩٣٢ خفض المال المخصص لخدمة الدين بمقدار الثلث ، حتى أصبح فى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ حوالى ٢٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

والملحوظ فى انجلترا ، بدرجة أكثر منها فى أية دولة رأسمالية كبيرة أخرى ، أن الطبقة الوسطى — لا الأثرياء — هم الذين تمتعوا بالدخل الناتج من سندات الحكومة . وشهدت الفترة بين الحربين نمواً هائلا فى الطبقة الوسطى وزيادة عظيمة فى الادخار الصغير . واستنفدت أجور العمال حوالى ٤٠ ٪ من الدخل القومى ، ووصلت المرتبات من ٦ ٪ سنة ١٩١١ إلى ٢٥ ٪ فى العقد الرابع . ونقص تبعاً لذلك دخل الملكية الخاصة . وارتفع رصيد صندوق التوفير فى البريد من أقل من ١٧٠ مليوناً فى سنة ١٩١٠ إلى ٣٩٠ مليوناً فى سنة ١٩٣٥ . وارتفت ودائع الأوصياء من ٥٥ مليوناً إلى ٢٠٠ مليون . وفى نفس الفترة ارتفعت رءوس أموال جمعيات البناء من ٦٢ إلى ٥٧١ مليوناً من الجنيهات ، كما ارتفعت رءوس أموال الجمعيات الصناعية والجمعيات العامة من ٣٦ مليوناً إلى أكثر من ٣٠٠ مليون . وإنك لتلمس من كل هذا « أن الفرد المتسول المعدم الذى ندب كارل ماركس حظه » لم يعد له وجود . ولن نستطيع أن نفهم ما تنطوى عليه السياسة البريطانية الداخلية من عنصر « المحافظة » إلا إذا تحققنا كيف أصبحت

بريطانيا دولة الطبقة الوسطى فى فترة العشرين سنة ، وكيف توزعت الملكية الخاصة فيها توزيعاً واسع النطاق . وكيف صححت الأوضاع الظالمة للثروة تصحيحاً يحقق المساواة .

أما الوسيلتان اللتان هيأتا للسياسة المالية البريطانية تحقيق أهدافها ، فهما تقدم الخدمة الدنية ونظام الضرائب . فبينما استنفدت خدمة الدين العام ٢٣٠ مليوناً من الجنيهات ، رصد ما لا يقل عن ٣٦٠ مليوناً فى السنة لمختلف الخدمات الاجتماعية فى السنوات القليلة التى سبقت الحرب الثانية .

تلك هى السياسة المالية لبريطانيا التى تحكمها على حد قولهم «أوليجاركية» من الأرستقراطية الوراثية ، وملاك الأراضى ورجال المصارف والأعمال والمال ، تترف على حساب فقر الجماهير وبؤسهم . وبينما نجد فى الولايات المتحدة أن الفئات التى يقل دخلها عن ٣٠٠٠ دولار فى السنة لا تستطيع فى جملتها أن تدخر شيئاً من مالها ، نجد أن الطبقة الغنية فى انجلترا فى مدى العشرين سنة لم تساهم فى الادخار القومى ، وقد صفيت ضياع كثيرة فى انجلترا ، وليس المسئول عن ذلك إلا ضريبة الدخل وضريبة الأراضى . والحق إن الضريبة الأخيرة بلغت من الإرهاق حداً يقرب من مصادرة الأموال ، ويؤذن بزوال ما بقى من هذه الضياع ، حتى ولو لم تقم الحرب العالمية الثانية .

تلك هى السياسة المالية لحكومات المحافظين فى انجلترا . وما كانت إلا سياسة تلقائية ، ومن المحقق أنهم لم يكونوا مدفوعين إلى إنتهاجها بدافع من السخط أو التوتر الاجتماعى ، وكانت فى نفس الوقت سياسة مالية ذات طابع ديموقراطى صحيح . فأدركت بريطانيا — على النقيض من الولايات المتحدة — أن النظام الديموقراطى للضرائب يجب أن تحتمله الأمة بأسرها ،

وأن ضريبة الدخل يجب أن يحمل عبئها أولئك الذين يكسبون معظم الدخل . وكانت كل أسرة بريطانية تدفع ضريبة دخل . ولذلك كان يوم الميزانية يوما مشهوداً ترقبه الأمة على بكرة أبيها باهتمام شديد . وهو اليوم الذى يقدم فيه وزير الخزانة إلى البرلمان مشروع الميزانية ومقترحات الضرائب .

٥ — العمل المباشر — الديموقراطية :

ولم تكن مهمة الديموقراطية البريطانية هينة فى هذه الحقبه بين الحربين. ففى النصف الأول من العقد الثالث اجتازت البلاد مرحلة خطيرة بلغت شدتها فى الإضراب العام وإضراب عمال الفحم سنة ١٩٢٦ ، وتفصيلات هذه الأزمة تستوقف النظر باعتبارها درساً عملياً فى أساليب الديمقراطية ، ففى سنة ١٩١٨ نهضت نقابات العمال القديمة متأثرة بما أدركت هذه الهيئات من تنظيم سياسى وإدارى أضفى عليها كثيراً من القوة . ظهرت هذه دفعة واحدة فتركزت فى يد هيئات احتكارية ، فنجد مؤتمر نقابات العمال تسيطر عليه أربع جماعات قوية هى عمال المناجم ، وعمال الطرق الحديدية ، ورجال النقل والسفن ، والمهندسون . وفى كل مكان فى أوروبا خلق تركيز قوة العمال على هذا النمط مشكلة كبرى . فظهر على مسرح الحوادث صرح متماسك، وكان أسلوب معاملته يتوقف على تقاليد البلاد : ديموقراطورية أو دكتاتورية إن كان ثمة تقاليد . وسمى هذا فى انجلترا عصر « الاشتراكية النقابية » ، وهو الوقت الذى تأثرت فيه اتحادات العمال الانجليزية كل التأثر بثورة الدهماء فى روسيا ، وبذلت محاولة جدية فى سبيل السلطة السياسية ، ووقر فى الأذهان أن ثلاثة شركاء منظمين سوف يعملون فى ميدان الصناعة وجهاً لوجه . وهم العمال ، وأصحاب العمل والدولة . وأدركت اتحادات العمال أنها

— كمجموعة لها قوتها وتأثيرها — تستطيع أن تتسلط على دوائر الحكومة ، عن طريق الضغط على الناخبين . وليس فى التاريخ الدستورى الإنجليزى سابقة تبرر هذا العمل ، فهناك هوة عميقة جداً بين الديموقراطية البرلمانية ، وبين حكومة تتأثر بضغط الجماعات أيا كانت الطبقة التى تنتمى إليها . ولن يستطيع أى « عمل سياسى » مهما أحكم تدبيره وأتقن توجيهه أن يخلق من الأرض المجدبة والأحوال الرديئة التى سادت سنى ما بعد الحرب ظروفاً ملائمة للعمل . وقاموا بتجربة « العمل المباشر » سنة ١٩٢٦ ولكنها أخفقت . وبحركة خاطفة تطهر الجو فى انجلترا . وتحولت العقول دفعة واحدة ، وإلى الأبد ، إلى انتهاج الأساليب الديموقراطية فى الكفاح الاجتماعى .

وفى هذه السنوات التى شاع فيها تضليل الاشتراكية ، خيل للناس أن هناك هدفا واحدا ، فى تحقيقه الدواء الناجع ، ألا وهو صبغ صناعة التعدين بالصبغة الاشتراكية . فألفت فى سنة ١٩١٩ لجنة ملكية وضعت تقريرا شاملا ، وافقت فيه موافقة صريحة على صبغ هذه الصناعة بالصبغة الاشتراكية ، وأهابت بالدولة أن تضمن توحيد الأجور والأسعار وشروط العمل فى هذه الصناعة الرئيسية . على أن حكومات المحافظين التى اعتلت كراسى الحكم فى السنوات الأولى بعد الحرب لم تعمل على الاقتراب من هذا الهدف غير التقليدى عن طريق التشريع . كذلك لم تقم به حكومة العمال سنة ١٩٢٤ . وفى ١٩٢٥ ألفت لجنة ملكية أخرى ، أهابت بالحكومة مرة ثانية أن تعدل عن اشتراكها الفعلى فى هذه الصناعات ، وأن تنصرف إلى أسلوب ديمقراطى يكون موقفها فيه موقف الحكم الذى يسمو عن الغرض وطالبت بوقف الإعانات ، والعدول عن فرض الأجور ، وعن تحديد ساعات

العمل ، وبأن يكون للعمال وأصحاب العمل حرية المفاوضة والمساومة للحصول على أحسن شروط اجتماعية ، وكان من جراء الرجوع إلى هـذه الأوضاع الرأسمالية أن عمد عمـال المناجم وأتباعهم فى اللجنة التنفيذية لاتحادات العمال فى مايو سنة ١٩٢٦ إلى الاضراب كوسيلة فعالة للقضاء على هـذه الأساليب الرأسمالية .

وخيل للناس بادى الرأى أن الأداة الاقتصادية لأمة عدد سكانها ٤٠ مليونا قد أدركها الشلل ، ولا خلاص من ذلك إلا بانقلاب اشتراكى . فبالاضافة إلى عمال المناجم وغيرهم ممن ذكرنا ، استجاب لنداء الإضراب عمال المعادن والورق والطباعة والهندسة والبناء إلى آخر رجل فيهم . ولم يكن مصير الأمور فى هـذه الظروف ليتوقف على أى تصرف من جانب الحكومة ، ولـكن توقف على سلوك الشعب .

وقد عمدت اللجنة التنفيذية للمضربين إلى كم أفواه الصحافة الحرة ، فأثار هذا العمل يقظة الشعب البريطانى وحنقه . فهل من العدالة أن تـكون النشرة الإخبارية التى تصدرها اللجنة التنفيذية لاتحادات العمال هى الجريدة الوحيدة المرخص لها فى الـكلام ؟ وأين صوت الجانب الآخر ؟! لم يسمع الشعب إلا أصوات العطف ؟! وسرعان ما شرع كل فرد يقوم بواجبه فى أداء الخدمات الضرورية لتسير الأمور سيرها العادى . وبعد تسعة أيام انتهى الإضراب دون التجاء إلى وسائل العنف أو الضغط . على أن زعماء عمال المناجم لم يعدلوا عن فـكرتهم فى طلب نظام قوى شامل للعمل فى صناعتهم ، يقوم على ضمان الدولة ، إلا بعد مضى سبعة شهور على الإضراب . وجاء قانون نقابات العمال سنة ١٩٢٧ ، فحـكم بعدم شرعية الإضراب السياسى ، وإضراب المشايعة ، كما قرر أن جمع الأموال لأغراض سياسية من النقابات

يتوقف على قبول كتابى لهذا ، فلم يصادف هـذا القانون هوى فى نفوس الاتحادات ، ولـكن الحركة النقابية ظلت تتقدم بلا عائق . وإذا كان إقرار «حق الملـكية الشخصية» فى صناعة الفحم يدل على اتجاه رجعى ، فإن ذلك إلى حد محدود ، وآية ذالك أن مستر نيفيل تشمبرلن رئيس حكومة المحافظين أصدر فى ١٩٣٨ تشريعا جريئا ، صبغ بمقتضاه نهائيا ذلك النظام البريطانى العتيق من نظم المِـلْـكية — وهو المنح الملَـكية على الفحم — بصبغة اشتراكية .

٦ — الكساد الأكبر ، والخروج عن الذهب :

كانت المرحلة الثانية من التجربة محفوفة بالخطر ، وقد جاءت فى أخريات العقد الثالث من القرن العشرين ، تحت ضغط الـكساد الأكبر . وحدث عقب انهيار سوق الأوراق المالية فى نيويورك فى خريف ١٩٢٩ أن كلف وزير الخزانة البريطانية ومستر فيليب سنودن زعيم حزب العمال إذ ذاك اللجنة الملـكية للصناعة والمـالية بتقديم تقرير عن العلاج الذى يمكن أن تتفادى به الـكارثة الوشيكة الوقوع . ولـكن فى الوقت الذى نشر فيـه تقرير مكملان ، أغسطس سـنة ١٩٣١ ، كانت الأزمة قد سرت فى أنحاء العالم ، واشتدت وطأتها ، فلم يستطع التقرير ملاحقة الحوادث ، لأنه فى الوقت الذى تعلق فيه واضعوه بأهداب الأمل فى توقى هبوط النقد عن طريق تفاهم ودى بين المصارف المركزية — نقول إنه فى هذا الوقت بعينه نزلت الـكارثة بالمصارف النمسوية والألمانية فى صيف سنة ١٩٣١ ، وأعقبتها أزمة المصارف الأمريكية سنة ١٩٣٢ ، وكل ذلك أودى بكيان المالية الأوربية .

فـكيف أتيح لبريطانيا أن تتجنب العاصفة التى اجتاحت العالم بالشكل

الذى لم يتيسر لأية أمة أخرى ! وكان من سوء حظ وزارة العمال الثانية برياسة مستر مكدونالد ، أن تواجه هذه الضائقة الكبرى . وكان حمل أمانة الحكم مصدر فزع لحزب العمال فى ذلك الوقت ، الذى ساد فيه الانكماش ، وكانت فيه الأمة بأسرها متأثرة بالظروف المسيطرة . أما الحكومة القومية التى جاءت فى أغسطس سنة ١٩٣١ فقامت على ائتلاف المحافظين وسائر الأحزاب ، ولكنها كانت فى الواقع محافظة ، ووقفت أغلبية حزب العمال منها موقف المعارضة .

وأول مفاجأة جاءت بها هذه الحكومة الائتلافية هى الخروج عن قاعدة الذهب . وكان من نتيجة هذا أن تحررت سياسة الاعتمادات البريطانية من قيود الانكماش التى سبق الالتجاء إليها دفاعا عن قيمة الجنيه الاسترلينى ، فتهيأت الفرصة لصادرات الصناعة البريطانية لتقوى مرة أخرى على المنافسة فى الأسواق الخارجية التى أصابها الانكماش . والحق إن هذا كان تصحيحا للخطأ الجسيم ١٩٢٥ . وحاولت الحكومات البريطانية — من المحافظين والعمال على السواء — الرجوع إلى مستوى ما قبل الحرب ، لأن التضخم الناتج عن الحرب أخل بتوازن النقد فى أوروبا . ولكنهم كانوا يجرون وراء حلم ذهبى هو الاستقرار والدعة بعد النصر ، ولكن انجلترا أحست الهزيمة منذ قصرت عن الرجوع إلى « الذهب » .

وفى ١٩٢٥ بولغ فى تقدير قيمة الجنيه الإسترلينى بالنسبة للعملة الوحيدة الثابتة الأخرى فى العالم وهى « الريال الأمريكى » ومعنى هذا أن مستوى الأسعار فى انجلترا أعلى منه فى أمريكا . وكان من عبث الخيال أن يفكر الناس فى عود إلى استقرار سريع للنقد . وجاء انهيار سوق الأوراق المالية فى نيويورك سنة ١٩٢٩ فزاد الجنيه الإسترلينى ضعفا على ضعف . وأعقب

ذلك عامان بذلت خلالهما جهود مريرة لحماية الاسترليني ضد تسرب رءوس الأموال الأجنبية — وبعض المحلية — من بريطانيا ، وكان أقوم السبل لوقف هذا التيار رفع نسبة الفوائد ، ولكنه لم يجد نفعاً ، ونقص الذهب فى بنك انجلترا . وما أن نفد معظم الذهب فى سبتمبر سنة ١٩٣١ حتى اتخذت الحكومة القومية قرارها الخطير بالخروج عن معيار الذهب . ولم يكن شىء أشد وقعاً فى بريطانيا ، وفى العالم أجمع ، من ذلك الحدث المفاجىء بعد ثلاثة عشر عاما من السلام . وبعد سبتمبر سنة ١٩٣١ ترك الجنيه الاسترليني وشأنه يبحث لنفسه عن مستوى يستقر عنده ، ولكن عنصراً جديداً من عناصر الاضطراب حل على أسواق العالم المضطربة .

وموضع العجب والدهشة هنا أن العالم بأسره — بعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب — لم يتردد فى مظاهرة النقد البريطاني ، وسرعان ما عاد فيض الذهب مجراه الأول ، وتحولت الأموال الحاملة إلى الجنيه حتى من الولايات المتحدة نفسها . وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة ، التى لم يدرك نظام المصارف فيها أى اختلال ، بل كانت ماليتها العامة فى عصمة من الخلل ، وكانت سلطة الحكومة فيها آمنة من التزعزع . واشد ما أدهش الناس أن يتدفق الذهب على بريطانيا من خزائن أمراء الهند . ذلك أن الانتعاش المفاجىء غير المنتظر فى أسعار الذهب هيأ لهم فرصة الربح الوفير . فتلهفوا على اغتنامها فى قوة وعزم . وكذلك جاءت الثروة القومية الهندية لنجدة بريطانيا ، وكان فى إخراج كنوز الذهب الهندى الدفين أجلّ خدمة لأمراء الهند ، وللاقتصاد الهندى الذى لم يستفد من اكتناز الذهب طوال هذه الأحقاب . وليس شىء أكثر افتئاتاً على الحقيقة من قول الوطنيين الهنود بأن انجلترا سلبت الهند ذهبها . لأن خروج الذهب العاطل إلى نطاق التداول

والتعامل على أساس الاسترليني أفاد الهنود أكثر من غيرهم . واتبعت الدول التي تربطها بانجلترا أوثق الروابط التجارية والمالية ، وأولها شعوب اسكنديناوه ، هذه السياسة . فتكونت « كتلة الإسترليني » ولم تشذ عن ذلك أمم الامبراطورية ، إلا كندا التي كانت أشد ارتباطا بالولايات المتحدة وكم أسفت ألمانيا وفرنسا — حين لا ينفع الأسف — أنهما لم تغتنما الفرصة في الوقت المناسب لتنضما إلى كتلة الإسترليني .

٧ — نهاية التجارة الحرة

وأعقب الانقلاب في عالم النقد ، خطوة انقلابية أخرى ، تلك هي التحول إلى مبدأ « حماية التجارة » وقاعدة « الدول الأكثر رعاية » . ولم تفلح تجارب الحرب وما بعد الحرب في هزيمة الأغلبية الساحقة القائلة بحرية التجارة في بريطانيا حتى كارثة سنة ١٩٢٩ . وكم من مرة إبان العقد الثالث من هذا القرن نشط أنصار الحماية في حزب المحافظين ، وألح بعض أجزاء الإمبراطورية في الدعوة إلى إيجاد سوق بريطانية محمية لبيع منتجاتها فيها ، ولكن ضاعت سدى جهود هؤلاء وهؤلاء . وكان لا بد أن تتوالى الضربات حتى يمكن اقتلاع أنصار حرية التجارة عن مقاعدهم في مجلس العموم : من ذلك رد الفعل الذي انتاب الأسواق العالمية بعد سنة ١٩٢٩ ، والتعريفة الجمركية العالية ، وأنصبة الهيئات والأفراد ، والرقابة على الأسواق والتبادل وإعانات الحكومات الفرنسية والإيطالية والألمانية وغيرها للصادرات ، يضاف إلى كل هذه ، العوائق في وجه التجارة البريطانية في العالم ، والوعود والآمال التي علقت على انتهاج سياسة الدول الأكثر رعاية بين شعوب الإمبراطورية . وكتب الفوز لمبدأ « حماية التجارة » يوم تحولت نقابات العمال .

واعتبر التاريخ قيام سياسة « حماية التجارة » البريطانية ، وقاعدة « الدول الأكثر رعاية » التى قررها مؤتمر أتاوة بين شعوب الإمبراطورية فترة اختبار دامت سبع سنين انتهت بقيام الحرب الحاضرة . والأرقام وحدها لا يمكن أن تنطق بما كان لانتهاج هذه السياسة البريطانية ، من أثر على تجارة العالم أو على الانتعاش البريطانى نفسه . ولكن رغم سياسة التفضيل والرعاية بين شعوب الإمبراطورية ، لم تستعد بريطانيا المكانة التى كانت لها فى أسواق المستعمرات قبل الحرب الأولى . فما أن تدعم الكيان الاقتصادى والاستقلال السياسى لهذه الشعوب وللهند ، حتى راحت تجول أنحاء العالم للبحث عن متعاملين جدد . ولم تغش السوق البريطانية إلا إذا رأت فى ذلك مصلحة لها .

وساعدت سياسة التفضيل والرعاية هذه على التقدم الاقتصادى داخل نطاق الإمبراطورية ، كما تقدمت التجارة البريطانية خارج هذا النطاق ، فكان هذا التقدم عاملا حيويا فى الانتعاش البريطانى ، وأبت بريطانيا أن تقيم أية عوائق شديدة فى وجه التجارة فى أية ناحية . ذلك أن تنفيذ قوانين « الحماية » وكل إلى « اللجنة الاستشارية لرسوم الواردات » وكانت الأغلبية فيها من الأحرار السابقين ، فكان همهم ألا يذهبوا بهذه السياسة إلى حد التطرف . وبلغ متوسط ما فرض لحماية المصنوعات ٢٠ ٪ ، وبقيت الرسوم المفروضة على كثير من السلع ١٠ ٪ ، وكانت التعريفة البريطانية فى جملتها أقل من الأمريكية . وخفضت رسوم كثيرة عن طريق الاتفاقات التجارية ، ودخلت واردات المواد الخام إلى البلاد دون أية رسوم . كما كانت الواردات من المستعمرات وكل المواد الغذائية خالية من الضرائب . وأعفيت واردات الغلال من الرسوم بمقتضى الاتفاقية التجارية البريطانية الأمريكية

سنة ١٩٣٨ . والحق إن هذه الاتفاقية كانت نقطة تحول جديد إلى « حرية التجارة » من جانب هاتين الدولتين .

وقد أثبتت التجارب أن مجال الامبراطورية لا يكفى لسد كل الحاجات التجارية لشعوبها ، لا لضعف فى مقدرتهم الإنتاجية ، ولكن على النقيض من ذلك لازدياد هذه المقدرة ، ولأنه من الحمق أن يضيعوا الفرص العظيمة فى التجارة العالمية ، فى مقابل فرص ضئيلة شبه محتكرة فى نطاق الامبراطورية الضيق ... ومنذ سنة ١٩٣٨ حاولت مجموعة الأمم البريطانية أن توفق بين السياسة التجارية الإمبراطورية وبين نظام عالمى فى نطاق أوسع .

٨ — انتعاش حركة بناء المساكن :

وتركز انتباه الاقتصاديين فى حركة بناء المساكن التى ازدهرت فى انجلترا ، وهى ثالثة العناصر الأساسية فى الثراء البريطانى فى العقد الرابع من هذا القرن العشرين . وشهد العقد الثالث شيئا من هذا فى الولايات المتحدة ، ولكنها اتجهت هنا إلى تشييد ناطحات السحاب . وقد ساهمت عوامل كثيرة فى تقدم حركة البناء ، وكان لجهود الحكومة فيها نصيب . ولا يمكن أن تقوم هذه الحركة دون توفير الأموال اللازمة ورخصها . وهذا ما تحقق على أثر هبوط قيمة الجنيه الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٣١ . وتوقف بناء المساكن الخاصة على انخفاض سعر الفائدة لآجال طويلة ، وقد تحقق ذلك بعد تحويل دين الحكومة سنة ١٩٣٢ ، ولا يمكن الاستمرار على بناء المساكن الخاصة إذا استمرت قيمة إيجارها على الهبوط . فعمدت الحكومة إلى تثبيت هذه القيمة رغم ازدياد المساكن ، لأن الحكومة حددت رفع رقابتها عن المساكن بأجل معلوم ، لتتمشى مع الزيادة المضطردة فى المساكن .

وإلى جانب هذه الظروف ظل الشعب كسابق عهده يطالب بإنشاء المساكن فى نطاق واسع ، حيث كانت الحالة الاجتماعية والسياسية تبعث على الثقة ، وتنعش الأمل فى استقرار مستوى المعيشة أو ارتفاعه . على أن الذى يميز حركة بناء المساكن فى انجلترا هو أنها لم تكن حكومية ، ولكنها قامت على تمويل الشعب وتنظيمه ، ودفعت جمعيات البناء مابين ٧٥ ، ٨٠ ٪ على الأقل من المال اللازم لهذا المشروع ، وهى هيئة بريطانية قديمة صميمة نشأت إبان العصور الأولى للرأسمالية ، كما نشأت جمعيات الأصدقاء ، والجمعيات التعاونية للأسواق . والواقع أن جمعيات البناء والادخار هذه يرجع إليها الفضل فى الاستقرار النسبى لمشروع المساكن فى سنى الرخاء والكساد على السواء . وكان شعارها « إن أجر مسكنك يشترى لك منزلا » . فكانت تبيع المنازل لأعضائها بمجرد انتهاء القاول من بنائها ، حتى لقد ارتفعت حركة البناء من مائة ألف منزل فى سنة ١٩٢٣ إلى مائتى ألف فى سنة ١٩٢٧ . وساعدت الدولة بشكل ما فى تشييد أكثر من ثلثى هذه الدور . وانطلقت هذه الحركة فى نشاطها حتى بلغت ٣٤٠،٠٠٠ منزل فى سنة ١٩٣٧ ، شيد أكثر من ٨٠ ٪ منها دون مساعدة الحكومة ، ولكن بجهود الشعب وحده .

٩ — سجل مخفى

ولم يستطع العالم الخارجى أن يدرك مبلغ ما وصلت إليه انجلترا فى الداخل من الاستقرار والمدنية الحديثة فى الفترة التى خلت بين الحربين العالميتين ، وأسرف الناس فى النقد ، وكأن انجلترا لم تدرك شيئا مما أدركته . ولكن عيون هتلر ومخبريه طابوا نفسا بالامعان فى هذه الأقاويل وتوكيدها ،

ومن المشكوك فيه أن الجمهور البريطانى نفسه كان يدرك مدى هـذه الاصلاحات وعظمتها بالقياس إلى ما تم منهـا فى سائر أنحاء العالم فى ذلك العصر . وإن آثار هـذا الجهد القوى الناضج ، وهى قليل من كثير ، لتنطق بالمعجزة التاريخية الـكبرى التى طلعت على الناس فى عصرنا هذا ، وهى أن بريطانيا — وحدها وعلى غير استعداد — واجهت فى هذه الحرب الثانية ضروبا من الفوضى المنظمة كانت كفيلة بتحطيم بناء أقل منها رسوخا .

وسوف يبدو الأساس الفلسفى الذى بنيت عليـه هذه الجهود أكثر وضوحا ، إذا عرضنا للتغيرات التى تناولت الإمبراطورية البريطانية فى نفس الوقت .

الفصل الرابع

الامبراطورية البريطانية

---

١ — قيام الحكم الذاتي

يتزع الأمريكيون إلى الشك في النظرية القائلة بأن بريطانيا تتقدم تقدماً مطرداً في إدارة إمبراطوريتها . ومهما يكن من شيء ، فإن بريطانيا التي شهدت ثورة دموية عنيفة وحرباً أهلية ضروساً في الجزيرة نفسها منذ ثلاثة قرون ، لن ترجع إلى هذه المأساة ثانية ، لأن الدرس كان قاسياً ، ولن تغيب ذكرياته عن أذهانهم . ومنذ ١٧٠ عاما شهدت بريطانيا الثورة والانفصال في أرجاء الامبراطورية ، وكذلك كان هذا الدرس قاسياً فاستوعبوه . فلم تعد بريطانيا بعد هذا في حاجة إلى ثورات أو انقلابات داخل إمبراطوريتها ، دفاعا عن المبدأ الحر القائل بأن يترك للبلاد حكم نفسها بنفسها . فوجد الحكم الذاتي المسئول طريقه إلى كل أجزاء الإمبراطورية ، لا يحد منه سوى بعض القيود التي اقتضتها حقوق الأقليات والمصالح المشتركة .

وكان أول ظهور الحكم الذاتي المسئول في مستعمرة كندا . وكان المستعمرون الانجليز والفرنسيون فيها على درجة من النضوج أهلتهم لحكم أنفسهم بأنفسهم ، كما بلغت بريطانيا إذ ذاك من النضوج ما أدى بها إلى منحهم هذا الحكم الذاتي . ولكن واجهتها هنا عقبة كأداء ، تلك هي الفوارق الجنسية بين سكان كندا ، ذلك أن بيرك ومعاصريه من حزب

الأحرار ، كانوا يرون ألا يمتد حق التمتع بالحرية إلى غير الرعايا البريطانيين . فكان يجب أن يُقضى على هذا الزعم أولا . وفى سنة ١٨٣٠ بدأت تنهار تلك النظرية الصارخة التى تقول باندماج الأجناس فى كنف الدولة ، وحلت محلها فكرة وجود هيئات فدرائية حرة تتفق فى الإيمان المشترك بالحريات المدنية مهما اختلفت فى غير ذلك . وفى سنة ١٨٣٩ ، أى منذ حوالى قرن من الزمان ، كتب لورد درهام تقريراً يعد بحق فاتحة عصر جديد فى حكم كندا ، أبان فيه للبريطانيين عن أحسن السبل لتوطيد السلام بين العناصر المتنافرة فيها .

أما الأساس العملى المتين الذى انتهى إليه بحث لورد درهام لحكم الإمبراطورية ، فهو وضع حد فاصل بين الشئون المحلية والشئون الامبراطورية . أما الأولى فأوصى بأن يكون مناط الفصل فيها لبرلمانات محلية وحكومات مسئولة أمامها . أما الثانية فرجعها إلى سلطات إمبراطورية ديموقراطية ، وإن تعددت أشكالها . وقد أثبت هذا المبدأ صلاحيته لمواجهة التغيرات المحلية والامبراطورية التى حدثت فى القرن التالى . وأنت ترى من هذا أنه منذ قرن مضى ، قام المثل الحى لإنشاء مستعمرات تتمتع بالحرية السياسية والمسئولية ، على غرار ما يتمتع به الانجليز فى بلادهم . وما كان لبريطانيا أن تتخلى عنه منذ اصطنعته ، ولأول مرة أدرك رجال الإمبراطوية فى كندا ، « أن الحرية لا تعمل على هدم الامبراطورية ، ولكنها على العكس تخلق منها صرحاً جديداً وطيداً » . وما كان النسيان ليجر خيوطه على هذه التجربة .

٢ — مجموعة الأمم البريطانية

وتقرر الدستور الكندى سنة ١٨٦٧ بمقتضى قانون أمريكا الشمالية البريطانية . ثم شهدت فترة الخمسة عشر عاما فى مستهل هذا القرن أعمالا بارزة جليلة الخطر ، ففى سنة ١٩٠١ أنشىء اتحاد استراليا ، وأعقب ذلك منح نيوزيلندا مرتبة الدمنيون سنة ١٩٠٥ . وطبق فى سنة ١٩٠٩ نظام الاتحاد الفدرالى الحر الخاضع للتاج البريطانى على الولايات الأربع التى تكون منها اتحاد جنوب أفريقيا .

وانتهى عند ذلك دور الجدل النظرى من أجل الحريات السياسية فى المستعمرات ، ولكن إقرارها وتطبيقها لم يكن بالأمر الهين . فعمدت الممتلكات البريطانية فى بداية عهدها بالحرية إلى التخلص من النظم التى فرضتها حرية التجارة فى بريطانيا . وأقرت مبدأ حماية التجارة . وتلك هى السياسة التى تنتهجها الدول التى تخلع نير الاستعمار لتستقبل عهداً من الأهلية والكفاية الاقتصادية . وفى السنين القليلة التى سبقت الحرب الماضية لم تكن المسألة مسألة تدخل بريطانيا فى شئون هذه الممتلكات ، ولكنها كانت شيئاً آخر على النقيض من هذا الاتجاه ، هو أن الممتلكات حاولت ما وسعها الجهد أن تضغط على بريطانيا بغية حملها على العدول عن حرية التجارة ، وعلى اتباع سياسة التفضيل أو « الدول الأكثر رعاية » فى تعاملها مع المستعمرات ، إنهاضاً لتجارتها فى السوق البريطانية المغرقة . وهذا الضغط على بريطانيا من جانب الممتلكات لا يصح إغفاله إذا ما عرضنا لسياستها . فالطريق الذى سلكته الممتلكات تحقيقاً لحرياتها ، كثيراً ما هدد بالحد من حرية بريطانيا نفسها !

وأثبتت الحرب الكبرى الأولى صدق نظر بناة الإمبراطورية الأولين ، الذين قالوا بإمكان قيام الحرية فى ظل الامبراطورية قياماً فعالا منتجاً . ومن الوجهة الدستورية أعلن الملك الحرب باسم الإمبراطورية جمعاء . ولكن كان لبرلمانات المستعمرات المستقلة حق البت فى موضوع التعاون أو عدم التعاون ، مع بريطانيا فى الحرب ، وما يتبع ذلك من مساعدات . والذى ثبت أن كل شعوب الإمبراطورية عاونت الوطن الأول بالمواد وبالرجال معاونة سخية . وخرجت الممتلكات البريطانية من هذه الحرب أكثر اعتزازاً باعتمادها على نفسها ، وأقوى يقيناً بالروابط التى تربطها بانجلترا وببعضها البعض . وارتقى مركزها حين جلس مندوبوها إلى مقاعد عصبة الأمم كأعضاء أصليين لهم ما لسائر الأعضاء من حقوق . ويقول بعضهم إن هذه حيلة بارعة من جانب بريطانيا رمت بها إلى كسب الأصوات والنفوذ فى مجالس العصبة . وإذا صح ما ذهب إليه بعضهم من أن مسلك بريطانيا فى إعلان استقلال هذه الشعوب للعالم بأسره كان ينطوى على شيء من النفاق ، فالواقع أن الأمور لم تسر على ما اشتهت بريطانيا .

ذلك أن السياسة البريطانية الخارجية فى الفترة التالية كان ينازعها إلى إلى حد كبير عامل هام وهو هل تلجأ بريطانيا ، أو لا تلجأ إلى طلب مناصرة هذه الشعوب — كلها أو بعضها — فى موضوع بعينه . وفى هذا من غير شك حد من حرية بريطانيا فى العمل . وذهب لويد جورج — ولم يكن على حق فى ذلك — إلى أن سياسة بريطانيا الخارجية هى سياسة الإمبراطورية جمعاء . ولكن كندا وجنوب أفريقيا خيبتا هذا الزعم ، برفضهما الانضمام إلى بريطانيا فى حملتها ضد تركيا فى أزمة جناق سنة ١٩٢٢ . وكان لتلك الصدمة العنيفة صداها فى العالم ، كما استقامت بعدها الامور خلال الفترة بين الحربين .

ومن الطبيعى أن بريطانيا لم تكن تحلم بفرض إرادتها فرضا فى ذلك الوقت . فان كندا واتحاد جنوب أفريقيا لم يرفضا السياسة المشتركة دون إشراف مشترك فحسب ، ولكنهما رفضتا أى إشراف مشترك كذلك ، ويفسرون هذا بأنه نزعة العزلة التى جبلت عليها الدول الصغيرة غير المجربة . وعلى هذا الأساس لم تتقدم واحدة من الممتلكات البريطانية لإقرار معاهدات لوكارنو سنة ١٩٢٦ ، وتذرعوا حين ذاك بأن السلم الأوربى مسألة تعنى انجلترا وحدها . وهذا لعمرى خطأ كبير كان من شأنه إضعاف مركز السياسة البريطانية ، حتى كانت الحرب الثانية التى أثبتت بجلاء ما فى سياسة العزلة من خطل وخرافة ، ولم يرمق العالم الخارجى بعين الاهتمام ، قيام دولة مستقلة استقلالا كاملا فى داخل نطاق الإمبراطورية ، ذلك النطاق القوى رغم ضآلة الصلات التى تربطه . ولم يلق العالم بالا لهذه التسمية غير المألوفة التى أطلقوها على الإمبراطورية القديمة ، وهى « مجموعة الأمم البريطانية » .

ولحظ العالم فى غير ما اكتراث شيئا لم يعهده من قبل فى بريطانيا ، ذلك هو الدستور المكتوب الذى أقره قانون وستمنستر سنة ١٩٣١ لمجموعة الأمم البريطانية ، فكم من الامريكيين كلفوا أنفسهم مشقة البحث فيما انطوى عليه هذا الوضع الجديد من مزايا ؟ ومن ذا الذى قام بتعريف الناس بهذه الفكرة المبتكرة فى القضاء على الفوضى ، فى العلاقات المستقبلة بين أمم مستقلة ، ولو أنها مرتبطة برباط الإمبراطورية ؟ ولكن المبادئ البريطانية الجديدة التى تمخضت عنها التجارب الطويلة ، شقت طريقها غير ملحوظة إلى السياسة الدولية ، تلك هى المبادئ التى تقول بالحرية فى كنف الإمبراطورية ، وبالاتحاد فى ظل الحرية ، وبالحرية فى حمى قانون فرضوه على أنفسهم بأنفسهم .

وفى داخل نطاق هـذه المجموعة من الشعوب البريطانية التى ما زال الـكتاب يتجنَّـوْن عليها بتسميتها الإمبراطورية البريطانية الرأسمالية ، نجد فى دوائر العمال فى أستراليا ونيوزيلندا سلسلة من التجارب فى الخدمة الاجتماعية والجهود نحو الاقتصاد المنظم . ولدينا فى كندا معقل لحقوق الأقليات . فهناك أقلية ضئيلة تنتمى إلى دولة من أعرق دول الغرب ، وتعتنق ديانة من أعرق الديانات ، إلى جانب أغلبية تختلف عنها فى الجنس والدين : هؤلاء هم الفرنسيون الـكاثوليك مع الإنجليز البروتستانت : وهناك انجلترا من ورائهم تحمى الأقلية وترعاها . وفى جنوب أفريقيا تحتدم سياسة الأجناس ، ويشتد الصراع بين العناصر الناهضة من الأحرار فى المستعمرات البريطانية القديمة : الـكاب وناتال ، ولا بد لهؤلاء من أن يصلوا إلى تفاهم مع عناصر البوير ذوى التفـكير الجنسى الضيق ، والعناصر الألمانية فى الترنسفال والاورنج الحرة (وقد استوطنوا هنا احتجاجا على تحريم انجلترا للرقيق) ولا ننسى فى هذا المقام ، المشاكل التى نشأت عن استخدام الهنود ، والحقوق المدنية للهنود فى جنوب أفريقيا ، وهى التى استطاع أن يحلها حلا عادلا الشاب « غاندى » والذين ظاهروه من البريطانيين فى اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٣٠ ، ويحتفل الهنود به على أنه « يوم التحرير » .

وهناك داخـل نطاق الإمبراطورية أيضاً ، ميدان العلائق التجـارية العالمية بين الدول الزراعية ، والدول التى تعتمد على محصول واحد ، والدول الصناعية ، القديمة منها والناشئة ، فانها كلها قصدت إلى مؤتمر أتاوة الاقتصادى الإمبراطورى سـنة ١٩٣٢ طمعاً فى الاسترشاد والاطمئنان . وفى كل الأمثلة التى سقنا لك تتضح اتجاهات انجلترا نحو التحرير والاعتدال والوصاية ، والمحافظة على حقوق الأقليات والتوفيق المنتج ؛ وهى تضع

كل هذا دائماً موضع النقد والتعـديل .

ولـكن هذا الذى أسلفنا هو مجال النشاط الانجلوسكسونى ، بين شعوب أغلبها أنجلو سكسونى ، وفيه توجد أيسر مشاكل الإمبراطورية ، ولـكن إيرلنده والهند كانتـا شجى فى حلق الإمبراطورية ، وكان فى موقفهما تعقيد شديد .

٣ — أيرلندة تنفصل

وإلى جانب المملـكة المتحدة وضع « قانون وستمنستر » خمس دول مستقلة داخل الإمبراطورية ، متســاوية فى المركز ، غير خاضعة إحداها للأخرى فى الشئون الداخلية أو الخارجية . يربطها جميعا الولاء للتاج . ولـكن أيرلنده ، وهى أحدث هاتيك الخمس الخاضعة للتاج البريطانى ، لم تظهر أقل الاستعداد أو الميل إلى أن تحذو حذو الأربع الأخرى ، وهى ممتلـكات التاج التى لم يوضع قانون المتلـكات إلا من أجلها وبالتطبيق على حالتهـا . وحيثما تصفحت التـاريخ ألفيت هذه الجزيرة البريطانية الصغرى عاجزة ، وغير راغبة فى تتبع خطوات أختها الـكبرى ، وهى أسعد منها حالا . وكأنما حلت لعنة الله فتحول البحر بينهما إلى هوة ، فلا تلتقيان . فـكم عبر الرجال والأفـكار هذا البحر بملء الحرية ، وكم توثقت عرى الصـداقة والجوار والحب والاحترام بين أفراد من الجزيرتين ، ولـكن انعدم بينهما الانسجام السياسى والاجتماعى . ذلك أن أيرلنده كانت تعتز كل الاعتزاز بأقدميتها وعراقة ثقافتها ، ولا تريد أن تنسى خمسة القرون التى أينعت فيها ثقافتها بين القرنين السابع والثانى عشر ، وهى تعتبر نفسها الأم التى عَمَّرَت سلالتها وذراريها البـلاد فى مختلف أركان الأرض . وتأصل النظام الاقطاعى فى

انجلترا ، وتسلل إلى أيرلندا فبدا فيها أمراً غريباً غير متناسق مع نظامها القبلى القديم ، وبدلت حركة الإصلاح الدينى من كيان انجلترا المدنى ، على حين أن البروتستانتية فى أيرلنده لم تنفذ إلى أعماق الشعب . ولما تداعى النظام الإقطاعى وقام على أنقاضه مذهب الحرية ، حاولت انجلترا وأيرلنده فى ظل هذه الحرية الاقتراب والتفاهم الواحدة مع الأخرى ، ولكن ضاعت سدى جهود أكثر من قرن فى هذا السبيل .

لقد ربط التاريخ إنجلتره وأيرلنده بأوثق الروابط ، ولكنه وسّع شقة التباعد بينهما . وأخيراً بعد نزاع حزبى عنيف استمر طوال القرن التاسع عشر ، أمكن التفاهم بين أغلبية من حزب الأحرار الانجليزى والحزب القومى الإيرلندى ، على حل يمكن أن يؤدى مع التسامح المتبادل والتوفيق إلى مستقبل سعيد للعلاقات بين البلدين ، هذا هو قانون الحكم الذاتى الذى الذى وضعه اللورد أسكويث سنة ١٩١٢ . وهذا القانون — على ما به من مبالغة فى الحرص والتحفظ ، إذا قيس بالآمال القومية الإيرلندية ، ومع ما فيه من جرأة فى نظر المحافظين المعارضين من البريطانيين والإيرلنديين على السواء — كان يرجى منه أن يجعل أيرلنده مستقلة موحدة داخل المملكة المتحدة البريطانية . ولكن فى الوقت الذى اقتربت فيه القومية الإيرلندية من التفاهم مع بريطانيا إلى حد لم يتيسر من قبل ولا من بعد ، تخاذلت ووهنت كل القوى التى كانت تعمل على هذا التوفيق المستمر فى الماضى ، حيث فوجئت الأمتان ١٩١٤ بما زعمـوه ثورة نظمتها ولايات الشمال البروتستانتية ضد قرار البرلمان البريطانى الذى أراد أن يخضع هذه الولايات لنظام الأقليات داخل برلمان أيرلندى بحت . فاستصرخوا حزب المحافظين وناشدوه ولاءه المعروف للتاج ، وكان المحافظون إذ ذاك خارج الحكم

فانتهزوا الفرصة لمهاجمة الأحرار خصومهم السياسيين . والحق إن ألِسْتر Ulster الموالية كرهت وسائل التوفيق البريطانية مثلما كرهها الوطنيون الإيرلنديون غير الموالين ، فاعتقد كلاهما أن الموقف النبيل يقتضى مناهضة بريطانيا .

وعلى هذا شهدت الحرب العظمى الأولى أيرلنده على شفا حرب أهلية . وانكشف القناع عن الصراع فى ثورة عيد الفصح سنة ١٩١٦ ، وتجلى فيها من التضحية والاستشهاد ما مكّن للزعيم دى فاليرا من السيطرة على الموقف (بعد ردموند) ، وتضاءل الأمل فى الحكم الذاتى أمام الرغبة الملحة فى الانفصال ، وعدل الايرلنديون الكاثوليك عن الأساليب البرلمانية إلى العمل المباشر ، وانصرفوا عن التوفيق إلى الدكتاتورية والطغيان ، ولك أن تسترجع مقدمات الحرب الماضية وما اكتنفها من أخطار وأهوال ، والجو المكفهر الذى ساد الحرب الايرلندية المتنكرة والجمعيات السرية ، والتعاون مع الأعداء ، والثوار والعيون الذين اصطنعهم الحزب القومى الإيرلندى ، لك أن تسترجع كل أولئك ليتسنى لك أن تقف على سبب حوادث الارهاب التى ارتكبها الجنود الانجليز الذين سماهم الإيرلنديون Black and Tan ، وكل أولئك بدا للانجليز نذيراً بفوضى مروعة تعمل على العبث بكل حكومة وسلطة .

وشهد تاريخ الإمبراطورية البريطانية حركة انفصالية جمهورية مستيئسة فى أيرلنده . وقامت الزعامة الوطنية فى هذا البلد على أساس الاعتقاد بأن كل من انضم إليها كتب عليه أن يكون من الشهداء القديسين دفاعا عن الغرض العام ؛ ومن خرج على هذا المبدأ كان خائناً جزاؤه القتل ، كما اعتبر التعاون مع انجلترا ، بل مجرد الاتصال بها ، خيانة عظمى .

وكيف صبرت انجلترا على هذا المكروه ؟ الحق إن الرأى العام البريطانى

فى سـنة ١٩٣٠ ألح فى المطالبة باستدعاء الجنود الانجليز من أيرلنده ، حتى قبل أن يتفاقم موقف الثورة تفاقماً يدعو إلى ذلك . ومنذ ذلك الوقت بدأت انجلترا تقامر للتغلب على الوطنيين الإيرلنديين ، بصرفهم عن سياسة البطولة الأجرامية ، إلى حياة عادية من الثراء والرخاء والسلام فى نطاق الإمبراطورية ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أيرلنده دولة حرة مستقلة .

ودارت مفاوضات طويلة هامة بين لويد جورج والوطنيين الإيرلنديين انتهت بمعاهدة الاتحاد فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وكم حاولت انجلترا فى أثناء هذه المفاوضات أن تخلق من النزعة الثورية سياسة عملية . وإذا عرضنا لتلك الأسس التى قدمت للمفاوضين الأيرلنديين وجدنا أن انجلترا لم تتورع عن أن تتناقض مع نفسها تناقضاً خطيراً ، أو أن تختلف مع وجهة النظر البريطانية الثابتة . ولم تتعرض قط بعد ذلك لمناقشة الـكيان القومى الأيرلندى

ومهما يـكن من أمر ، فان انجلترا أصرت فى تلك المعاهدة على الاستمساك بشرطين : أولها ولاء أيرلنده للتاج البريطانى (وهو الذى أهمل فى سـنة ١٩٣٧) وثانيهما عدم إرغام الأقلية البروتستانتية فى ألستر على الاندماج فى كيان سياسى ، هو فى الواقع أغلبية كاثوليكية معادية داخل أيرلنده الحرة . ومنذ سنة ١٩٢٣ تمتعت إيرلنده بمركز سياسى كامل ، وقامت بوظيفتها فى عصبة الأمم وفى المؤتمرات الامبراطورية للمستعمرات ، وكانت تنحو فى هذه وتلك نحو النزعة الاستقلالية .

ودفعت انجلترا ثمناً غالياً فى محاولتها أن تخلق من أيرلنده دولة مسئولة فى برنامج السلم البريطانى ، وقد دفع الثمن دون أدنى تردد . ذلك أن الوطنيين الأيرلنديين كانوا رجال حـكم وسياسة ، ورجال أعمال بجانب وطنيتهم ، فزخرت سنو السـلام العشر بعد الحوادث السالفة بمظاهر الثراء والرخاء فى

بلادهم بفضل جهودهم . ولكن فى نهاية هذه السنين العشر التى ساد فيها نظام كسجراف Cosgrave بدا ثمن التسوية الإنجليزية زائفا ، وفى أوائل العقد الرابع أنس المتطرفون الأيرلنديون فى أنفسهم قوة ليستأنفوا الكفاح ضد بريطانيا من أجل الانفصال وإنشاء نظام جمهورى فى وطنهم . وفى سنة ١٩٣٢ استطاع دى فاليرا ، بتأييد حزب فيانا فيل Fianna Fail وبفضل ائتلافه مع حزب العمال ، أن يحصل على أغلبية برلمانية كبيرة وأن يصبح رئيساً للوزارة . ولكن بقيت عقبة دستورية أمام الزعيم الجمهورى دى فاليرا ، فيما يختص بمنصب رئيس الوزراء ويمين الولاء للتاج البريطانى . وارتضت انجلترا مرة أخرى أن تفتح بابا للتوفيق . فسمحت لدى فاليرا أن يقسم يمين الولاء على علم منها بما يخفى تحته من رياء . فهو فى الواقع يمين زائف للعمل على إبطال اليمين الحقيق .

وأفرغ دى فاليرا جهده طوال سنى حكمه فى تحقيق هدفين يعملان جنباً إلى جنب على الانفصال عن بريطانيا : أحدهما سياسى والآخر اقتصادى وكان ثمة صراع تجارى طويل فيما يختص بجباية الأموال السنوية على الأراضى التى يملكها البريطانيون .

وإنك لتجد عدم الإخلاص ماثلا فى الدستور الجديد الذى وضعه دى فاليرا سنة ١٩٣٧ . ولم ينكر دى فاليرا مزايا التبعية للأمبراطورية البريطانية ، فعمل على التمشى مع سياسة التهدئة التى انتهجها بلدوين وتشمبرلن ، رغبة منه فى التخلص من النظام القديم ، وهو الولاء للتاج البريطانى . فأصدر البرلمان الايرلندى قانونا يخول سلطة « استعمال تلك الأداة لأغراض خارجية معينة ، تلك الأداة التى تستخدمها الدول التى ترتبط بها إيرلندة فى الوقت الحاضر » أما الدول فى هذا النص فهى شعوب الإمبراطورية . وأما

الأداة فهي التاج البريطاني . وكان في هذا مصلحة للطرفين . وهذا الدستور الجديد سنة ١٩٣٧ ، الذي منح دولة إيرلنده الحرة — ولاتقل الجمهورية — رئيسا ، كان هو الأول من نوعه في تاريخ مجموعة الأمم البريطانية ، وكان هو الأول الذي لم يُقَرّ إقرارا رسميا ، ولم يخضع لتصديق البرلمان البريطاني .

وفي السنة التالية خطا تشمبرلين خطوة أخرى في سبيل التوفيق ، فتنازل بمقتضى اتفاقية أو معاهدة سنة ١٩٣٨ ، لهذه التي أصبحت بفضل هذا جمهورية منفصلة على حافة الإمبراطورية ، عن القواعد البحرية البريطانية في ثلاث محطات هامة في جنوب أيرلندة : وقد أهاج هذا أسف البريطانيين والوطنين الإيرلنديين اليوم ، ولكن حين لا ينفع الأسف ! !

وإنك لتلحظ تراجع الحكومات الإنجليزية أمام تهديد أيرلنده بالانفصال ! فهل كانت أيرلنده واحدا من مجموعة الشعوب البريطانية حين نشبت الحرب الحالية ؟ وهل هي كذلك الآن ؟ حين تدعى حيادا دقيقا زائفا تحت حماية البحرية البريطانية التي طالما عرضتها أيرلندة لأخطار جمة ؟ !

٤ — المشكلة الهندية

فإذا حوّلت وجهك عن المستعمرات المستقلة البريطانية إلى بلد يوشك أن يكون واحدا منها ألفيت نفسك أمام المشكلة الهندية الشائكة . والرأى العام الأمريكي لن تأخذه الدهشة ، مذ كان على علم بوجود الهند في محيط العالم . لأنه يعلم علم اليقين ما يكتنف الهند من خرافة . والخرافة هنا تقول إن الاستعمار البريطاني أخضع ٤٠٠ مليون من الهنود ، لفائدة بضع مئات من الأجانب المستغلين المتعصبين ، الذين يثيرون الأحقاد الجنسية والدينية وفوارق الطبقات بين جماهير الهنود ، ليتمكنوا من بسط سلطانهم وجر المغانم في الظلام .

وقالوا إن بريطانيا ، فى الوقت الذى تجاهد فيه من أجل الديمقراطية ضد الدكتاتورية ، تتمتع بسلطان دكتاتورى قاهر يتعارض مع آمال الهنود نحو الديمقراطية ، وتساءلوا لِمَ لَمْ تتواضع انجلترا فتترك لغاندى وجلال نهرو مهمة حكم الهند فى حرية وحزم ، ليخلقا منها دولة ديمقراطية ثرية بعدما أخفق البريطانيون فى ذلك ، نتيجة لرأسمالية تتحكم وهى فى بلادها ، تظاهرها بيروقراطية طامعة ، وكلهم يستنزف أموال الرعايا الفقراء المعوزين ، فى رواتبهم وأرباحهم الباهظة .

والحقيقة التاريخية هى أن تجارا بريطانيين فى قرون خلت ، أقحموا الحكومات والبرلمانات الإنجليزية ، على كره منها ، فى الشئون الهندية وزجوا بها فى مسالكها ، وما كان لهم أن يعملوا ، بل كان يجدر بالإنجليز أن يعيشوا فى عزلة عن العالم الشرقى ليغط فى نوم لا يفيق منه إلا على أصوات الغزاة أو الفتن الداخلية الجارفة أو المجاعات والأوبئة . ولكن رذيلة الغرب فى النشاط والتجول وحب الاستطلاع لم تكن مقصورة على الإنجليز وحدهم ، بل إنهم يمثلون تفكير عصرهم . وقد سبقهم فى هذا المضمار الأسبان والبرتغاليون ، ولم يتخلف عنه الفرنسيون والهولنديون والألمان . والسؤال الدقيق الذى يتردد الآن هو : كيف نجح الاستعمار الإنجليزى عن طريق الاستغلال البدائى ، الذى تميزت به العصور الوسطى والاقطاعية ؟ وكيف تسنى لهم أن يطبقوا أسلوب الحكومة المسئولة فى هذه البلاد الشرقية المترامية الأطراف ؟ وماذا أثمر هذا الأسلوب بالقياس إلى غيره من الأساليب الشرقية فى الحكم ؟

الحق إن تاريخ الهند بعد انهيار الاستبداد المغولى فى مستهل القرن الثامن عشر ، يعكس فى وضوح وإخلاص منهج التفكير البريطانى السياسى .

وطالما اجتذبت حماية هذه القارة ، التى لا سلطان عليها ، من براثن الفوضى جهود الإنجليز ذوى التفكير السياسى الواسع . وقبل أن ينبلج صبح هذا القرن المستنير الذى نعيش فيه ، ويضع معاييره « لهند » حرة ، نجد الإنجليز فى الهند ، يكفون عن «استعمال القوة الغاشمة فى معاملة الهنود» . حقا كانت البحرية والجنود البريطانيون هم الذين يحمون متاجر البريطانيين فى الهند ، ضد المنافسة الفرنسية والفوضى الهندية ، ولكن منذ سنة ١٨٢٠ كانت الهند هى البلاد الأسيوية الوحيدة التى تتمتع بسلم دائم ، لم يعكر صفوه إلا الحرب المحلية الدامية أو العصيان الأكبر سنة ١٨٥٧ .

وفى أثناء القرن التاسع عشر تحول حكم الهند بخطى سريعة من أسلوب الاستغلال الذى جرت عليه شركة الهند الشرقية فى إدارة هذه البلاد ، إلى الطريقة الانجليزية الخاصة ، وهى الوصاية على شعوب المستعمرات ورعاية مصالحها . فتمخض قانون بت Pitt للهند سنة ١٧٨٤ ، وقانون ماكولى Macaulay سنة ١٨٣٣ عن إلغاء الامتيازات والاحتكارات ، والقضاء على الفساد وتعويد الهنود على الخدمة المدنية والكفاية الإدارية ، وتقوية الروح المعنوية ، وتقلصت سلطة شركة الهند الشرقية حتى انتهت تماما سنة ١٨٥٨ ، وتسلم البرلمان البريطانى مسئولية حكم البلاد . ولم يمنح هذا القرار الهند حريتها فى هذه المرحلة لئلا تعود لقمة سائغة للفوضى والفتن ، ولو أن حزب الأحرار فى انجلترا لم يكن شىء أحب لديه من تحرير الهند . وإذا عرضنا لتاريخ السنين التالية للقرار السالف وجدنا أن جهود السياسة البريطانية اتجهت إلى أن تخلق من الوطنيين الهنود أفرادا يأخذون على عاتقهم ، ولمصلحة العالم ، مهمة إقرار السلم فى هذا القطاع الضخم المعرض للأخطار من الكرة الأرضية .

واعتقد القرن التاسع عشر طبقاً لتفكيره المستنير ، أن أجل خدمة لقضية الهنود ، هى أن تنتقل إليهم علوم انجلترا وثقافتها ، ما وجد إلى ذلك سبيل . وإن صح الاتهام بأنهم قصدوا من ذلك إلى الاحتفاظ بتبعية الهند لبريطانيا ، فقد أخطأ هذا القصد هدفه . لأن الطلبة الهنود فى هارو وكمبردج كانوا يُقبلون — أكثر ما يُقبلون — على تعرف الحريات الإنجليزية ومظاهر القومية والصناعة والتقدم فى دول الغرب ، بما فى ذلك النقد الاشتراكى الذى يهيج شعور الشرق . ثم كانوا ينقلون كل أولئك ليدرس فى المدارس والجامعات الهندية . ولكم تاقت نفوسهم إلى تحقيق شيء من هذا فى بلادهم ، فكأن انجلترا أفلحت بذلك فى تنشئة شبان وطنيين متحمسين ، يأبى كبرياؤهم إلا أن تدرك الهند مثل ما أدركت انجلترا من أساليب الحرية وتكافؤ الفرص ، وقد نجح التعليم البريطانى كذلك فى تكوين طبقة من الموظفين الهنود ذوى المقدرة والنزاهة ، ومن ثم كانوا أهلا لتحمل مسئولية الحكم فى بلادهم . والحق إن هذه الرغبة فى تسليم الهنود مقاليد الحكم فى بلادهم هى وجهة النظر الوحيدة التى وضعها البرلمان الإنجليزى أمام عينيه ، منذ بدأ يحكم الهند . ومن لغو الكلام وصفهم حكم البرلمان الإنجليزى للهند بأنه القسوة المستبدة الغاشمة ، أو الاستهتار والانحلال .

٥ — الإصلاحات الهندية :

وفى مستهل القرن ، فى وقت غير ملائم تماما ، استؤنفت فى الهند إصلاحات تتفق كل الاتفاق مع روح الحرية ، نص عليها تشريع مورلى منتو Morley Minto سنة ١٩٠٩ الذى وسعت بمقتضاه المجالس التشريعية فى المقاطعات ، وتقرر مبدأ الانتخاب وشعبية البرلمان الهندى بحيث لا يتسع

المجال فيه لرجال الحكم الرسميين بحكم وظائفهم . وألحق بالحكومة المركزية والحكومات المحلية (أى المجالس التنفيذية) أعضاء من الهنود ، وساعد قيام الحرب العالمية الأولى ، وأسلوب التعاون الوثيق الذى تقدمت به الهند إلى بريطانيا ، على المضى فى تحرير الهند . وأعقب ذلك سلسلة الإصلاحات التى يطلق عليها إصلاحات مونتاجو شامزفورد Montagu Chelmsford ١٩١٩ ، وبمقتضاها منحت الهند عشر سنوات لتجربة أنظمتها المدنية واختبارها ، تحت إشراف حكومة ثنائية ، وفى ١٩٣٠ — ١٩٣٢ انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى اشترك فيه حزب المؤتمر الثورى ، كما اشترك غاندى نفسه . ثم تناولت تقارير سيمون وبتلر مسألة إقرار دستور اتحادى لا يضم الهند البريطانية وحدها ، ولكن ينتظم الولايات الخمسمائة المستقلة استقلالاً ذاتياً . وقد نفذ هذا المبدأ فى قانون حكومة الهند ودستورها سنة ١٩٣٥ .

ولتلك التواريخ التى أوردناها لك قيمتها ، بالقياس إلى ما استلزمته من جهد وفكر ، وقد حققت فى هذه السنين المجدبة بين الحربين ، شيئاً كثيراً ، ولكنها لم تترك للهنود بصفة قاطعة كاملة حكم أنفسهم ، فى ظل حكومات مسئولة وبرلمانات منتخبة . وزار جون جنتر الهند ١٩٣٨ (وقد مضى على تنفيذ الدستور عامان) ، ولشد ما كانت دهشته حين رأى بضع مئات من الموظفين البريطانيين يتأهبون لمغادرة البلاد ، ومعنى هذا أن الخدمة المدنية قد اختتمت عملياً تاريخها المجيد فى الهند البريطانية ، التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٣٠ مليوناً ، ينعمون فى ظل حكومة مسئولة قوامها الهنود أنفسهم فى كل مرافق البلاد الداخلية ، ولم يلجأ حكام المقاطعات إلى استعمال حقهم الذى احتفظ لهم به الدستور ، وهو حق وقف القوانين .

وإذن أصبحت الهند فى فترة جيل واحـد قاب قوسين أو أدنى من الاستقرار الذى يقوم على الاستقلال الـكامل الذى تتمتع به المستعمرات الأنجلوسكسونية داخل نطـاق الإمبراطورية البريطانية . ومنذ سـنة ١٩١٩ ، تمتعت الهنـد شـكلا وموضوعا ، بحقوقها الـكاملة كإحدى المتلـكات المستقلة فى عصبة الأمم ، والحق إن هذا كان اسمياً فقط مذ كان البرلمان البريطانى يحتفظ بالسلطة العليا فى الهند ، ولهذا قيل إن هـذا الحق الاسمى ليس إلا ضربا من النفاق البريطانى ، وكان الأجدر أن يفسروه على أنه إعلان عن حسن نية الإنجليز . وقد وعدت بريطانيا أن تمنح الهند ، بمجرد انتهاء الحرب الحالية ، مركز المتلـكات المستقلة وما يستتبع ذلك من مهام .

ورجال الإنجليز والهنود الذين احتملوا معًا عبء المسئولية فى تقرير مصير هذه القارة الصغيرة ، هم الذين يستطيعون وحدهم تقدير منح الهنود حكم أنفسهم فى ظل التـاج البريطانى ، (أى تحت حماية القوات البحرية والجوية البريطانية) ، وتقدير ما فى هذا المشروع من جرأة . وكم سمعنا عن الانقسامات الدينية والـكراهية الطائفية وجرائم القتل فى الهند ، ولـكنهم قالوا إن البريطانيين هم الذين أثاروا كل هـذا جريا وراء سياسة « فَرِّقْ تَسُدْ » ، وقد يُحْمَل القراء الأمريكيون على تصديق هذا ، ولـكن يجـدر بزعماء الهنود أن يكونوا أكثر استنارة من هؤلاء . فان المذاهب الدينية والعداوة لا زالت تعمل عملها وتفرض سلطانها القاسى فى هذه البلاد .

وكان صيـام غاندى « حتى الموت » من أجل المصير المؤلم لأكثر من ٥٠ مليونا من المنبوذين الذين يعمـلون من أجل الهندوكيين ، ولـكنهم لا يعيشون معهم فى مستوى واحد . وفى هذا العمل الإنسانى الجليل من

أجل هذه الفئة الذليلة يرحب غاندى بالتعـاون الذى يعرضه البريطانيون . وليس للحكم البريطانى يد فى تفاقم الحزازات بين المسلمين والهنود من جديد ، بل على العـكس ، هذا أول ثمار الديمقراطية الهندية . ذلك أن الأغلبيـة الهندوكية فى المجالس التشريعية فى الولايات المشتركة وضعت الأقليات المسلمة فى مركز خطير مخيف .

فـكيف يتسنى للديمقراطية والحـكومات البرلمانية أن تنجح فى حـكم دائرة تتألف من ألوان مختلفة وضروب متباينة من العقليات التى لا يستطيع إحصاءها ذو البصيرة النافذة . والانجليز الخبيرون بشئون الهند ضعيفو الثقة بنجـاح هذا النظام كنجاحه فى الغرب ، وهم براء من الخطأ الذى ينسب إليهم من أنه يمـكن تطبيق الأساليب البريطانيـة عملياً على الهند بحقيقتها الراهنة . ولـكنهم تعلموا ، بعد تجربة وجهود فى مدى قرن كامل ، أن المعايير الغربية السياسية والاجتماعية والانسانية ، تستطيع أن تقدم أجل الخدمات إلى الشرق ، بعد أن خرج الشرق من عزلته وأصبح ذا صلة وثيقة بالعـالم المتمدن . ويخلصون من ذلك إلى القول بأنه إذا تم إقرار القانون والنظام واحترام الفرد وحقوق الأقليات ، يصبح فى الإمكان — لو توفر الجهد والحذق — منح حقوق سياسية ومسئوليات أضخم .

ولا زالت الهند فريسة للفقر والضيق والمرض ، ولم يتوفر بعد للأربعين مليوناً من الانجليز المسـئولين عن عشر أمثالهم من الهنود ، وعن الملايين الـكثيرة الأخرى فى مختلف الجهات ، من أسباب الحياة الصحيحة ما توفر لمائة وثلاثين مليونا من الأمريكيين المسئولين عن ١٢ مليونا فقط من سكان الفيليبين . ولم يـكن فى استطاعة دافع الضرائب الهندى أو البريطانى أن يتحمـل مثل هـذا العبء . كذلك لم يكن قيام البيروقراطية المركزية

الضخمة — وهو أمر ضروري — كفيلا بتحقيق المبادىء البريطانية أو الهندية الممكنة أو المرغوب فيها . وهناك مسائل شائكة لها قيمتها ، مثل منع الهندوكيين من إحراق الأرامل ، ومن زواج الأطفال . وبعد هذا كله زاد عدد سكان الهند البريطانية ، بفضل الإدارة البريطانية ، زيادة خرافية من ١٤٣ مليونا فى ١٨٦١ إلى ٢٣١ فى ١٩٠١ إلى ٢٨٩ فى ١٩٣١ ، وأكثر بكثير من ٣٠٠ مليون اليوم (ويزيد عدد السكان فى الهند جميعها فى سنة ١٩٤١ على ٤٠٠ مليون بزيادة ٥٠ مليونا فى السنين العشر الأخيرة) وهبطت وفيات الأطفال — وهى مقياس الصحة العامة فى الدولة — من ١٨٢ فى الألف سنة ١٩٢١ إلى ١٦٢ فى ١٩٣٦ . والواقع أن هذه الكثرة البشرية من شأنها أن تخلق المشاكل الاجتماعية ، لا أن تقضى عليها ، فى بادىء الأمر ، ولكن من دأب المدنيـة فى النهاية أن تمدنا بحلول لتلك المشاكل التى تثيرها . وبازدياد الحيوية الهندية لا بد أن تتقدم الشئون الاجتماعية والاقتصادية فيها تباعا .

ولا تزال الهند من الفقر بدرجة لا تمكنها من القيام بكل ما هى فى حاجة إليه من ضروب الخدمة الاجتماعية . ومهما يكن من أمر ، فإن القول بأن بريطانيا تنضب معين الضرائب فى الهند لتنفقه فى وجوه خارجة عن نطاق الهند ليس لها بها علاقة أو مصلحة ، قول ضعيف لا يقوم عليه دليل . فالهند تنفق على جيشها (وهو فى طريقه إلى الصبغة الهندية البحتة قريباً) ، ولكنها تستفيد من خدمات البحرية الإنجليزية دون مقابل وإن جيشا هندياً مستقلا ، لا بد يتكلف نفقات باهظة ، حيث لا مفر من مضاعفة عدده الحالى لمواجهة الرغبة فى التوسع من جانب اليابان الآن ، وربما تطلب الأمر فى المستقبل مواجهة هذه النزعة من جانب روسيا . وقد تضاءل

عدد الموظفين الانجليز فى الهند كما أسلفنا ، فتضاءلت رواتبهم ومخصصاتهم .
أما فوائد ديون الإسترليني ، وهى أكبر ما يمتص أموال الهند كما يقولون ، وتدفق الثروة من الهند على بريطانيا فقد نقصا بمقدار ٣٨ ./ فى السنين الخمس الماضية وحدها .

ومن وجهة التماسك الاقتصادى والاعتماد على النفس نجد البلاد فيما بين الحربين تقدمت شوطا بعيداً . وحفزتها الحرب الثانية إلى مدى أبعد ، وانتهى فى سنة ١٩٢٥ كل أثر لتدخل الأنانية البريطانية فى السياسة التجارية . وفى ظل الإمبراطورية البريطانية تمسكت الهند بمبدأ حماية التجارة ضد بريطانيا نفسها . وأرقام الصادرات والواردات مع المملكة المتحدة لا تعدو ثلث تجارة الهند ، بينما كان يذهب ما بين ٤٥ ./ ، ٥٥ ./ منها إلى خارج الإمبراطورية قبل هذه الحرب . ولا محل الآن للقول باستغلال رأسمالى بريطانى فى الهند ، فليس هذا إلا نبشاً للماضى . وحين تقتضى الظروف فى المستقبل أن تواجه الهند مشاكل الصناعة الحديثة ، فسوف تجد أمامها هنوداً — لا بريطانيين — تمتدحهم أو تؤنبهم ، ومهما يكن من أمر الاصلاحات الاجتماعية التى أداها الحكم البريطانى أو قصر عنها ، فالمجال الآن واسع أمام الهنود ليحققوا ما وسع الوعى الاجتماعى فيهم من رغبات . ويكون لزاما على زعمائهم يومذاك أن ينبذوا الثورات ، وأن يتفقوا على تفاصيل السياسة التى ينتهجونها .

٦ — فى أى طريق تسير القومية الهندية

استعرضنا قضية بريطانيا فى الهند ، ولكننا لم نعرض لموقف القومية الهندية التى تطالب بالانفصال السريع وهو موقف حزب المؤتمر ، أو على

الأقل هذه هى النغمة التى يتحدث بها غاندى وجوهرلال نهرو فى وضوح تام . وحزب المؤتمر فى الهند — وهو على ما يريدوننا أن نفهم حزب ديمقراطى يمثل الناخبين الهنود أصدق تمثيل — أظهر أنه على استعداد لتسلم مقاليد الحكم فى البلاد ، بعد تخليصها من النير البريطانى . فالمؤتمر — كما يقولون — مظهر نضوج العقلية الهندية بقدر ما هو مظهر لرغبة بريطانيا فى عدم التعاون .

أما عن مزايا القضية التى عرضها حزب المؤتمر ، فليس لدينا إلا سيرة زعيمها نهرو ، التى نشرت فى أمريكا بعد ظهورها فى انجلترا بخمس سنين . ففى البيان الذى أدلى به بصراحة عن بلاد لم تفطن بعد إلى حقيقة مشاكلها السياسية ، نجده يتحدث عن مجموعة ناهضة من رجال ذوى مشارب مختلفة وعقليات متباينة ، يتلمسون طريقهم فى غير بصر ولا بصيرة ، وهم فى مسيس الحاجة إلى التوجيه والارشاد فى لجة الفوضى التى بعثوا فيها ، وهم أبعد ما يكونون عن تمثيل بلادهم تمثيلا صحيحا ، لا لشىء إلا لأن ⅓ السكان تقريبا وهم المسلمون ، احتفظوا لأنفسهم بتنظيم حزبى معاد وبهيئة أسمت نفسها الحلف الإسلامى . وكلا الفريقين لا يمثل قومه تمثيلاً دقيقا . وكان أعضاء حزب المؤتمر أربعة ملايين ونصف مليون من أمة يتراوح سكانها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون عند نشوب الحرب الحالية . فهبط العدد إلى مليون ونصف (وهذا دليل ساطع ماخلفه الجدل السياسى من ملل) . ويؤخذ بعض المسلمين فى حزب المؤتمر ، وليس العكس صحيحا ، ويوجد بعض المعتدلين المنشقين على الحزبين كليهما . زد على ذلك أن أعضاء حزب المؤتمر كثيراً ما يختلفون فيما بينهم ، ولكن الخلافات بينهم لا تجرى على نحو ما يتفق فى أية هيئة ديمقراطية منظمة ، بل على شكل يبعث بين حين وآخر

فى قلب نهرو اليأس من إيجاد تعاون بينهم على الإطلاق . وكان من نتيجة هذا أن ظهر بعض القادة فكونوا حزبا متواضعا يحاول فرض سلطة دكتاتورية على الشباب السياسى الناشىء .

وكان المطلب الأسمى للمؤتمر هو الحكومة الذاتية الديمقراطية . ولكن بعد إقرار قانون سنة ١٩٣٥ سمح الزعماء لأعضاء الحزب أن يتسلموا زمام الحكم ، فساروا على غير هدى ، وطالب المؤتمر بالقبض على زمام السلطة العليا فى البلاد بالقوة . وبرنامج غاندى فى العصيان المدنى هو فى الواقع التجاء متنكر إلى القوة . فالثورة فى الهند تقوم على المقاومة السلبية ، والنداء القائل « لا عنف ولا تعاون » يرمى إلى الاضراب عن الطعام وعدم دفع الأموال الأميرية ومخالفة القانون ، وعدم الدفاع عن النفس عند الاتهام ترحيبا بالسجن ، أما الناحية الإيجابية لهذا النهج فهى الغزل بالمغازل اليدوية ، والسفر لآلاف الأميال على الأقدام ، وبث الدعوة . وتلك الأساليب ترجع إلى عبقرية غاندى فى معالجة الأهداف السياسية . ونتائجها عظيمة مدهشة فى إثارة مشاعر الهنود . والنتيجة أن الشعب الهندى ، على ما كان عليه من الخمول وعدم الاكتراث إلى وقت قريب ، كما كان يشكو دائما نهرو ، صحا من غفوته وسار وراء زعمائه . ولسوف يفهم الهنود السياسة بشكل لم يكونوا يفهمونه من قبل ، وتدرب الشباب الناشىء على الإصغاء وطاعة الزعماء وتلبية ندائهم . وماذا عسى أن يكون هذا النداء ؟

٧ — جوهرلال نهرو

ولنعرض الآن لتفكير نهرو ، حيث ينتظر أن تلعب هذه الشخصية الفتية القوية دورا هاما فى مستقبل الهند المستقلة . ويحدثنا عنه فنسنت شين

بقوله « قلما توجد اليوم فى العالم أجمع عقلية مستنيرة مثل عقلية هذا الرجل ، إنها عقلية حديثة منزهة عن الخرافات والتحيز . وأرسل سادة الهند الأجانب هذه العقلية الوادعة النزيهة المستنيرة إلى السجن سنين طوالا ، والحقيقة أن نهرو لم يَدَّع لنفسه أكثر من أن يكون زعيما لحركة ثورية فى وجه السلطات المدنية ، وأنه يعصى القوانين ويأمر أتباعه بالعصيان كلما بدا ذلك للحزب . وهذا « النزيه » يدين بمذهب كارل ماركس ، ويصبو إلى تنظيم اشتراكى دقيق لاقتصاديات الهند » .

أما عن آرائه فى السياسة الخارجية ، فقد كتب فى أغسطس ١٩٤٠ فى مقدمة الطبعة الأمريكية لتاريخ حياته « إنى أرمى فى المستقبل إلى تأسيس اتحاد فدرائى يضم الصين والهند وبرما وسيلان وأفغانستان وغيرها من البلاد إذا أمكن . بل إنى لأرحب باتحاد فدرائى يضم دول العالم أجمع » . ولنذكر أنه يوم كتب نهرو هذه العبارات كانت بريطانيا معرضة للدمار التام بفعل القوى الجهنمية الهتلرية . وأن الهند كانت محط أطماع اتحاد فدرائى من نوع آخر هو « اتحاد شرق آسيا للتعاون على الرخاء » بزعامة اليابان الحربية والاقتصادية . ونهرو الذى اتجهت آماله كلها نحو الثورة منذ كان شابا يافعا ، والذى عاش عدة سنين رهين هذه الآمال فى سجن خلقه لنفسه بنفسه ، لا بد أنه طرب فى قرارة نفسه ، وأنه كان يحلم بفجر « التغيير والانقلاب » يوم تتداعى الامبراطوريات القديمة ، وينهار كيان العالم القديم . تلك الشخصية التى أسرتها نظرية كارل ماركس فشبت على مقت الاصلاح وعلى الأمل فى الانهيار ، لابد أن ترمق تلك السلسلة الطويلة من الإصلاحات البريطانية فى الهند وما اقترن بها من جهد طويل ، بعين المقت والازدراء . ولكن بريطانيا لم تتداع فى أغسطس سنة ١٩٤٠ . والذى يبدو أن جهود

البريطانيين والهنود نحو الإصلاح لم تقف يوم كان نهرو فى السجن. وخارج السجن يفكر فى تنظيم جديد ، وأنها سوف تسير دائما إلى الأمام .

٨ — غاندى

ويختلف شعار غاندى وأساليبه عن نهرو ، فحيثما يكون نهرو صلباً متعسفا نجد غاندى مرنا ، وحيثما ينهج نهرو طريقاً واحداً مستقيما نجد غاندى ملتوياً ، ويدين نهرو بالجماعيــة ، على حين يعتنق غاندى الفردية المتطرفة ويتوق نهرو إلى الغاية والنهاية ، ولــكن غاندى يعــالج « الوسيلة » وكان يلجأ تارة إلى التعاون وأخرى إلى عدم التعاون مع بريطانيا حيثما يحلو له ، وسولت له أحلامه عن مستقبل الهند أن يصوم مرة تحدياً لبريطانيا ، وأخرى تحديا للأمراء . وثالثة احتجاجاً على نظام الطبقات . وغاندى كفرد لا يدين بعقيدة سياسية ثابتة . فى مستهل الحرب الحاضرة انضم غاندى إلى بوس ونهرو زعيمى المؤتمر المتطرفين لمحاولة القضاء على دستور سنة ١٩٣٥ .

وبالتزام غاندى مبدأ عدم التعاون مع بريطانيا إبان الحرب ، حاول جهد المستطاع أن يقف عقبة فى طريق العدد العديد من الهنود ، الذين آثروا خدمة الهند عن طريق تقلد الوظائف تحت سلطة الحاكم العام فى حكومة دلهى . وعلى هذا نجد غاندى وحزب المؤتمر غير ممثلين ، على حين تقوم الهند بنصيبها المتزايد فى الحرب يوما بعد يوم . وعلى حين تسيطر فى المجلس التنفيــذى لنــائب الملك أغلبية من الهنود . وفى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤١ اتسع المجلس التنفيذى فأصبح ١٢ عضواً منهم ثمانية من الهنود ، كذلك تــكوّن مجلس الدفاع القومى الهندى من ثلاثين عضواً كلهم — عدا اثنين منهم — من الهنود . وتســاءل أصدقاء غاندى والمعجبون به فى دهشة : هل أدركته

الشيخوخة فقعدت به عن المساهمة فى الشئون الهندية ، أو أنه محتفظ بأسلحته فى أغمادها ، ليشحذها فى الكفاح المقبل .

ولا تعرض سياسة المؤتمر للمسلمين إلا بشىء يسير . وفى الوقت الحاضر نرى نشاط المسلمين السياسى بزعامة السيد جناح يتجه إلى العزلة عن الوحدة الهندية أكثر مما كانوا فى أى وقت مضى . ذلك أن الحلف الإسلامى يعمل على تكوين وحدة قائمة بنفسها تتألف من مئة مليون فى باكستان ، والواقع أن حركة الانفصال الإسلامية هى ثمرة من ثمرات النفوذ البريطانى ، مثلها فى ذلك مثل سائر القوميات فى الشرق ، وربما كان أثر بريطانيا فى بعث الروح القومية فى العالم الإسلامى من البحر الأبيض إلى المحيط الهندى أعظم منه بين مسلمى الهند . وهذه الحركة الانفصالية الجديدة فى الهند تنذر بخطر حقيق . وهى أشبه ما تكون بحركة انفصال الأجناس فى البلقان .

وكان حظ الهند من التقدم أعظم منه فى أية أمة أسيوية تتخبط بين ماض أسيوى بعيد مضطرب ومدنية غربية سريعة الخطى . وإذا نظرنا إلى اليابان التى اقتبست أساليب الغرب الفنية ، واصطبغت بصبغة حربية وطنية ، واستمر فيها أثر هذا الاتجاه فخرجت من حرب إلى حرب مع الدول الأجنبية ؛ أو عرضنا للصين التى كان فيها الانقلاب الثقافى أعمق ، فجعل منها ميداناً للفوضى ، ولم يهيئ لها من وسائل الدفاع ما تواجه به الحروب الأهلية ، أو دسائس الروسيا أو عدوان اليابان ؛ أو تناولنا أصقاع سيبريا الشاسعة التى استغلت كنوز ثروتها الدفينة أو لم تستغل ، تبعاً لأهواء الإمبراطورية الروسية ، نقول إذا نظرنا إلى هذه أو تلك ، وجدنا أن تقدم الهند فى ظل السلام فى الجيل الغابر كان أعظمها جميعاً .

٩ — مصر والشرق الأدنى

والآن نلقى نظرة عابرة على شئون مصر والشرق الأدنى . فقد سلخت مصر عن تركيا فى الحرب الماضية ووضعت تحت الحماية البريطانية ، وبعد ثلاث سنوات من مؤتمرات الصلح وبتأثير نفوذ الزعيم الوطنى سعد زغلول وثورة المصريين ، رفعت الحماية عن مصر ، وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة تحت حكم الملك فؤاد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وكان هذا تصريحاً بريطانياً من جانب واحد ، جاء بعد سلسلة من المؤتمرات التى عقدها ممثلو مصر فى لندن ، وعقب سلسلة من الحوادث العنيفة فى مصر . واحتفظ هذا التصريح لبريطانيا بحق إبقاء حامية إنجليزية فى منطقة قناة السويس ، والسيطرة على سياسة مصر الخارجية وتعيين المستشارين الماليين والقضائيين بالإضافة إلى حماية حقوق الأجانب فى مصر . ولم يكن هذا الحل ليضع حداً للحركة القومية المصرية ، وبعد موت سعد زغلول فى سنة ١٩٢٧ ، اشتدت الحركة الوطنية ، وبدا فيها كثير من العنف والقلق .

وقد منح تصريح ٢٨ فبراير ، الذى أعقبته معاهدة سنة ١٩٣٦ ، مصر كل استقلال ممكن فى شئونها الداخلية . وفى سنة ١٩٢٨ عطل الملك فؤاد دستور سنة ١٩٢٣ ، وفرض على البلاد دستوراً مقيداً سنة ١٩٣١ . ولكنه عاد فألغاه وأرجع دستور سنة ١٩٢٣ الأكثر حرية . وألحت الضرورة على بريطانيا فى إقرار السلم فى هذه الحلقة من مواصلاتها ، باعتبار مصر ملتقى القارات الثلاث وطريق الاتصال بين البحرين ، فعملت انجلترا بلا هوادة على إيجاد حل مرض للمسألة المصرية .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقعت فى لندن معاهدة التحالف بين

مصر وبريطانيا ، وقد وضعت هذه المعاهدة الأساس الذى يقوم عليه الدفاع عن مصر . وإبان مغامرة إيطاليا الاستعمارية فى الحبشة سنة ١٩٣٦ ، ومنذ تلبد الجو السياسى العالمى سنة ١٩٣٩ حاولت الدعاوة الدكتاتورية القوية جهدها أن تغرى المصريين بالخروج على بريطانيا ؛ ولكن مصر وفت بالتزامها ووقفت من حلفائها موقفاً مشرفاً يبعث على الارتياح وحسن التقدير .

على أن موطن الحرج والتعقيد فى العلاقات المصرية البريطانية هو مركز مصر باعتبارها من أعظم الدول فى العالم الإسلامى ، وباعتبارها معقل القومية العربية النامية .

١٠ — لمن فلسطين ؟

إن المسألة الصهيونية وليد سياسى عجيب لعصرنا هذا . وهى مسألة خليقة بالاهتمام . وهى تجربة بريطانية طالما كان يقع على عاتق بريطانيا وحدها عبء المسئولية السياسية عن نتائجها ، أمام العرب واليهود والمسيحيين ، فى فلسطين وفى العالم أجمع . أما سائر الدول ففى مركز تغبط عليه ، لأنها لا تعنى إلا بشئونها الخاصة ، وتحمل بريطانيا وحدها وزر الأخطاء التى تقع هناك ، حتى إذا هدأ التوتر لم ينسب إليها فضل كبير .

وفى سنة ١٩١٧ ، عندما قرر اللورد بلفور ولويد جورج ودكتور ويزمان انتهاج السياسة التى رسمها تصريح بلفور ، قال الكثيرون بأن هذه خطوة جريئة من جانب الإمبراطورية ، تهدف بها إلى كسب أنصار الصهيونية فى العالم ، لتدعيم هذه البقعة ، لتصبح مركزاً حربياً فى نطاق الإمبراطورية . وكل الذى اقترحه تصريح بلفور فى أسلوبه الغامض المبتكر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، هو خلق مجتمع قومى ذى طابع خاص يجمع شتات اليهود

من مختلف الأنحاء . ولم يقل التصريح بخلق دولة جديدة ، ولكنه أراد « وطناً قومياً لليهود» . ولم يقصد التصريح أرضا يصبح لهم حق ملكيتها تمنحهم إياها بريطانيا ، ولكنه أراد مكاناً صغيراً كانوا فيه منذ فجر التاريخ وكثيراً ما كان مهد النزعات الدينية المتنافرة . وليس فى السياسة الدولية مسئولية أشد تعقيداً من هذه .

ومن الجائز أن سوء التقدير كان حليف البريطانيين واليهود على السواء ، يوم أقدموا على هذه المغامرة . وكانت مفاجأة لبريطانيا ولليهود وللعالم بأسره أن يدعو « الوطن القومى لليهود » إلى إثارة مقاومة صادقة من جانب قومية حانقة ، قوامها العالم الإسلامى العربى ، الذى يقطن إقليم الليفانت (شرق البحر الأبيض) .

والقومية اليهودية عريقة فى القدم ، يمتد عمرها إلى أكثر من ألفين ومائتين من السنين ، ولكن الصهيونية بوضعها الجديد تعتبر وليداً ناشئاً لعصرنا هذا ، ويصدق هذا على القومية العربية ، كما يصدق على الاتجاه الإسلامى الجديد نحو الوحدة . ولكن القومية اليهودية الحديثة أكثر نفاذا إلى أفهامنا فهى تتكلم بلغتنا ، وهى تعتنق أفكار الغرب ، ثم هى تتطرق إلى الاشتراكية بشكل ما ، وتأخذ بنظريات الجماعية ، ثم تهبط إلى مستوى القومية المتعسفة على نسق النازية . ولكن القومية العربية الإسلامية لا تجد إلى إدراكنا سبيلا ، لأنها بعيدة عنا ، أجنبية فى أساليبها ومظهرها .

والموقف هنا فريد فى بابه ، تشترك كل القارات والثقافات فى المسئولية إزاءه . وإن أمام البريطانيين مائة مليون مسلم يتعاونون معهم ويقيمون بينهم أحسن العلاقات الودية فى الهند ومصر وسائر الكتلة العربية الواقعة بين أوروبا وأفريقيا وآسيا . وتحرص بريطانيا على إقرار سلم يتمتع به العالم

الإسلامى والعربى والهندى ، سواء بسواء مع المسيحيين واليهود أيا كانت جنسيتهم . وقد يكون هذا من أغرب الخيالات فى عصرنا هذا . بل هو مطلب بعيد المنال . ومن الطبيعى أن يكون التفكير فى السلم نتيجة منطقية معقولة لأساليب الغرب وتجاربه ورغباته ومعتقداته ، وأن يكون القوة الدافعة فى كل ما يصبو إليه ساسة العالم اليوم .

وفى نفس المكان الذى يصبو اليهود إلى بناء وطنهم فيه ، ما زال موجوداً مركز من أهم مراكز العبادة والعقيدة للمسلمين وللمسيحيين ، ولسوف يكون آمنا سالما إذا أرادوه كذلك ، ولهؤلاء وهؤلاء تقدمت البلاد ونهضت وزخرت بالثروة وأهلت بالسكان (بين سنتى ١٩٢٢ ، ١٩٤٠ ازداد عدد المسلمين فى فلسطين من ٥٩٠ ألف إلى مليون تقريباً) .

ونشبت الحرب الثانية ، ولا يزال كل فريق : الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية — يقف للثانى بالمرصاد ، ويناصبه العداء . واتهم كل من الفريقين بريطانيا لأنها لم تذعن لمطالبه الخاصة ، فاليهود يرفعون عقيرتهم بأن بريطانيا أخلت بتصريح بلفور وبشروط الانتداب ، كما انبعث من بين عرب فلسطين رسل يدافعون عن قضية العرب ضد بريطانيا وتحيزها لليهود ، وعدائها للعرب ، ومن هؤلاء شخصيات بارزة تتمثل فيهم كل أطماع المسلمين فى الأراضى المقدسة . والمجال الآن ، وسط هذه الحرب الطاحنة ، متسع للمسيحيين واليهود والمسلمين على حد سواء ، ليشيدوا حول هيكل فلسطين صرح مجتمع مدنى مستنير يفوق ذلك المجتمع البدائى ذى القوميات الممزقة .

١١ — الحكم غير المباشر فى أفريقيا

كان يشترك فى إدارة دفة الأمور فى المستعمرات الأفريقية فى الماضى

المبشرون البريطانيون ورجال الأعمال ، والمغامرون والمستعمرون ، إلى جانب رجال الحكم ، وهناك قصة دافيد افنجستون الذى افتتح أصقاعاً شاسعة من أفريقية بمفرده والذى طالما حمل معه « إعلان الضم » ولكنه احتفظ به في جعبته ، ومن المرات القليلة التى أبرزه فيها ، هو أنه رفرف به فوق جماعة كانت ترتعد فرائصهم خوفا من تجار الرقيق العرب ، إنقاذاً لأولئك البؤساء . والمرة الوحيدة التى لجأ فيها إلى الحكومة البريطانية ، كانت عند ما أهاب بها لتحمى سكان أفريقيا ضد عدوان البوير والعرب والبرتغاليين .

ويتفرد سجل الحكم البريطانى فى أفريقيا بحقيقة ناصعة ، هى أن بريطانيا كانت أولى دول العالم التى حاولت إبطال الرق وإلغاء تجارة الرقيق منذ سنة ١٨٣٤ ، وكم بذلت من جهود جبارة دأب عليها جماعة من المثاليين من طراز الأمريكيين أنصار تحريم الرق .

وجاء لورد لوجارد وكيرك بعد لفنجستون ، فاشتقا من القانون البريطانى العريق قانوناً آخر طبقوه فى عالم المستعمرات ، ألا وهو الوصاية على السكان الأصليين ، ونفذت فكرة اللورد لوجارد فى حكم المستعمرات حكما غير مباشر ، بأن يعهد إلى أبناء البلاد فى حكم أنفسهم تحت إرشاد بريطانيا وتوجيهها . نقول نفذت هذه الفكرة فى الفترة بين الحربين فى أفريقيا الغربية ، التى لا يكاد يوجد فيها أحد من الجنس الأبيض . وقد يكون هذا النظام أبطأ خطًى فى إدخال معالم المدنية فى البلاد ، من إصلاحات مستبدة تقوم بها بيروقراطية مطلقة السلطان . ولكن النتيجة هى أن الحكم غير المباشر خلق معايير وتقاليد جديدة فى السياسة المحلية ، يمكن أن يستفيد منها مستعمرون أقل نجاحا ، فى أفريقيا وغيرها . وهذا النظام يُطبَّق الآن فى تنجانيقا وأوغندة والملايو وبعض جزر المحيط الهادى .

والموقف معقد فى أفريقيا الشرقية بسبب تناحر الأجناس البيضاء المستعمرة ، فثمة تفريق بين الأغنيـاء والفقراء منهم ، وتفريق بين الفقراء البيض والفقراء من السكان الوطنيين ، هذا بالإضافة إلى المشـاكل التى خلقها تدفق الهنود طلباً للعمل فى شرق أفريقيا وجنوبها . ولا تزال بريطانيا تعانى وتعالج مساوئ الفردية ومشاكلها . ولا زالت بريطانيا تدين بالفردية . وقامت إنجلترا فى العشرين عاما الماضية بنشاط كبير لتجربة لون من الحـكم ، يقوم على تمثيل الإرادة العـامة فى تلك السلسلة الطويلة من البلاد ، على طول ساحل أفريقيا الشرقى من الـكاب إلى مصر . ولم تـكن هذه المشاكل لتحل جملة واحدة ؛ ولـكن بريطانيا جرت فى هذا المضمار شوطا أبعد مما أدركت أية دولة أخرى .

١٢ — الهيئة العالمية للدول

وفى التكهن بمصير الإمبراطورية بعد هذه الحرب مجال واسع للخيال . ولو صح ما يقال من أن الحرب الثانية إنما قامت على النضال بين النزعات الاستعمارية المتنافسة — كما تجرى الخرافة على ذلك — فلن نختار بديلا عن الأوضاع البريطانية التى تتكون من عدة حكومات ذاتية مستقلة ، تجمعها رابطة من السلم العام والقانون العام . وإذا كتب لبريطانيا النصر لتستأنف نشاطها الخـاص غير المحدود ، كدولة بحرية وجوية عظيمة ، ومركز للصناعة والتجارة والمدنية الغربية ، فان فى ذلك دلالة قوية على صدق ما قال السير أيركرو فى أول يناير سنة ١٩٠٧ فى مذكرة له عن مسئوليات بريطانيا البحرية :

« ومن الطبيعى أن تثير بريطانيا البحرية خوف سائر الدول

وحقدها . ويمكن أن يُتفادى هذا الخطر — وقد أثبت التاريخ إمكان تفاديه — بشرط توجيه السياسة القومية لهذه الجزيرة والدولة البحرية توجيها يتفق مع الرغبات العامة والمُثل العليا التي يتعلق بها العالم أجمع ، والذى نجده بصفة خاصة أن هذه السياسة شديدة الارتباط بالمصالح الحيوية لأغلبية الدول ، أو أكثر ما يمكن منها .....

ولا توجد ثمة دولة أخرى على وجه الأرض استطاعت ، كما استطاعت بريطانيا ، أن تتقدم بخطى ثابتة واسعة فى إباحة الحرية وتدعيم القوى القومية لمختلف الشعوب التى ترتبط معها برباط الولاء للتاج . وقد يكون من حسن حظ انجلترا ، وقد يكون فضلا منها ، أنها نهجت فى سياستها الخارجية نهجاً حسناً ، على مثال ما تناولت به مشاكلها القومية الداخلية فى الجزر البريطانية نفسها . حتى يتسنى لها أن تصل إلى أسلوب عملى نظرى يُحكم تصرفاتها كدولة عالمية » .

الفصل الخامس

التنظيم السوفيتي

---

١ — برنامج البلشفية

من السهل أن يعتبر ربع القرن الذى مضى من تاريخ روسيا السوفيتية مدة قائمة بنفسها ، سيطر على البلاد سيطرة تامة فى أثنائها ، حزب واحد أقسم يمين الولاء للون بعينه من التفكير السياسى . ولكن فى هذه الدولة وحدها دون سائر الدكتاتوريات الحديثة ، نجد تغييراً شاملا فى القادة يبدأ بالسلطات العليا ثم يتناول جميع الطبقات (ولا يستثنى من هذا إلا عدد يسير جداً من صغار القادة المسئولين) . يضاف إلى هذا أن كثيراً من الأغراض العملية والأهداف الفكرية التى قامت عليها الثورة البلشفية الأولى ضاعت بمرور الزمن وبرزت مكانها أغراض وأهداف أخرى .

وبشر البلاشفة منذ اللحظة الأولى بنبوءة السلم ، والحرية ، ووفرة الرزق على الأرض ، وأن ذلك ميسور على التحقيق متى قُذف بالمستغلين خارج الحكم ، وتولى المستغَلون زمامه . فكان لزاما أن يُحرم الأثرياء ثروتهم بمقتضى العدالة الإلهية ، التى تقتضى أن يدرك الفقراء بعض الثراء . وإن شئت هبوطا من عالم الأحلام العلوى إلى حقيقة الحياة الواقعة ، علمت أن الأغنياء هم «الرأسماليون» وأن الفقراء هم « الدهماء » . ولقد اقتبس نينين

شعاعاً من فلسفة كارل ماركس أحيا به الأمل فى قلوب القوم ، واستثار به حمية أتباعه الروس وإخوانه العمال ، طمعاً فى عمل مجيد شامل . ولا زالت حرارة هذا الأمل تدفىء صدور بعض الناس ، على حين يتنازع الشك واليأس قلوب آخرين . ويلتمس بعضهم العزاء معتذراً بأن لينين كان رسولا مثاليا . ولكن قضى على برنامجه بالاخفاق لأنه لم يحقق المطالب المثالية . ولما اصطدم البرنامج بالحقائق الجامدة ألفينا لينين فى السنين الست التى حكمها يتخبط من ضرب إلى ضرب ، ومن شىء إلى نقيضه ، ومن سياسة إلى عكسها ، على حين أن ستالين لم يحد قيد أنملة عن مطمح المثل الأعلى السوفيتى.

ورغم ما عاناه الاتحاد السوفيتى من سوء الحظ والكوارث ، ورغم جثث الموتى من القواد ذات اليمين وذات الشمال على ضفتى المعمعة ، ورغم ما انحدرت إليه العقيدة من تحول عن الصالح العام إلى السيطرة على الفرد ، نجد أن الروسيا السوفيتية إنما تقوم دفاعا عن المبادىء التى أسست من أجلها وهى « دكتاتورية الدهماء ، وحكومة الفقراء المعدمين » . أما الوسيلة إلى ذلك فهى رسم خطة اشتراكية تضم كل القوى المادية والروحية فى المجتمع الروسى الكبير . على أن تكون مقدمة لتنظيم اشتراكى يشمل العالم أجمع .

وقد يتضاءل الكثير من هذه المثل العليا العظيمة أمام أحداث الحياة اليومية ، ولكنها على أية حال هى الدعامة التى يقوم عليها النظام السوفييتى الآن ، وكذلك كان الحال على عهد لينين . وعلى هذا يكون من حقنا أن نقيس الحقائق الواقعة بما يدعيه البلاشفة أنفسهم ، وهو تحقيق برنامج تنظيمى على الأرض ابتغاء التخفيف من بؤس الفقراء . فثمة ضربان من العمل : أولهما نزع الملكية ، والثانى وضع الخطط والتنظيم ، أما الأولى فقد نفذوه بكل دقة ، فماذا فعلوا « بالتنظيم » ؟

٢ — **النشرات الماركسية الزرقاء :**

يقول بعض أنصار كارل ماركس إنه كان من سوء حظ العلماء والمفكرين والساسة من البلاشفة الماركسيين ، أنهم لم يجدوا نطاقا قوميا خليقا بتجريب رسالتهم الأولى فيه . فروسيا لاتتفق وفكرة كارل ماركس عن المجتمع الحديث . ولم تمر الروسيا بمراحل التطور الحتمية التى لا بد منها لتبلغ من النضوج ما يؤهلها للاشتراكية ؛ ولم تتركز الأعمال فى الدولة فى يد فئات قليلة من الرؤساء أو أصحاب المصالح ، إلى حد يمكن معه أن تنتقل الأعمال بدوائرها الكبيرة المنظمة ، إلى يد الشعب بصفة نهائية تطبيقا لمبدأ نزع الملكية من الملاك السابقين . فحقيقة الروسيا على هذا الوضع أبعد ما تكون عن المثل الأعلى الذى رسمه كارل ماركس . حقا تقدمت الصناعة الروسية فى الخمس عشرة سنة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، ولكنها رغم هذا التقدم كانت على هامش الدائرة من الاقتصاد الروسى ، فبلغ عدد العمال فى الصناعات الثقيلة ٢,٥٠٠,٠٠٠ بينما كان عدد السكان ١٣٨ مليونا . أما الحاجات الصناعية لهذه البلاد المكونة من الفلاحين فكان يقوم بإعدادها جمهور محدود من الصناع الذين كانوا يقضون جانبا من وقتهم فى فلح الأرض ، واشتغلوا إلى جانب ذلك بتطبيق بعض الأساليب الفنية التى اكتسبوها من تقسيم العمل عندهم تقسيما بدائيا . وكان ٢٠ ./. من العمال فى المدن الكبيرة يشتغلون بالزراعة بعض الوقت ولم يقطن المدن الكبيرة إلا حوالى ٢٠ ./. من مجموع السكان .

وكانت الزراعة صفة ثابتة فى روسيا ، ثبوت روسيا فى أوروبا . ولكن الذين اعتنقوا نظريات كارل ماركس فى أوربا أغفلوا أمر الزراعة إغفالا

ظاهرا ، وكانوا يهملون شأن الفلاح كحلقة تافهة فى مستقبل الروسيا ، لا يستحق من الاهتمام إلا بقدر ما كان عاملا فى الثورات الدموية ضد الطغاة من الملاك وأصحاب الأراضى . وطالما كان يحرث الأرض فى هدوء وسكون ، يطعم نفسه ويمد المدن بالطعام ، فهو عرضة للوم لأنه ليس من صغار العمال ، بل هو يملك وسائل الإنتاج ، فهو من الناحية العملية مستغل .

فكان الخير كل الخير للماركسية الروسية ألا تقيم للفلاح وزنا ، لأنه على أية حال سوف يمد الأمة بالغذاء ، وكل ما عنيت به هو صبغ البلاد بالصبغة الصناعية ما وسعها الجهد ، حتى تتفق اتفاقا تاما وبسرعة ، مع النموذج المثالى لكارل ماركس . وقضى على البلشفية فى فترة ربع القرن الماضى أن تجاهد هؤلاء الفلاحين الروسيين الذين لا يمكن إخضاعهم لأية خطة ، والذين لم يجد ضغط الشيوعية إلى قلوبهم سبيلا ، كما عجزت القيصرية المستبدة فى الماضى عن الوصول إلى الأعماق منهم ، فهم أبناء الطبيعة ، فيهم سذاجة الطفولة موهوبون مجدون ، مستهترون ، محاربون من الطراز الأول ، وقد ألفوا نظاما من الحكم أيسر من جبروت موسكو . وهذا يفسر السبب فى أنهم اتجهوا بالتنظيم الروسى منذ البداية إلى صبغ البلاد بصبغة صناعية إجبارية سريعة . وكان الهدف الأول والأسمى من جهود لينين وتروتسكى هو إقرار هذه الصبغة الصناعية ، وإخضاع البلاد بأجمعها للدهماء الذين انخرطوا فى سلك الصناعة ، حتى إذا ثبتت أقدام الاشتراكية فى بلد ما ، تبعت البلادُ الصناعية الأخرى أول ناعق ، ومن ثم تشيع النظريات الماركسية فى هذه البلاد التى كانت مسرحا لتفكير كارل ماركس ونبوءاته وحججه . وكانت الروسيا إذ ذاك سباقة فى هذا المضمار ، ولكنها كانت فى نفس الوقت على خطر مما ذهبت إليه .

٣ — الشيوعية تدخل الميدان :

وأوحى شعور الروسيا بالعزلة الخطيرة إلى المنظمين البلاشفة بدافع قوى آخر إلى إنهاض الصناعة بكل الوسائل الممكنة . وهم قد بدأوا جهودهم بنضال بينهم وبين النظم السياسية التى سادت الدول العظمى إذ ذاك ، فوجدوا إزاء هذا التحدى أنه جدير بهم أن يهيئوا وسائل الدفاع عن أنفسهم بأسرع ما يمكن . ولا يستطيع أحد أن يغفل ذلك العنصر الحربى البارز فى التنظيم الروسى منذ بداية المشروع وطوال تاريخه . ولم يحاول الحلفاء القدامى لروسيا القيصرية أن يتدخلوا لقمع الثورة البلشفية بالقوة بعد سنة ١٩٢١ ، وكان من الممكن عند ذاك أن يقبع السوفييت فى عقر دارهم هادئين مسالمين ، ولكن التفكير السلمى لم يجد إلى عقول زعماء البلاشفة سبيلا . ولم يناقش أحد بادئ الأمر فى أن انتصار طبقة فى الداخل كان يجب أن يمتد إلى انتصار فى الخارج ، ولما أخفق الأمل فى قيام ثورة شيوعية عالمية ، وأخمدت صيحات الدهماء وتصدعت قوتهم ، أمام جبهة الرأسمالية العتيدة الجبارة ، أيقن البلاشفة أن هذا الفشل سوف يعقبه هجوم مضاد من جانب الدوائر الرأسمالية ، وعلى هذا استحالت «جنة» العمال إلى شيء أشبه ما يكون بجحيم الحرب ، وتعلق زعماء البلشفية « بالجيش الأحمر » الذى زود بأحدث الأساليب الحربية ، تعلقهم « بالعامل الأحمر » . فكان تزويد هذه القوات الميكانيكية ، البرية والبحرية والجوية ، بكل ما تطلبه ، عاملا هاما فى صبغ البلاد بالصبغة الصناعية ، كما اقتضت الضرورات الحربية نقل بعض الصناعات الأساسية من غرب روسيا إلى الوسط (الأورال وسيبريا الغربية) وإلى الشرق الأقصى .

واقتضى تنفيذ هذه الخطة أن يبسط المنظمون سلطانهم ويفرضوا نظاما

مركزيا فى روسيا من أقصاها إلى أقصاها بشكل لم يفطن إليه واضعو الخطط الأولون ، فواجهوا صعوبة هى وليدة التنظيم نفسه ، فكيف يتسنى أن يخضع نصف المجتمع الاشتراكى للخطة الموضوعة ، على حين يتمتع النصف الثانى بالحرية ؟ ومن أجل ذلك أمعن رجال السوفييت ، على غير اختيار منهم ، فى وضع الخطط ، وتمتعوا بدكتاتورية طاغية ليتداركوا ما كان فى تنظيمهم الأول من نقص . وأملى عليهم موقفهم هـذا أن يبدأوا بتجريب خططهم . وكان هؤلاء الزعماء عبيداً لهذه الخطط التى وضعوها والتى طغت على نظامهم السياسى ، فوجدوا ألا مناص لهم من الأمعان فى الاستبداد والدكتاتورية . وكان ثمة عاملان يتجاذبان النشاط ويدفع الواحد منهما الآخر ، هما إخضاع الأغلبية لسيطرة الأقلية السياسية ؛ والخطط الاقتصادية المرسومة التى تفرض هذه السيطرة . وكان بين هذين العاملين علاقة سحرية .

٤ — مجال التجربة :

ومهما تكن الظروف التى عاقت التنظيم البلشفى لعـدم ملاءمة الروسيا للتعاليم الماركسية ، فقد كانت هناك على الرغم من ذلك ظروف مواتية فى مصلحة هذا التنظيم منها :

١ — أن الإخفاق فى الحرب العظمى بالإضافة إلى كثرة الفتن الداخلية التى مزقت هذه البلاد الغنية بطبيعتها ، كان من نتيجته أن أصاب روسيا فقر مدقع ، فكان من الطبيعى والحالة هذه أن ترحب البلاد بأية خطط يرجى من ورائها تخفيف ويلات الشعب البائس .

٢ — أن المنظمين الروس لم يصطدموا فى بلادهم بأية أداة اقتصادية قديمة معقدة تحد من نشاطهم ، فبدأوا من لا شىء ، وكان أمامهم المجـال

واسعا خاليا . وتلك فرصة قلما تتهيأ لمثل هذه التجارب فى الأوضاع الإنسانية .

٣ — لم تكن الحكومة لتخشى معارضة سياسية من جانب أصحاب المصالح المتضاربة ، أو من جانب المعتقدات السياسية والاقتصادية المتعارضة . فما أن انتهت الحروب الأهلية حتى تحكم الزعماء فى أرواح الناس وأملاكهم ، وما يمكن أن يقدموا من خدمات للدولة . ولم تكن هذه السيطرة المطلقة — وتلك حقيقة أغفلها الناس — لتبسط ظلها عن طريق إخضاع الغزاة الخارجيين ، والنظم الداخلية البائدة ، وبلاط القيصر ، والرأسماليين وأصحاب الأراضى فحسب ، ولكن قامت أيضاً على أساس إقصاء إخوانهم فى الثورة ، الذين اختلفوا معهم على الوسائل والأساليب ، أو قتلهم . فقضت الثورة البلشفية على المنشفيك ، وعلى الحزب الثورى الاشتراكى ، وهم أخلص الناس وأكثرهم عطفا على الفلاحين الروسيين ، وهم الذين أسسوا الحركة التعاونية الريفية ، التى كانت تبشر قبل سنة ١٩١٤ بحسن المستقبل وبتقدم مطرد ، ولكنها كانت بعيدة عن الماركسية ، ومهما يكن من شىء فإن العقيدة البلشفية ، وهى الماركسية بعينها ، كسبت الموقف . وما كان للبلاشفة خيرة من أمرهم .

٤ — كان ميدان تجربتهم بمعزل عن عوامل الإزعاج الخارجية . واحتكرت الحكومة التجارة الخارجية والاعتمادات ، كما أقيمت الحواجز المنيعة ضد غير المرغوب فيه من السلع والرجال والأموال والآراء .

٥ — وأهم من كل ما سلف أن ضعف الكيان الروسى فى ظل النظام الماركسى ورجحان كفة جموع الفلاحين ، كان من شأنهما أن يجعلا التكاليف الضخمة للتجارب غير الناضجة ، والأزمات ، والفشل والضياع وسوء توجيه القوى الانتاجية ، أموراً محتملة إلى حد ما . والواقع أن الفلاح

الروسى لا بد أن يكون عنصراً معطلا ، حتى فى حالة وجود خطط دقيقة محكمة . ولكن لولا ساعده المفتول وقوة احتماله لحبطت التجربة البلشفية ، ولأدركها الخور والفوضى واليأس قبل طوفان الحرب الحالية .

٥ — كفاح الاشتراكية والسياسة الاقتصادية الجديدة

وفى هذا النطاق الروسى الواسع الخالى من الأنظمة المعقدة تهيأت الفرصة العظمى للبلاشفة ، وتوفر لهم الوقت الكافى لاستعداد متئد . وانقضت عشر سنوات أو تزيد على البلاشفة فى الحكم ، قبل أن يضعوا مشروع خمس السنوات الأولى فى سنة ١٩٢٨ . ومن الطبيعى أن تنقسم هذه الحقبة من السنين إلى فترتين :

الأولى : سنى الهدم من ١٩١٧ — ١٩٢١ وهى التى كان الكفاح الدموى فى الداخل والخارج فى أثنائها على أشده ، وكان يقبض على زمام السلطة جماعة الماركسيين النظريين ، ولم تكن أخيلتهم الاشتراكية قد وضعت موضع الاختبار والتهذيب بعد ، ولهذا أطلق على هذه السنين « كفاح الاشتراكية » وتضمن البرنامج الجديد الذى وضعه لينين فى مارس سنة ١٩١٩ وقبله مؤتمر الحزب الشيوعى الإنجليزى : « الضغط بلا هوادة حتى يستعاض عن التجارة بخطة قومية مرسومة لإعادة توزيع السلع ، والتوسع فى القضاء على التعامل بالنقود استعداداً لإلغاء النقد » ، وقد امتلأت صدور الناس بالأمل فأرسلوا صيحاتهم : « جردوا الأثرياء من ثروتهم ! أعيدوا توزيع الثروة ! »

ورُخِّص للفلاحين بادئ الأمر فى استباحة أموال أصحاب الأراضى . ولكن الفلاحين الذين استولوا على هذه الأموال لم يكونوا ، بدورهم ،

على ثقة من حقهم فى المِلْكية . وفعلا أعيد توزيع نتاج أراضيهم ، حتى لم يتبق ما يمكن توزيعه ، فاستحكم الجوع والقحط . وليس الذى أزعج لينين هو اختفاء العمال ، بل الأشياء التى يمكن شراؤها بالمال ، وبلغ لينين من العظمة حدا استطاع معه أن يشهد إخفاق المشروع ، وسرعان ما استجمع من اليأس أطراف الشجاعة ، وقلب خططه وآراءه رأسا على عقب .

وهنا يبتدع لينين سياسة جديدة فى سنة ١٩٢١ قبل مشروع السنوات الخمس ، ونعنى بها « السياسة الاقتصادية الجديدة » التى دامت حتى سنة ١٩٢٨ . ولعله كان يحس حين يخلو إلى نفسه ، أن شعبه نضج إلى حد يمكن أن يتمثل معه الاشتراكية ومزايا إلغاء نظام النقد . وقد عاجلته المنية سنة ١٩٢٤ ، وخلف وراءه نظاما اقتصاديا مرتبكا متضاربا ، أخطأه التوفيق فى كل النواحى .

وما كانَ للسياسة الاقتصادية الجديدة أن تتخلى عن الأهداف العليا التى يفيض بها « الاقتصاد الاشتراكى » ومعنى هذا أنها صَبَغت بالصبغة القومية الصناعات الضخمة ووسائل النقل ، واحتكار التجارة الخارجية والنظام المالى ، وسيطرت على الأداة الحزبية والحكومية ، ومدت سلطانها إلى كل فرد أو شيء أرادت السيطرة عليه .

ولكن السياسة الاقتصادية الجديدة انفردت بأنها أباحت للفرد فى المدينة أو القرية أن يتصرف وفق إرادته ، وطبقا لحدود متغيرة ، فى شراء ضروريات الحياة وبيعها ، وإنتاجها على أحسن وجه ممكن فى المزارع والصناعات المنزلية والمصانع الصغيرة . وبتعبير اقتصادى نقول إن «السوق» كانت تعود إلى الظهور بين وقت وآخر ، وإن الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الفردى وجدا جنبا إلى جنب فى مجتمع واحد . وكانت الحدود

بين مجال هذا ومجال ذاك مهوشة غير واضحة .

وهيأت تلك السنوات الخمس من الحرية الاقتصادية النسبية للشعب الروسى بعض الانتعاش المادى والروحى . وهى آخر فترة عرف فيها الحرية الاقتصادية . وهذا يصدق على الدهماء فى المدن كما يصدق على سائر الشعب فى القرى ، وكان هؤلاء عناصر إضافية بالنسبة للنظام ، ولو أن المطرقة كانت تعانق المنجل فى عَـلَم البلشفية . وكان عمال الصناعة يمقتون نظام الأجور العينية فى فترة كفاح الاشتراكية رغم أنهـا كانت قائمة على أساس المساواة ، فاستعادوا حقهم فى الأجور النقدية ، وفى المساومة الجماعية على الأجور بفضل اتحاداتهم ، كما أن سلطانهم السياسى ولّـد فيهم الأمل فى تحسين أجورهم عن طريق هذه المساومة مع المتعهدين — وهم الدولة .

وعمد الناس خارج المدن إلى العمل ليخلقوا من المزارع المخربة بعض الزيادة فى المحصول ليستبدلوا بها إنتاجا صناعيا من المدن ، مما لاغنى لهم عنه فى حياتهم وأعمالهم اليومية . فهل كان من أمل فى عودة الاستقرار بعد سنى هذه التجربة القاسية ؟ وأين كان التنظيم الاشتراكى من هذا ؟

٦. الاشتراكية فى قطر :

وبدأ تروتسكى بعد موت لينين مباشرة ينقد « السياسة الاقتصادية الجديدة » ويعارضها . وزادت معارضته على الزمن شدة وتعصبا . وإن نقده هذا ليعطينا صورة واضحة عن الجو الذى ساد حكام مهبط الاشتراكية . وقد يُرجع بعضهم إسراف تروتسكى فى المعارضة إلى أنه ، وهو أول أبطال الشيوعية وأسبق أنصارها ، لم يرث عرش لينين ، وأن الذى ورثه هو ستالين . فيعترض قائل بأن ستالين انتصر انتصارا حاسما فى نضاله الشخصى

ضد حركة المعارضة التى قام بها تروتسكى ، حتى أنه بعد نفى تروتسكى إلى المقاطعات سنة ١٩٢٧ ونفيه خارج الروسيا سنة ١٩٢٩ ، وبعد اختفاء أتباعه الكثيرين ، لم يَعُدْ لوجهات نظره أهمية تذكر ، وسرعان ما ضاعت فى زوايا النسيان .

وكان نقد تروتسكى بارعا شاملا رائع الأسلوب ، ولهذا يعتبر من الآثار الأدبية الروسية لذلك العصر . وتركزت نقطة الخلاف من الوجهة الاقتصادية فى الحالة الناشئة عن الفارق بين الأثمان الزراعية الزهيدة والأثمان الصناعية العالية . وكانت الصناعات السوفيتية التى تمتعت بامتيازات كثيرة ، فى خطر من المحق والزوال من الأسواق لارتفاع أثمان منتجاتها ، فناصبها المزارعون العداء ، حيث لم يكن فى مقدورهم التصرف فى إنتاجهم الزائد عندهم مقابل أثمان بخسة لشراء إنتاج صناعى باهظ الثمن تقدمه المصانع السوفيتية . حقا نجح الاقتصاد الفردى فى زيادة الإنتاج الزراعى إلى حد ما ، ولكن لم يكن من المنظور وجود تناسب فى تبادل الإنتاج الاشتراكى مع الإنتاج الزراعى الفردى . وكان من الممكن فرض الضرائب على الزراعة بفعل القوة المسلطة على الرقاب . ومن المحقق أنهم بذلوا محاولات عدة فى هذا السبيل ، ولكن لم يكن من الميسور إجبار الفلاح السوفيتى على أن ينتج للسوق إلا إذا دفع السوق ما يكافئ هذا الإنتاج .

فهل يُضحى بالصبغة الاشتراكية فى الصناعة ؟ أو هل يُضحى الاقتصاد الفردى ، وتضحى سوق الحاجيات الضرورية مرة أخرى ؟ هنا تتضح وعورة المسالك .

ونصح تروتسكى باخضاع الزراعة الروسية للاشتراكية ، وتنظيم دعاوة اشتراكية قوية فى أرجاء العالم ، حتى تتدعم الثورة الروسية بثورة عالمية .

ولكن خلفاءه الذين أرهقتهم النظريات من كل جانب ، صدمتهم الحقائق القاسية ، كما حذرهم عقلاء المحافظين — وهم الجناح الأيمن من الحزب — وأهابوا بهم ألا يتمشوا مع أساليب القوة والعنف التى نصح بها تروتسكى ، فاستعاضوا عن خطته المدمرة الثورية برنامجاً آخر جديدا إنشائيا إلى حد كبير ، ألا وهو مشروع السنوات الخمس . تلك هى الحالة النفسية التى تمخض عنها عصر البطولة فى التنظيم الاشتراكى الروسى . وفى سنة ١٩٢٨ قُدِّم للروسيا وللعالم أجمع هذا المشروع الضخم وسط مظاهر الدعاوة الواسعة التى روجت له . ومع كل ذلك لم يُصرَف النظر عن دعوة تروتسكى إلى الثورة فى الخارج ، حتى فى سنين الجبهة الشعبية والضمان الإجماعى . ونشطت الدولية الثالثة فى قوة لا تعرف الملل ، ولكن بأساليب أشد خفاء من ذى قبل .

٧ — أول مشروعات السنوات الخمس

ولم تكن فكرة المشروع ، حين نبتت أول مرة ، قائمة على أنه أداة سياسية لتمكين السلطة والنفوذ . بل نبتت فى أذهان المؤمنين به من منظمى الاقتصاد الاشتراكى الذين كانوا يهدفون إلى تحقيق نظام اقتصادى يبسط الرزق فى الأرض ، واتجه تفكير لينين أول ما اتجه ، بوصفه رجلا حكوميا ، إلى تحقيق حلمه القديم « الاشتراكية عن طريق تعميم الكهرباء » وثمة خطط لتحقيق ذلك قام بإعدادها معهد التنظيم السوفييتى واسمه "Gosplan" . وفى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة دأب هذا المعهد على النشاط والعمل . فكان فى متناول الرجال المسئولين مجلدات ضخمة تحوى خططا ضخمة ،

زاخرة بالأرقام القياسية التى استطاع أن يصل إليها المعهد عن الصناعة القائمة ومدى تقدمها المنتظر .

أما ما يكون من شأن هـذه الأرقام فلم يزل بعدُ مشكلة يشتد حولها الجدل . فهناك فئة من المنظمين الأولين دار بخلدهم أن يبدأوا بما يمكن أن تسفر عنه الصناعات القائمة ، ثم يتطرقوا من هذا إلى زيادة الإنتاج السنوى على أن توزع هذه الزيادة بين الاستهلاك ، وبين الإنتاج فى المستقبل ، وعلى هذا يتدرجون فى التقدم على ضوء النتائج العملية ، ولـكن نصحهم لم يلق آذانا صاغية . فأغفلت « الأرقام القياسية » وافتتح مشروع السنوات الخمس الطموح الجبار . والحق إنَّ هذا المشروع كان أكداسا من الأرقام على أكداس من الورق . تعرض فى تفصيل دقيق مدى ما يمكن إنتاجه وأين يُنتَج ، وكم من العمال يلزمه ، وكم يتكلف . يتوج هذا كله صورة رائعة لمجموع ما يمكن أن يتمخض عنه المشروع فى النهاية . وتلك صورة أدهشت العالم المتمدن فبات يرقب الثمار المنتظرة !

وكان الواضح أن برنامج السنوات الخمس لم يقصد إلى تناول الأوضاع بالتنظيم وزيادة الـكفاية والمقدرة ، بل كان الغرض منه تعديل الأسـاس الاقتصادى تعديلا سريعا متطرفا أساسيا . وأعد المنظمون العقلاء صفين من الأرقام يميل أحدهما إلى القصد والاعتدال . والآخر إلى الإسراف والشطط . وجنح القوم إلى الثانى ، وتسلمت الأداة السياسية المشروع فانتقل من المعهد (جوسبلان Gosplan) والمجلس الاقتصادى السوفييتى الأعلى إلى المكتب السياسى . وهنا أصبح موضع الإجـلال والأكبار حيث أصبح جزءا من قوانين الدولة .

فهل تحوّل برنامج السنوات الخمس فصار الخطة المثلى للسنوات الخمس

التالية كما كان مقدراً أن يكون ؟ وهل سارت السنين الخمس حقيقة وفقا للخطة المرسومة ؟ لدينا عن كل من السؤالين جواب ، هو النفى القاطع . ولا جدال فى أنه بفضل هــذا التسلط السياسى حشدت جموع زاخرة من العمال والموارد الطبيعية والمهارة الفنية (التى جلبت من الخارج فى أول الأمر) من أجل برنامج للانتاج ، كان حقيقا أن يغير وجه الاقتصاد الروسى ، وقد غيره فعلا . والذى يعنينا هو أن نتساءل : إلى أى حــد كانت ثمار هذا المشروع تتناسب مع النشرات الزرقاء التى أعدت من قبل ؟ ولنا أن نقيس الإنتاج بمقياس غير ذلك المقياس المادى الذى تعودناه . فهل كان من شأن مشروع السنوات الخمس الأولى أن قرّب بين روسيا وبين أهدافها المثالية التى لم تزل بعد الدافع الأول للــكثير من الروسيين ، ونعنى بهــا مصلحة الشعب ووفرة الرزق ، واطمئنان الحياة ؟

الحق إن شيئا لم يَجْــرِ وفق الخطة الموضوعة ، وإن الذى حدث فعلا لروسيا بعد أكتوبر سنة ١٩٢٨ لم يكن فى برنامج السنوات الخمس : استغلت المناجم ، وشيدت الخزانات ، وولدت القوى ، وبنيت الطرق الحديدية ، وحفرت القنوات ، كما قامت المناطق الصناعية فى بلاقع الأورال وسيبيريا ، وسارت القطارات آلاف الأميال لنقل الفحم إلى مناطق الحديد ، ونقل الحديد إلى مناطق الفحم ، ونقل ملايين الرجال والنساء والأطفــال من الأراضى الزراعية فانخرطوا فى سلك الدهماء والعمال .

ولــكننا إذا تصفحنا الدعاوة الواسعة والأرقام الضخمة التى استخدمت فيها بمهارة فائقة ، تقترن بكثير من التعريض ، والتى ضمنوها موازنات بين نسب الإنتاج المئوية المتزايدة ، لم نجد أى تناسب بين المشروع ونتائجه فى أى زمان أو مكان ؛ فكيف يمكن أن تتفق بعد كل هذا ؟ وكيف يمكن

للمنظمين الجالسين إلى مكاتبهم أن يحكموا مقدما على هـذه السلسلة من الحوادث الشائكة المعقدة فى أمة يربى عدد سكانها على ١٥٠ مليونا ؟ وأكبر الظن أن واضعى الخطط لم يكونوا يتوقعون لمشروعاتهم نجاحاً تاما ، وآية ذلك أنهم لم يجزعوا للتضارب المروع بين الخطة المرسومة وما أسفرت عنه من نتائج . وقد نال العاملون على الإنتاج الزائد كل ترحيب ومكافأة . . أما نقص الإنتاج فكان من القضايا التى ينظر فيها البوليس الروسى بأساليبه الخشنة المعروفة . وكثيراً ما عدلت الخطة المرسومة لتواجه الحقائق ، أو غيرت الحقائق لتنسجم مع الخطة . ولم تكن النتيجة أكثر أو أقل من نشاط قامت به فئة معينة من المتعهدين ، وكأنه مشروع فردى ضخم غير محدود . وليس من فرق سوى أن المتعهدين هنا تصرفوا وفق التجربة الحديثة غير المضمونة ، التى لم يفتأ القوم يطلقون عليها اسم «الخطة المرسومة أو التنظيم» .

٨ — شيوعية زراعية لا تقوم على تنظيم

وقبل أن نسوق الأمثلة على سياسة التخبط فى المشروع السوفيتى لفترتى السنوات الخمس من ١٩٢٨ — ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ — ١٩٣٧ ، يجب أن نؤكد أن الحادث الرئيسى فى الاقتصادى الروسى والحياة القومية الروسية فى الفترة الأولى ، لم يكن برنامج السنوات الخمس أو تقدم الصناعة الروسية ، ولكنه كان شيوعية الزراعة . وتلك حركة لا صلة لها بالخطة المرسومة أو التنظيم مطلقاً ، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة ، دون أن يضعوا لها خطة ، ولكنها نتيجة للبرنامج المرسوم .

وربما كانت هذه هى الكارثة العظمى التى منى بها الروس فى هذا العصر

الحديث ، فقد دخلت الزراعة رغم مطالب تروتسكى فى البرنامج دخولا آليا لم يكن مرسوماً من قبل ، فالمساحات الزراعية التى خضعت للشيوعية كانت ٢ ٪ من مجموع الأراضى فى مستهل مشروع السنوات الخمس الأولى ثم وصلت إلى ١٨ ٪ فى نهايته ، أما بقية الأراضى فقد ظلت على حالها القديم . وقد أدهش القائمين على تنفيذ البرنامج أن تقفز هذه النسبة إلى ٣٠ ٪ فى بداية السنوات الخمس الثانية ، وإلى أكثر من ٦٠ ٪ فى عامها الثالث . وكم من محاولات بذلت أثناء ذلك لتفادى انحدار الأراضى إلى الشيوعية ، ولكنها أخفقت .

ومن المحقق أنهم صوروا للعالم شيوعية الأراضى على أنها نجاح باهر لم تتطاول إليه آمالهم ، والواقع أنها كانت وبالا على الناس الذين مُنوا بها ، فكم من أناس أرداهم الجوع ، وكم من أناس قتلوا ! وليس من طائل فى أن نناقش عدد ضحايا هذه العملية طبقاً للاحصاءات المتواضعة أو التقديرات الغالية لنثبت أيهما صحيح . فالمصادر السوفيتية لا تنكر استئصال طائفة الكولاك ١٩٢٩ — ١٩٣٠ (وهم اصطلاحا الفلاحون الأغنياء الذين يملكون بقرتين فأكثر ، ويستخدمون عمالا ، ولكنهم فى الواقع كل من عارض شيوعية الأرض) كما أنها لا تنكر المجاعة التى دُفِع إليها دفعاً زراع أوكرانيا وغيرها من الأقاليم الواسعة ١٩٣١ — ١٩٣٣ .

وبعد هذه السنين المفجعة التى اقترنت بشيوعية الأرض ، اتضح أن الزراعة الروسية لم يعد من اليسور معالجتها على تلك الطريقة الماركسية البسيطة التى ضللت المنظمين الروسيين فى بادىء الأمر . إذ وجد — بالإضافة إلى المشكلة القائمة ، وهى التفكير فى أفضل الطرق لفرض الضرائب على السكان الزراعيين — أن هناك مشاكل أخرى تتطلب علاجا حاسماً ، تلك هى

الجهود الفنية والإنسانية المراد حشدها من أجل زيادة الإنتاج الزراعي .

وتناول الروس مشاكل الزراعة على أساس التجريب والارتجال ، لا وفقاً لخطة موضوعة . ولا نستطيع هنا أن نخوض في قصة استخدام الآلات الميكانيكية في المزارع الحكومية ، ثم إخفاق هذا المشروع ، وقصة التجارب العديدة التي أجريت في الوحدات الزراعية التي صبغت بالشيوعية ، وقضى على التقاليد التي كانت سائدة بين الفلاحين الروسيين المتأخرين فأصابوا بها نجاحا وتوفيقاً ، وكان لزاما أن تخلق مكانها تقاليد لا أساس لها ، وقد دفع الشعب الثمن غالياً .

وهل نستطيع أن نعرف على وجه التحقيق لماذا كانت الخطط المرسومة للصناعة عاملا في الإسراع بشيوعية الزراعة ؟ نجد أولا أن تقدم الصناعة تقدما فجائياً غير طبيعي ، أدى إلى الإخلال بالتوازن الذي كان للسوق إبان سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة . وربما كانت الهوة سحيقة بين الأسعار الزراعية المنحطة والأسعار الصناعية المرتفعة قبل البرنامج ، ومع ذلك كان التبادل بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي معقولا إلى حد ما . وكان تحول الإنتاج تحولا إجبارياً عن سلع الاستهلاك إلى انتاج ضخم من السلع الأساسية الكبيرة ضربة قاضية على السوق .

وبعد أن قضت الخطط المرسومة على السوق قضاء تاما للمرة الثانية — كما حدث قبل إقرار السياسية الاقتصادية الجديدة إبان كفاح الاشتراكية — نجد أن عمال الصناعة ينمو عددهم بتأثير التنظيم الموضوع فتتولى الحكومة إطعامهم . وأثبتت التجارب إبان برنامج السنوات الخمس أن عدداً يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ مليوناً من الوحدات الزراعية الفردية تعذرت

تغذيته . فكان من الضرورى إخضاع الزراعة للأداة الحكومية ، مثلها فى ذلك مثل الصناعة ، فكانت الجماعية الشيوعية أسلوب سيطرة الحكومة المركزية . زد على ذلك أن الوسائل الحية للانتاج كانت قد هبطت إلى العشر فى ظل هذا البرنامج ، فبدت شيوعية الأرض لازمة من الوجهة الفنية لتسخير كل الوسائل الزراعية السوفيتية والجرارات والنقابات . على أن تطبيق نظام الجرارات فى الزراعة الروسية عن طريق استخدام ستة آلاف محطة لهذا المشروع كان فى الواقع نتيجة لتحطيم الثروة الحيوانية التى لم يعمل حسابها فى التنظيم . (وكانت بالإضافة إلى النقل تمد السكان باللحم والجلود ومخصبات الأرض) كما كان نتيجة للنظرية التى تغنوا بها ، وهى إخضاع الزراعة للأساليب الصناعية .

فكأن العوامل السياسية والاقتصادية والفنية نشطت مجتمعة يشد بعضها من أزر بعض ، لإقرار نظام المركزية فى الاقتصاد القومى فى روسيا . فتركزت الزراعة الروسية نتيجة لذلك فى حوالى ٥٠٠,٠٠٠ مزرعة شيوعية . وكان منطق التنظيم لا بد أن يسير فى مجراه رغم إرادة المنظمين ، لأنهم لم يحسبوا له حساباً فى الخطة التى رسموها من قبل ، وخيِّل للمنظمين أن الرجال والأمور سوف تسير حرة فى الطريق التى رسموها فى خططهم ، ولكن معنى هذا لن يعدو كبت الحرية حتى تستحيل إلى أوامر ، وتصبح هذه الأوامر عامة شاملة . فتضاءلت الطبيعة البشرية أمام القوة القاهرة !

٩ — الوصول إلى الرأسمالية وتخطيها :

والآن نتناول النتائج الإيجابية للتنظيم السوفييتى . اتجهت صيحة السوفييت نحو « الوصول إلى مستوى الصناعة الرأسمالية والتفوق عليها »

ولم تردد الدعاوة السوفيتية شيئا مثل ترديدها هذا الهدف الأسمى . وما كاد ينقضى برنامج السنوات الخمس الأولى ، حتى أعلنوا وصولهم إلى هذا الهدف فى بعض فروع الصناعة ، وحقيقة الأمر أنهم لم يصلوا حتى إلى الشطر الأول من هذا الهدف فى أية ناحية .

ولن نستطيع الحصول على موازنات صحيحة بين الأرقام التى بنوا عليها المشروع والأرقام التى أسفر عنها ، ذلك أن عدم ثبوت قيمة الروبل — وهذا إحدى نتائج السياسة المالية السوفيتية — يفسد مثل هذه الموازنات . وثبتت قيمة الروبل من الوجهة النظرية إبان السياسة الاقتصادية الجديدة ، بمقتضى إصلاح نظام العملة سنة ١٩٢٤ . ولم يعترف رسميا بعد ذلك بهبوط قيمته ، ولكن التحديد الرسمى لسعر الروبل لم يكن ذا أثر عملى فى الداخل أو فى الخارج . وتبع ذلك أنهم اعتمدوا فى الاحصاءات السوفييتية لنتائج المشروع على قيمة الروبل سنة ١٩٢٦ . فهل معنى هذا أن القوة الشرائية للروبل زادت بعد هذه السنة نتيجة لخطة مرسومة ؟ الحق إن مشروع السنوات الخمس قرر إنقاص الأسعار بنسبة ثابتة فى كل سنة من سنوات المشروع حتى يصل هذا النقص فى نهاية المدة إلى ٢٠ ٪ فى المتوسط . فكان يجب أن تنقص تكاليف الإنشاء الصناعى بمقدار ٥٠ ٪ والواقع أن تكاليف البناء وغيره لم تنقص بمقدار ٥٠ ٪ أو بأية نسبة أخرى ، ولكنها ارتفعت بسرعة ، وبشكل يحفظ التوازن بينها وبين هبوط النقد السوفييتى ، ذلك الهبوط الذى لم يخضع لقاعدة .

وليس بنا من حاجة إلى أن نعرض بالتفصيل إلى بعد النتائج المالية عن الحقيقة . فكلما بدأ تبدل فى نوع من النقد ، أو سعر من الأسعار ، أو بند من بنود الميزانية ، اختل الوضع فى سائر أنواع النقد والأسعار وبنود

الميزانية ، وكان فى هذا من الفوضى ما فيه . وحدث فى الروسيا — كما حدث فى اقتصاديات الدول الدكتاتورية إبان مشروع السنوات الخمس ، أن الروبل لم يكن له قيمة واحدة ، أو مقدرة شرائية واحدة ، فى أى وقت من الأوقات . بل كانت قيمته متغيرة تبعا للأوامر الإدارية ، أو التجارب الاجبارية ، أو التمييز بين طوائف الباعة والمشترين وهكذا ، ولم يكن للتبادل فى السوق دخل فى تحديد هذه القيمة قط ! ولم تلغ النقود ، أو لم يتحقق حلم لينين فى إلغائها . حتى إبان سنى التنظيم والخطط المرسومة . ولكن السلطة القائمة فى البلاد استبدت بقيمتها كيف شاءت .

وفى مستهل عصر التنظيم ظهر أن الروس لم يُؤتَوْا من الخبرة فى النظم الدكتاتورية المالية مثل ما أوتى الألمان النازيون فيما بعد ، فتعذر عليهم أن يفهموا كيف يحافظون على الأسعار والأجور بمعزل عن السلطة السياسية المطلقة التى يتمتع بها المنظمون . وكان من نتيجة هذا أن مرت المالية السوفييتية فى أزمات مرهقة ، ورغم ذلك لم يحدث الانكماش الذى كان مرتقبا ، بل حدث تضخم جبار فى سنة ١٩٣٠ ، ولم تستطع الضرائب تغطية الخطة المرسومة ، ولو أن هذه الضرائب تعددت بشكل أثار نقد الاشتراكيين فى الدول الرأسمالية ، فمن قروض جبرية إلى ضرائب على المبيعات إلى غير ذلك .

ولم يكن ثمة حاجة إلى عذر يبررون به فرض ضريبة على أجور صغار العمال ، طالما كان كل شىء ذاهبا إليهم من الوجهة النظرية ، عن طريق الخدمات الاجتماعية العامة . وهل حقا كان كل شىء يذهب إليهم ؟ الحق إن المعين الأساسى للمالية السوفييتية أصبح بالتدريج محصوراً فى طبقة الفلاحين ، وهم جمهرة الشعب الروسى . وسواء كانت الضرائب على شكل أشياء مطلوبة

للجيش ، أو للمخازن السوفييتية فى المدن ، أو الفرق بين الإنتاج الزراعى الرخيص والإنتاج الصناعى ذى الثمن الباهظ ، أو الفرق بين الثمن البخس الذى تدفعه الحكومة ثمنا للحاصلات الزراعية والسعر المرتفع الذى تبيعها به لسكان المدن ، محتفظة بالربح لنفسها — نقول إنه مهما كانت الطريقة التى تحصل بها الحكومة على الأموال ، فإن تمويل « التنظيم السوفييتى » واقع على عاتق الفلاحين .

والواقع أن المالية السوفييتية أحيطت بكثير من الغموض والإبهام والتعقيد بشكل يتعذر معه تدوين تاريخ صحيح لها . ولكن ليس من سبيل إلى إنكار التضخم الذى حدث بين عامى ١٩٢٨ ، ١٩٣١ ، وكان من نتيجة ارتفاع الأسعار بلا هوادة ، وأنهم التجأوا عند ذلك إلى إصدار أوامر مطبوعة على نطاق واسع ، أن حاولت السلطات الغاضبة ، فى إصلاح سنة ١٩٣١ الاستفادة من الأرقام فى الخطط الموضوعة والميزانيات . ولما ذهب كل تنظيم مالى أدراج الرياح ، تقرر أن يقوم كل مصنع ببيان حساباته بدقة مع تحديد فائدة ما . وفى هذا العامل الجديد الذى أدخل على الاشتراكية وهو « عامل الربح » لم يكن هناك من شىء غير رأسمالى اللهم إلا انعدام الحرية فى النجاح أو الفشل . وكان من نتيجة ذلك القرار أن مدير المصنع أو مهندسه الذى أخفق فى تطبيق « عامل الربح » بشكل منتج ، دفع حياته أو حريته ثمناً لإخفاقه ، كما عاد هذا بأسوأ النتائج على حالة عمال السوفييت . ولكن الذى نستطيع أن نقول هو أنه لم يكن هناك أى انسجام بين الأرقام التى بنى عليها المشروع ، وبين الودائع وما إليها من عمليات .

وإذا كان لنا أن نعلم من التقارير الرسمية لمشروع السنوات الخمس الأولى ، أن مجموع ما أودع من أجل الصناعة وتوليد الكهرباء كان يجب

أن يصل إلى ٢٠ مليار روبل ، على حين أنه بلغ ٣٠ ملياراً ، فنحن إذن قد أخطأنا التقدير بنسبة ٥٠٪ ، والمسئول عن ذلك هو جهلنا بحقيقة الودائع والنتائج . وإذا قسنا النتائج بقياس الكميات فقد نصل إلى ١٠٠٪ بالقياس إلى أرقام الخطة المرسومة فى البترول ، وإلى رقم معقول فى الفحم والجرارات (وهنا تواجهنا مسألة نوع الإنتاج) . ويصل الرقم إلى السدس بالنسبة للزنك ، والخمس بالنسبة للفوسفات ، والنصف فى الخشب والطوب وإنتاج الأسمنت ، وأكثر من ذلك بقليل فى الصلب . ورغم هذا نراهم فى سنة ١٩٣٢ — أى بعد انقضاء أربع سنوات وربع سنة على مشروع السنوات الخمس الأولى — يعلنون نجاحهم فى تحقيق ٩٣٪ من الخطة المرسومة كما يعلنون أنهم كادوا يصلون إلى هدفهم فى بلوغ مستوى الإنتاج الرأسمالى والتفوق عليه .

ولسنا فى حاجة إلى تكرار القول بأن هذه النسب التى يقاس بها النجاح أو الإنجاز ، من شأنها أن تجعل الخطة الأصلية أمراً مرذولا ، فالذى حدث فى أخريات هذه الفترة هو أنه وجدت معامل لم تكن وليدة التنظيم ، على حين أقرت الخطة معامل لم تخرج إلى حيز الوجود . وقد أنتجوا بضائع مختلفة أنواعها وكمياتها وصفاتها . وهكذا كانت سخرية القدر من الخطط التى يرسمها الإنسان . وهناك قصص ثبتت صحتها عن أن حوانيت مدينة كبيرة زخرت فجأة بالأحذية والمعاطف ، وكأنما أعدت كلها للأقزام ، وعن أن عدداً ضخما من الجرارات ترك ليصدأ فى الحقول ، لحاجته إلى بعض المسامير التى لم يتيسر الحصول عليها لمسافة مئات الأميال . أضف إلى ذلك مصاعب النقل ، وقصص الاعتصاب وأعمال العنف التى طالما تعرض لها المنظمون .

ومن أراد أن يعرف شيئاً عن حقيقة الجو الذى ساد فترة مشروع السنوات الخمس الأولى ، فعليه أن يقرأ وثائق الإضراب العام ، وما جرى بشأنه من محاكمات بين ١٩٢٨ و ١٩٣٣ ، وليقرأ عن حركة التطهير الكبرى التى تناولت البلاشفة أنفسهم ، والتى ابتدأت فى عام ١٩٣٤ . ففى كل هذه النبأ اليقين عن الفشل وسوء الحظ وسوء التقدير ، وتناقض الأغراض ، وانعدام الثقة والبغضاء ، وكل أولئك كان فاشياً فى طبقة المنظمين . وليس يشك عاقل فى أن هؤلاء « الخونة والسفهاء » من البلاشفة القدامى أنفسهم كانوا يؤمنون بالقضية التى عاشوا من أجلها ! ولا يمكن أن تحمل اعترافاتهم إلا معنى واحداً ، هو أنهم ، حتى النفس الأخير ، أخلصوا للثورة البلشفية فأحنوا رؤوسهم طائعين للسيد المنتصر ، الكفيل بتحقيق الاشتراكية ، فى المستقبل أو تحقيق تنظيم أكثر إنتاجاً من هذا . على أن مصيرهم كان فى الواقع مأساة أليمة . إنهم لم يذهبوا ضحية القسوة السياسية ، ولكنهم ذهبوا ضحية التنظيم الاشتراكى ، وإن سقوطهم ليعتبر إخفاقاً للخطة المرسومة .

١٠ — مشروع السنوات الخمس الثانية :

ورغم كل ما أسلفنا لك عن المشروع الأول ، فقد أعقبه مشروع السنوات الخمس الثانية ، فسار الإنتاج الصناعى شوطاً بعيداً منتجاً أيضاً ، وفى سنة ١٩٣٧ ، وهو آخر أعوام المشروع الثانى ارتفع إنتاج الصلب من ٦ ملايين من الأطنان سنة ١٩٣٢ إلى ١٧,٧٠٠,٠٠٠ ، والبترول من ٢١,٣٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٤٠٠,٠٠٠ وتوليد القوى من ١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٣٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كيلو واط ، ونسيج القطن من ٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر ، والأحذية من ٨٤,٧٠٠,٠٠٠ إلى

١٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ، وهكذا . وكانت الزيادة الكبيرة نسبيا فى سلع الاستهلاك الفردى — لا فى السلع الثقيلة الرأسمالية — مطبوعة بطابع السياسة السوفييتية فى مستهل المشروع الثانى .

وأحدثت سنوات الفقر المدقع التى أعوز الناس خلالها أبسط ضروريات الحياة تأثيرا كبيرا فى المدن والقرى ، مما اضطر المنظمون معه إلى إحداث أمر ما لإحياء الروح المعنوية ، وإذكاء الحماسة التى اقترنت بقيام مشروع السنوات الخمس الأولى . ولكنها خبت فى أثنائها . وبينما كان أحد الاقتصاديين السوفييتين يشيد فى مقدمة المشروع الأول من الاستهلاك القانع الذى لا يتطلع إلى الكماليات ، رغبة منه فى توجيه القوى الإنتاجية إلى إنتاج البضائع الرئيسية ، نجد أن مشروع السنوات الخمس الثانية يركب متن الشطط فى الإسراف ، فتطغى عليه الرغبة فى التمتع بالكماليات ، ويبيح القانون معارض الجمال وأحدث أزياء النساء . فزاد دخل الممثلين والأدباء والفنانين والراقصات إلى حد مدهش يربى بكثير على أجور العمال . وأخيرا فى سنة ١٩٣٥ بعد ثمانية عشر عاما من قيام البلشفية ، وسبع سنين من التنظيم ، ألغيت بطاقات الخبز فى هذه البلاد التى جعلت منها الطبيعة أغنى دولة زراعية فى أوروبا .

وأسرف مشروع السنوات الخمس الثانية فى التنظيم إسرافا بَعُدَ به عن الحقائق ، وبخاصة فى سلع الاستهلاك الفردى ، فقام المشروع بإنتاج ٥,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر من القطن و ١,٢٠٠,٠٠٠ طن من اللحم لتوزيعها على سكان المدن ، ١,٢١٦,٠٠٠ طن من الصابون ، وذلك بدلا مما أنتج فعلا فى سنة ١٩٣٧ وهو ٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر من القطن و ٨١٢,٠٠٠ طن من اللحم و ٤٩٥,٠٠٠ طن من الصابون ، وهكذا . . .

أما الصناعات الثقيلة فلم تتأخر كثيرا عن الحد الموضوع لها فى المشروع الهم إلا فى إنتاج القاطرات ، فقد نقص إلى ١٥٦٧ بدلا من ٢٠٩٠ ، كما نقص عدد عربات الشحن إلى ٥٩ ألفا بدلا من ١١٨ ألفا .

على أن مشروع السنوات الخمس الثانية لم يستطع تحقيق ما وعد به من سد حاجة المستهلكين . فان بضائع الاستهلاك هبطت هبوطا شديدا إبان المشروع الأول ، كما أن المنظمين قضوا فى هذا النطاق قضاء تاما على كثير من الحرف التقليدية التى كانت توفر الغذاء والكساء لسواد الشعب . فجاء المشروع الثانى ضغثا على إبالة . كما أن رداءة النوع فى الإنتاج السوفييتى أفقدت الكميات الهائلة المنتجة قيمتها . وبعد عشر سنين بقى الشعب الروسى أقل شعوب العالم غذاء وكساء إلى حد البؤس ، وأصبح ما يعانيه الفرد فى سبيل الحصول على هذا القسط المتواضع من الضروريات مضرب الأمثال .

١١ — دكتاتورية صغار العمال

ونجح البرنامج السوفييتى فى إقامة صرح دكتاتورية الدهماء ، وعلى هذا حقق الوعد الأساسى الذى تضمنته مشروعات السنوات الخمس . والواقع أن طبقة الدهماء أصبح لها من ضخامة الكيان ووفرة العدد ما تفخر به . ففى أقل من خمسة عشر عاما زاد عددهم من مليون فى سنة ١٩٢١ ، إلى تسعة ملايين فى سنة ١٩٢٧ و٢٥ مليونا فى سنة ١٩٣٦ . فكيف كان حال هذه الجماهير فى ظل دكتاتورية هم القائمون عليها ؟ .

وهنا مرة أخرى لا نشهد نجاحا منظما يقوم على خطط ، بل نرى تجارب تسبح فى الفوضى . فقضيت السنون وبذلت الثروات وضحيت سعادة الإنسان ، كل أولئك جريا فى ناحية واحدة ، حتى إذا ما انتهوا منها عادوا أدراجهم

إلى مابدأوا أول مرة ، علهم يدركون شيئا غير الذى أدركوا ، أو يتركون الأمور تجرى فى أعنتها . ونجد فى حياة الأسرة مثالا لهذا التخبط . فقد حدث أولا أن تحرر الناس من المعتقدات الخاطئة التى سادت الطبقة الوسطى من قبل ، فأباحوا حرية الطلاق وحرية ضبط النسل ، حتى إذا ما عمت الخطط المرسومة للانتاج المدن والقرى ، استنفدت تلك الخطط معين الآدمية الروسية فعادوا إلى سن قوانين صارمة للزواج ، وفرضوا العقوبات على الإجهاض ، بالاضافة إلى التدخل المتزايد من جانب الشرطة الروسية .

أما التجارب فى نطاق التعليم فكانت مما يطرب له محبو التجديد . ولكن الطريق الذى سلكته هذه التجارب سار فى الواقع من الجديد إلى القديم ، ورجع القهقرى من بداية مبشرة بالنجاح حررت الأطفال والتلاميذ من كل قيد ، إلى النظم العتيقة البالية ، إلى نظام عسكرى بحت فى المدارس بعد أن تبين من الإحصاءات أن «محو الأمية» لم يضمن للتلاميذ السوفيتيين تعلم القراءة والكتابة والحساب . وقد اضطلع بهذا العمل الحزب الشيوعى ، وبخاصة جماعة شباب المفاجآت التى كانت تنتظم مليونا من الشبان اليقظين . ويصف الذين شاهدوهم مبلغ الحماسة التى سادت روحهم المعنوية المتوثبة . ولكن نظرة نزيهة فاحصة تكشف لنا عما كان يقاسيه الأفراد دون مبرر ، مما يقترن عادة بهذه الطريقة الخشنة فى معالجة الفرد .

ومهما يكن من أمر نجاح البرنامج السوفيتى أو إخفاقه ، فمن المحقق أنه منح السوفييت دستور سنة ١٩٣٦ المقترن « بالعهد الأعظم للعمل» . ألم تكن حقوق العمال فى روسيا السوفيتية أعظم اعتباراً منها فى أية دولة رأسمالية أخرى ؟ قد يكون هذا ، ولكن الذى حدث فى نفس هذه السنة أن اتحادات العمال التى تكونت إبان صراع القيصرية سلبت حريتها الذاتية ،

وأُجْبِرَ على الانتحار ، زعيمها ومنظمها طوال العصر السوفيتي ميشيل تومسكي ، وحتى هذا الوقت كانت شئون العمال في ظل الإدارة السوفيتية في قبضة ثالوث مكون من ممثل الاتحاد ، ومدير المحل ، وقوميسير العمل السياسي . وكان مركز السيطرة في هذا الثالوث في تحول مستمر ، ولطالما اتحد اثنان ضد الثالث ، وكانت الغلبة للأقوى . وأصبح العمال في قبضة السلطة السياسية وهيئة إدارة العمل . وأثبتت التجارب أن القوة وحدها — لا الحريات — ألزم في تنفيذ الخطط والدساتير والعهود . فكيف استعملت هذه القوة ؟

وبدأ تاريخ البرنامج السوفيتي بتحديد ساعات العمل بثمان ساعات في اليوم ، على نحو ما كان سائداً في العالم ، ثم أنقصت إلى سبع ساعات سنة ١٩٢٧ . واعترف دستور ١٩٣٦ الديموقراطي بهذا الحق من حقوق المواطن السوفيتي . وفي سنة ١٩٢٧ أيضاً اصطنعوا بدعة سياسية كان لها سحرها في النفوس . وهو إجراء أرادوا أن يتساموا به عن كل ما وصلت إليه دول الغرب ، وهو ما يسمونه أسبوع التناوب «نبرريوكا Nepreryuka» وهو أسبوع متصل يتكون من خمسة أيام لا سبعة ، يتناوب فيها العمل على فترات مستمرة طولها سبع ساعات ، مع إلغاء أيام الآحاد ، على أن يتناوب الراحة خمس العمال كل يوم . وكثيراً ما اختلف يوم الراحة للعامل عن يوم الراحة لزوجه وأولاده . وقد أبطلت هذه البدعة العجيبة غير مأسوف عليها في سنة ١٩٣١ .

١ وفي ١٩٣٥ حول معظم العمال إلى الاشتغال أربعين ساعة في خمسة أيام يكون سادسها عطلة تامة . وأخيراً في سنة ١٩٤٠ عادوا إلى العمل بنظام

الأسبوع الرأسمالى القديم ، المكون من سبعة أيام ، مع تحديد ساعات العمل بثمان فى اليوم .

وقد نص الدستور على أن التغيير فى ساعات العمل من سبع إلى ثمان ، لا بد أن تقره أغلبية الثلثين فى مجلسى الاتحاد السوفييتى . ولكن أمراً حكومياً ذال هذه العقبة بمهارة وحذق . وخفضت أجور العمال منعا لزيادة دخلهم . وفى ظروف الحرب أجبر العمال الروس على العمل من عشر ساعات إلى اثنتى عشرة ساعة يوميا لمدة سبعة أيام . وإذا قلنا « أجبر » العمال فانما نقصد الإجبار بمعنى الكلمة . فقد أصدرت الحكومة الروسية أمراً يقضى بأن العمال وأصحاب العمل الذين «ينصرفون عن المشروعات والنظم انصرافا متعمداً من تلقاء أنفسهم » يتعرضون للوقوع تحت طائلة العقاب الصارم . وكانت العقوبة التى تفرضها محاكم الشعب هى إجبارهم على العمل الشاق لمدة ستة أشهر فى المكان الذى كانوا يعملون فيه مع حرمانهم من ٢٥ ٪ من أجورهم .

ولزيادة القدرة الفنية عمدت الدعاوة الروسية إلى وسيلة أخرى ، وهى تعيين رئيس على كل عدد معين من العمال ليلهبهم ويحفزهم إلى العمل ، وهو ما يسمونه Stakhanovite . وبعد أن خفت حدة الحماسة التى تجلت فى مستهل مشروع السنوات الخمس الأولى ، تهذبت فى كنف الصناعة الروسية ، طريقة تقدير الأجور على أساس القِسْطع ، وهى الطريقة التى كان يندد بها ويبغضها كارل ماركس . وسميت فيما بعد طريقة تيلور الأمريكية ، فهاجمها كثير من الاشتراكيين المحدثين الذين تناولوا مثالب الرأسمالية . وفى سنة ١٩٣٥ انتهت هذه الطريقة إلى ابتداع « السرعة الزائدة » فى العمل فى ظل نظام « رئيس العمال » سالف الذكر . وفى هذا المضمار سجل عمال

المفاجآت رقما قياسيا اتخذ مقياساً للعمل ، وكانوا يتقاضون أجوراً ضخمة ، بلغت أضعاف ما كان يمكن أن يحصل عليه زملاؤهم العاديون . وكان من نتيجة ذلك أن قُتل « رؤساء العمال » بيد زملائهم اليائسين من بلوغ هذا الحد فى العمل . كما تحطمت الأداة الميكانيكية نتيجة لإرهاق الرجال والآلات معا ، ولكن الصحافة الروسية ظلت لعدة سنين تشيد من جهود هؤلاء الأبطال المبرزين فى عالم الصناعة .

وكيف كانت جمهرة الأمة الروسية فى ظل هذه التجارب ؟ لقد كانت هناك حقوق دستورية جديرة بالثناء : منها ثمانية أسابيع عطلة بأجر ، بعد وقبل الولادة للأمهات من العاملات .

ومن هذه الحقوق أيضا منح إجازات بأجر لجميع العمال ، (ولكن التمتع بالأماكن التى تقضى فيها الاجازات عادة أصبح بالتدريج مقصوراً على الموظفين وعمال المفاجآت) ومنح التعليم العالى المجانى للموهوبين ، ومنحت مخصصات شهرية للكثير منهم ، ولكن ألغى هذا الحق سنة ١٩٤٠ ، وفرضت المصروفات على التعليم العالى . ووجدت المستشفيات العظيمة والخدمة الطبية بالمجان فى كل القاطعات .

ويبدو أن نسبة المواليد فى روسيا ظلت مرتفعة فى الريف ، وقد رحبوا بازدياد عدد السكان ، ثلاثة أو أربعة ملايين فى السنة ؛ على اعتبار أنه رمز لحيوية النظام السوفيتى . وكانت نسبة الوفيات على وجه التقريب ١٨ فى الألف سنة ١٩٣١ (وكانت فى انجلترا وويلز ١٣,٣) . وكان يجب أن تكون نسبة الوفيات فى الروسيا ضعف ما هى عليه فى أوربا ، إذا أخذنا بمتوسط السن الأكثر انتشاراً فى روسيا بالقياس إلى ما هو عليه فى دول الغرب . وتنبأوا بأن عدد السكان سنة ١٩٣٧ سوف يصل إلى ١٨٠ مليونا ،

ولكن لم يصل إلى هذا الرقم ، فإن الإحصاء الجديد الذى أمر بإجرائه سنة ١٩٣٩ جاء فيه رسمياً أن عدد السكان ١٧٠ مليوناً .

وهل قضى التنظيم السوفييتى قضاء تاما ، على الأقل ، على علة الرأسمالية الحديثة : « التعطل » ؟ حقا فعل ، بل على العكس كان القلق الشاغل للمنظمين فى كل وقت هو قلة العمال . ولكم شكا ولاة الأمور من عدم الاستقرار ، ومن النزعة إلى الهجرة بين العمال ، لأن الملايين منهم كانوا يضربون فى طول البلاد وعرضها . وقلّ — نتيجة للهرب والتغيب — عدد العمال الذين يشتغلون بالفعل . فهل يمكن أن يقال إن هؤلاء المهاجرين تعطلوا عن العمل بمحض اختيارهم ؟ أو أن هذا حكم أصدره العمال السوفييتون بأن شروط العمل فى المصانع انحطت دون الحد الأدنى الذى يمكن احتماله (وقد ينطبق هذا بصفة خاصة على المساكن فى المجموعات الجديدة) ؟ إن التعطل فى ظل أى وضع اقتصادى ، يتوقف من الوجهة النظرية ، على مدى ملاءمة ظروف العمل للعمال . فإذا لم يكن ثمة حدود موضوعة ، فإن معظم العمال المتعطلين يشتغلون أيام الكساد الرأسمالى . ولم يكن شىء من هذه الحدود فى الاتحاد السوفييتى ، بل أصبح التعطل ترفا عزيز المنال . وكان نهم التنظيم السوفييتى فى طلب المزيد من ملايين العمال نهما لا يستطيع معين الأمة الروسية إشباعه . وعلى ذلك كانت الخطوة التالية للقضاء على التعطل هى فرض العمل الإجبارى والقضاء على حرية العامل فى التنقل .

١٢ — الأزمات والخوف والغموض والحرب

إن المسئول عن جنوح التفكير إلى « خرافة التنظيم » إنما هو دورة التجارة الرأسمالية ، وما قيل من تعاقب الانتعاش القصير والكساد المرير

عليها . وقد شهد تاريخ الاقتصاد السوفييتي في فترة تزيد على العشرين عاما ، سلسلة من الأزمات التي حطمت جزءا من الأمة تحطيما ماديا واستنزفت ثروتهـا ، بالاضافة إلى إرهاق الكيان السياسي والحربي والفني ، ذلك الكيان الذي يقوم على عناصر مستنيرة رشيدة ، في أمة هي في مسيس الحاجة إلى هذه العناصر بعينها . ولا توجد ثمة دولة رأسمالية في هذه الفترة التي اضطرب فيها التوازن الدولي ، مرت بأزمات يمكن أن تقاس بهذه الأزمات التي قاستها الروسيا .

ولو أبيح النقد العام في فترة التنظيم لكان فيه خطر كبير ، ولذلك كان من الواجب إخفاء كل التفاصيل المتعلقة بالمشروع عن الجمهور في داخل روسيا وخارجها ، وقطعت العلاقات بين روسيا وبين العالم الرأسمالي بالتدريج ، وقطعت الإعانات الصناعية الكثيرة التي كانت تمنح دون مقابل لبعض الرأسماليين الأجانب ، لا إبان السياسة الاقتصادية الجديدة فحسب ، ولكن إبان مشروع السنوات الخمس الأولى بصفة خاصة (ويظهر أن المنظمين كانوا يرون حينذاك بعض النواحي النافعة في رأس المال الأجنبي) وكان في الروسيا ألوف من الاخصائيين ومهرة العمال ، فكان أمامهم أن يختاروا بين أمرين : النزوح عن البلاد أو التجنس بالجنسية السوفييتية ، على ألا يروا العالم الخارجي مرة أخرى ، وغادر مراسلو الصحف الأجنبية روسيا واحدا فواحدا ، بعد أن عقد الخوف ألسنة الجماهير ، فسكتت عن الافضاء بشيء ، فحرم هؤلاء المراسلون من الأدوات التي كانت ضرورية لهم في أداء مهمتهم .

وفي أخريات العقد الرابع من هـذا القرن ، ظهرت في المكتبات الأمريكية اعترافات مؤثرة عن حقيقة الخطط الاشتراكية الموضوعة ، وهي آخر مايقدمه الملاحظون الخبيرون للعالم ليحكم على الشئون الروسية ، ولكن

خرافة الاشتراكية المنظمة بلغت من القوة مبلغا استفادت معه من إخفاء الحقائق إخفاء لا يجد النور إليه سبيلا ، أكثر مما استفادت من الدعاوة والنار التى أشعلوها حولها .

ويرى الكثيرون أن الامتحان النهائى لروسيا هو الحرب الحالية التى طال انتظارها إياها ، فلم تكف عن الاستعداد لها . ومن سخرية القدر بأنصار الدعوة الماركسية أن الروسيا لم تكن لتشن هذه الحرب ضد « الرأسماليين فى العالم » بل إنها — على العكس — اتحدت مع الرأسمالية ضد « اقتصاد اشتراكى » منافس لها . وإنه ليعرونا الخجل أن نشير إلى الاعتبارات الاقتصادية فى هذه الحرب .

ومنذ اللحظة الأولى وضعت الروسيا الخطط استعدادا للحرب أكثر من أى شىء آخر ، ومن ثم يعتقد بعض الناس أننا نستطيع الحكم على التنظيم السوفييتى بمعيار واحد ، هو النجاح أو الاخفاق فى الحرب .

لقد كان الجيش الأحمر مركز جهود الصناعة الروسية منذ الحرب الأهلية . وإذا كانت ألمانيا النازية قضت فى التسلح ستة أعوام ، فقد أتيح للروسيا ثلاثة أمثال هذه المدة . وقضى على الملايين فى القارة الروسية التى تعد من أغنى الأقطار ، أن تجوع وأن تعرى وأن تحرم وسائل الحياة المادية . أما الجيش الأحمر فقد توافرت له أسباب العناية والخدمة طوال هذه الفترة ، فكان فى استطاعة روسيا أن تعد جيشا من الطراز الأول ، وحقاً لديها الآن جيش من الطراز الأول ، ومهما يكن من أمر النقد الذى ينصب على النظريات السياسية والاقتصادية فى الاشتراكية الماركسية ، فإن زعماء الروسيا لم يخفقوا ساعة الاختبار النهائى فى إثبات عظمة بلادهم التقليدية . وتجلت فى الدفاع المجيد ضد هتلر — كما تجلت فى الحرب السالفة — البطولة والوطنية وقوة الاحتمال فى الأمة الروسية .

الفصل السادس

المعجزة الألمانية

١ — أعمال أربعة :

وثمة خرافة من خرافات عصرنا هذا ، هى المعجزة الألمانية ، وهى أسهلها إدراكا ، ولكن قل من يدركها . والتاريخ لا يقوم على عناوين المسائل ، ولكن هذه العناوين من شأنها أن تشوه التاريخ ، فهى تقتضب أو تضخم الحوادث المعقدة التى لا يعرف العالم عنها إلا خواتيمها المؤثرة ، دون أن يحاط خبراً بما اجتازت من تفصيلات خاملة ، غير مؤثرة ، غير مسرحية . ولا يمكن أن تطلق كلمة أنباء على ما يجرى فى الحياة اليومية . ولكن الأساس التاريخى الذى تقوم عليه حركات الأمم وأعمالها إنما تشكله الحياة اليومية الهادئة وما يجرى فيها ، تلك الحياة التى يتغير نسيجها فى كل يوم تغيراً لا نشعر به ، ولكنه يسير فى طريقه حتى يتبدل وجه الحياة تبدلا تاما أمام العالم الخارجى الذى تمسك بآرائه القديمة عن أمة ما ، حتى أفاق من سباته إثر صدمة عنيفة ، حين وقعت المعجزة .

وحقيقة المعجزة إنما هى بعث ألمانيا من جديد بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ . ولكن أحداً لم يفطن إلى كنه هذه المعجزة ، وسلم الناس تسليما بما أنجزته ألمانيا فى هذه الفترة القصيرة بعد انهيار ١٩٢٣ . وكما نجحت الدعاوة الروسية فى محو مآثر تاريخها قبل سنة ١٩١٧ ، أفلحت الدعاوة

النازية ، فى حذق ومهارة ، فى أن تمحو هذه الفترة من عقول المعاصرين . ومن الكتاب المعروفين كثيرون قصرت بهم عقليتهم حتى اعتقدوا فى صدق هذه الأباطيل الصارخة .

والسائح الساذج الذى زار ألمانيا أو روسيا لأول مرة لا بد يتأثر حقاً بما يشاهده . وقد أدخل فى روعه أن كل شيء حسن أمامه إنما هو ثمار النظام الجديد ، على حين أن كل قبيح مرذول تعذر التخلص منه ، إنما كان تراثاً عقيماً لماض شقى .

وقد يرمق العالم بعض معالم النجاح فى النظام الهتلرى على أنها معجزات . فصوروا هتلر عبقرية سياسية هائلة لنجاحه فى السياسة الخارجية . (ولكنهم وضعوا هر فون ريبنتروب فى مرتبة بسمارك السياسية ، فلا بد أن يكون هتلر شيئاً أسمى من بسمارك !) . أما النجاح الحربى فقد خلق من هيئة أركان الحرب الألمانية عصبة ، كل فرد فيها نابليون آخر . أما النجاح فى المسائل المالية فسحر دونه كل سحر ، أما النجاح فى ميدان الإصلاح الاجتماعى ، والقضاء على التعطل بصفة خاصة ، فكان بشيراً بنظام اقتصادى مثالى .

٢ — النجاح الدبلوماسى :

حقاً بلغت سلسلة الأعمال الباهرة للدبلوماسية الألمانية ، منذ سنة ١٩٣٣ حتى نشوب الحرب الحاضرة ، حد الإعجاز . ولم يكن وجه الإعجاز فى دهاء الدبلوماسية الألمانية ، ولكنه كان فى العمى والجهل والضعف الذى منى به سائر أفراد المباراة السياسية . إن الأمة الألمانية لم تقر أهداف هتلر فى السياسة الخارجية وتعضدها فحسب ، ولكن هذه السياسة فى الواقع استئناف دقيق للسياسة الخارجية التى لم تبغ ألمانيا عنها حياداً منذ

هدنة سنة ١٩١٨ . فمنذ اليوم الأول من إعلان الجمهورية الألمانية عقد الشعب الخناصر على التخلص من مظالم فرســاى . واحتج المستشارون الاشتراكيون والمحافظون والأحرار ووزراء الخارجية جميعهم ما وسعهم الاحتجاج . وفى سنة ١٩٢٢ وقع كالصاعقة على مؤتمر جنوة « اتفاق رابالو Rapallo » الذى فتح باب التعاون بين الدولتين المهيضتى الجناح . ولا تكاد هذه القنبلة التى رمى بها Walther Rathenan تكون أقل إثارة للاحساس والجزع من ميثاق هتلر — ستالين فى أغسطس سنة ١٩٣٩ .

ومنذ اللحظة الأولى اتجهت السياسة الخارجية الألمــانية إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

١ — التخلص من لجنة الرقابة الدولية التى يتعذر مع وجودها نشاط التسليح السرى .

٢ — تحرير أراضى الرين من الاحتلال العسكرى الأجنبي قبل أن ينتهى الأجل المضروب له فى معاهدة فرساى .

٣ — تسوية مشكلة التعويضات وديون الحرب .

والحق إن ألمانيا نجحت فى تحقيق هذه الأهداف الحيوية قبل أن ينصب هتلر رئيساً أعلى للدولة الألمانية فى ولهلمستراس . ذلك أن ألمانيا تخلصت من كل القيود البغيضة ، فى سنى الخزى والعار الأربعة عشر قبل «الثورة النازية» عام ١٩٣٣ .

ومؤرخو المستقبل الذين يناط بهم تسجيل انهيار الريخ الألمانى والأمة الألمانية بفضل غباء هتلر الدبلوماسى ، سوف يقدرون نجــاح الدبلوماسية الألمانية إبان عصر الجمهورية ، ذلك النجاح الذى أدركته بفضل الوسائل السامية ، وبفضل عطف متدفق شعر به العالم نحو ألمانيا ، فأعيدت لها حقوقها

كاملة ، على اعتبار أنها أمة محترمة فى مجموعة الأمم الأوروبية المتمدينة .

وفى كل مرحلة من مراحل صعود ألمانيا إلى هذا المستوى اللائق بها ، كان يعرقلها ويحط من شأنها ويسىء إليها هتلر وأعوانه . ومع كل هذا أصبحت ألمانيا عضواً فى عصبة الأمم سنة ١٩٢٦ ، واستدعيت لجان الرقابة الدولية حول هذا التاريخ ، كما غادر ألمانيا آخر جندى أجنبى سنة ١٩٣٠ ، وأوقف دفع تعويضات الحرب بمقتضى اتفاقية لوزان سنة ١٩٣٢ .

أما ما تبقى بعد ذلك من برنامج السياسة الخارجية فواضح لا يحتاج إلى دليل ، ونصت معاهدة فرساى على إرجاع إقليم السار إلى الريخ بالاستفتاء العام سنة ١٩٣٥ ، ولم يحلم أحد فى ألمانيا قبل هتلر بأن إقليم السار سوف يسلخ عن ألمانيا . ولم ينازع أحد فى أن سكان هذا الاقليم سوف يجمعون على الانضمام إلى الريخ ، بل إن حصول هتلر على ٩٠ ٪ من الاصوات يعتبر هزيمة لا نجاحاً . ولم يكن متوقعاً قط فى عصر الجمهورية أن يرفض ١٠ ٪ من السكان الانضمام إلى الريخ .

٣ — عودة التجنيد الاجبارى

وكانت الخطوة التالية أن أعلنت ألمانيا التجنيد الإجبارى فى مارس سنة ١٩٣٥ ، وأقبل الشعب على هذا فى حماسة وابتهاج ، وساد الزعم وقتئذ بأن هذا العمل كان خليقاً أن يصطنع منذ سنين ، وعلى الأمريكى أن يذكر معنى التجنيد العام فى ألمانيا ومعناه فى سائر الدول الأوربية . فمعناه فى أوروبا أنه نظام شريف ديمقراطى للدفاع عن كيان أمة مستقلة . ولعمرى إن أكبر أخطاء فرساى وأشدها خطراً ، هو فرض جيش محترف محدود على ألمانيا . ولا يوجد فى معاهدة فرساى نص يحمل طابع الإذلال البغيض

والتفريق الشائن غير هذا ، أما أن ألمانيا ، وهى أكبر دولة تعتز بتقاليدها الحربية فى القارة ، تحرم من وسائل الدفاع عن نفسها ، تلك الوسائل التى رخص فى التمتع بها لصغرى جاراتها ، وأن الأمة الألمانية الكبرى كان لزاما عليها أن تخضع لهذه القيود ، على حين أن ألبانيا ورومانيا ، ولتوانيا كانت تفخر بقوتها الحربية ، فهذا أمر تنظر إليه ألمانيا التى تعتز بكيانها وتحترم نفسها على اعتبار أنه حياد طارىء مؤقت عن مجرى التاريخ العام .

ولا يمكن القول بأن إقرار هتلر لسياسة التجنيد العام أمر ينذر بالاعتداء أو الشر ، ولكنه رمز ظاهر لاستعادة ألمانيا مركزها الدولى على قدم المساواة .

وينطوى هذا الخطأ الجسيم فى معاهدة فرساى على معنى أسوأ : ذلك أنه أدى منذ البداية إلى الحط من نفوذ الديموقراطية الألمانية الناشئة وقوتها . فالتجنيد الاجبارى فى الأمة مظهر لإرادتها السياسية ، وهو يعبر عن رأى الأغلبية فيها . ولكن الجيش المحترف أبعد ما يكون عن التيارات السياسية والعاطفية للأمة ، بل هو مَقْضىٌّ عليه بأن يكون بمعزل عن الشعب ، غريباً عنه . وقد يفجع الأمريكيون والبريطانيون بمثل هذا الضرب من التفكير ذلك أن الجيش فى أمريكا أو انجلترا لم يكن فى العصور الغابرة شيئاً مذكورا ، لأن أعرق الديموقراطيات الأوربية التى كان عليها أن تدافع عن حرياتها قروناً طويلة بحد السيف ، لم يكن الجيش فى نظرها إلا الأمة بأسرها مجندة . وكان جيش الريخ منذ نشأته الأولى قوة جبارة فى محيط الجمهورية الألمانية ، ولم يتمثل هذا الجيش يوما النظم الديمقراطيـة أو يلتئم معها . وكانت الجمهورية فى نظر الجيش ملطخة بالهزيمة التى أخرجتها إلى حيز الوجود .

وفى السنة التالية أى سنة ١٩٣٦ ، عادت إلى حظيرة ألمانيا أراضى الرين بعد أن هدمت حصونها . وكان هذا أمراً طبيعياً فى نظر الألمان ، وسواء أكان مؤتمر لوكارنو أم لم يكن ، فان بقاء هذه البقاع الغنية بلا دفاع عرضة للغزو الأجنبى ، كان أمراً غير محتمل ، ولا تطيقه أمة تعتز بنفسها . ومهما يكن من تضارب الآراء فى أسباب الحرب العالمية الأولى فان احتلال القوات الفرنسية لمنطقة الروهر وسط السلم الذى شمل العالم سنة ١٩٢٣ (قبل لوكارنو بعامين) كان ماثلا فى أذهان الشعب الألمانى .

٤ — مشكلة النمسا

وسار هتلر إلى النمسا سنة ١٩٣٨ . وقصة ضم النمسا إلى ألمانيا من أبغض القصص وأثقلها وقعاً على الأسماع فى التاريخ الحديث . ولكن يد الغدر الصارخ التى قتلت دلفوس سنة ١٩٣٤ ، والتى عاملت شوشنج فى سنة ١٩٣٨ بهذه القسوة المروعة ، والفظائع التى ارتكبتها العصابات النازية سنة ١٩٣٨ فى فينا وسائر المقاطعات النمساوية ، يجب ألا تخفى الحقيقة ، وهى أن فكرة ضم النمسا إلى الريخ ترجع إلى أيام الهدنة . وإذا طرحنا القيود الحربية جانباً ، وجدنا أن « فرض الاستقلال » على النمسا كان من أسوأ بنود معاهدة فرساى .

ففى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ أعلنت الجمعية الوطنية النمسوية أن النمسا الألمانية — وهى الأملاك الباقية من إمبراطورية آل هبسبرج القديمة التى تخلت عنها قوميات أخرى بعد استقلالها — جزء لا يتجزأ من الجمهورية الألمانية وكانت تلك هى المادة الأولى فى الدستور المؤقت الذى وضع بالإجماع للجمهورية النمسوية الألمانية . وقد أعيد هذا النص وقرر باجماع الآراء فى

الدستور النهائى الذى أقرته الجمعية الوطنية فى مارس سنة ١٩١٩ . كما أقرت الجمعية الوطنية الألمانية فى ويمار نصاً يقابل ذلك ، وبدأت المفاوضات بعد ذلك مباشرة ، بغية الشروع فى تنفيذ هذه النصوص الدستورية .

وعرضت شروط الحلفاء على الحكومة الألمانية إبان المفاوضات بينها وبين الحكومة النمسوية ، وطلب الحلفاء فى الحال حذف « بنود الضم » وتغيير الاسم الدستورى للجمهورية النمسوية الجديدة ، وذلك بحذف كلمة « ألمانية » من الاسم . وظلت فكرة الضم منذ ذلك الحين مسيطرة على الحياة السياسية النمسوية . وأسفرت الانتخابات فى السنين التالية عن أغلبية ساحقة فى جانب الضم . ولم تنقطع الترتيبات العملية استعداداً لهذا اليوم الذى سيجىء . ثم قامت هيئات خاصة تمثل الأحزاب الكبيرة ، فتعهدت هذا العمل . وكان دكتور دلفوس وشوشنج عضوين نشيطين فى هذه الهيئات . وإلى جانبهما سيس انكارت Seyss Inquart . وهو أداة الطغيان الهتلرى فيما بعد .

وفى سنة ١٩٣١ خيل لزعماء النمسا أن الفرصة مواتية لتحقيق هذا الحلم . وفى ١٩ إبريل سنة ١٩٣١ روع العالم بإعلان اتحاد جمركى بين الحكومة الألمانية وعلى رأسها دكتور برونن ج ، والحكومة النمسوية وعلى رأسها شوبر . ومن المحقق أن الرجلين لم يكونا من أنصار الجامعة الجرمانية أو القومية المتطرفة . وجرت مفاوضات بشأن هذا الاتحاد الجمركى فى جو من التكتم ، حتى أن ألمانيا دهشت لأنبائه كما دهش سائر العالم . ولم تبلغ السذاجة بأحد مبلغاً لم يستشف معه الهدف الحقيقى من هذه الاتفاقية الجمركية ، التى لا يبدو فيها أى ضرر ، ولكنها تعنى الضم . ودعيت الحكومتان للمثول أمام المحكمة الدولية فى جنيف ، ولكن قبل اجتماع مجلس العصبة انهار بنك الدولة

النمسوى ، فكانت كارثة على النمسا وألمانيا لم تفيقا منها تماما بعد . ومنيت ألمانيا فى جنيف بهزيمة دبلوماسية ساحقة ، أما النمسا فقد توسلت أن يرخص لها فى إصدار قرض أهلى تحصل به على المال اللازم لتدعيم النظام المصرفى المضطرب فيها . وكان فى ذلك صدمة قاتلة لبرنامج برونتج الذى استيأس فى قتاله يومئذ ضد النازية الناشئة فى بلاده .

وهكذا تعلق مصير النمسا بألمانيا ، وقضى على الديموقراطية النمسوية منذ اللحظة التى تولى فيها هتلر النمسوى رياسة حكومة الريخ . ومنذ ذلك اليوم لم تعد المشكلة : هل تنضم النمسا إلى ألمانيا ؟ ولكنها اتخذت وضعا آخر هو : هل تريد النمسا أن تعتنق الهتلرية ؟ وهكذا تأصل ضعف الديموقراطية حتى فى النمسا ، لدرجة أن رد الفعل الغريزى لم يظهر فى تآلف العناصر الديموقراطية فى السياسة النمسوية ، ولكنه ظهر فى إخضاع هذه العناصر وإخمادها على يد نظام دكتاتورى لا يظاهره الشعب النمسوى فقط ، ولكن تغذيه إيطاليا الفاشيَّة التى كانت تناصب الديموقراطية العداء . وكان استقلال النمسا الذى تذرع به الدكتور دلفوس لقتل ألوف العمال الاشتراكيين دفاعا عنه ، مهزلة مريرة للنمسويين الذين أدركوا أن استقلالهم هذا كان يتوقف على السخاء الذى يجود به ذلك الديموقراطى الخيِّر بنيتو موسولينى ! !

ومنذ سنة ١٩٣٣ باتت النمسا فى فوضى وشيكة أن تقضى عليها . وكانت تأمل بين يوم وآخر أن ينقشع كابوس هتلر عن ألمانيا فتعود الحياة مجراها الطبيعى . ولكن خاب فألهم . وليس من شك فى أن أى استفتاء عام حر فى النمسا سنة ١٩٣٨ ، كما قال المستشار شوشنج فى ساعات اليأس الأخيرة ، كان لا بد أن يتمخض عن أغلبية ساحقة لا تريد الاتحاد مع

ألمانيا ، لا حبا منهم فى الاستقلال ؛ ولكن كرها فى هتلر شخصيا . وما أن انتهت تلك الأسابيع القاسية الحاسمة من سنة ١٩٣٨ حتى أدمجت النمسا فى ألمانيا إدماجا تاما ، مثلها فى ذلك مثل أى جزء فى الامبراطورية الألمانية أدمج منذ سنة ١٨٧١ .

٥ — تشيكوسلوفاكيا

وبسقوط النمسا كان انهيار تشيكوسلوفاكيا أمراً لا محيص عنه . ولم يخترع هتلر مشكلة السوديت الألمانى ، ولكنها كانت مشكلة أوروبا الوسطى منذ معاهدة فرساى . وكانت هذه الملايين الثلاثة من السوديت الألمان الذين استقروا على الحدود بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، أشد العناصر الألمانية الوطنية شكيمة ، فى كنف الريخسرات النمسوى فى عهد الملكية الأخيرة . (نشأت الاشتراكية الوطنية من حيث التسمية والفلسفة السياسية فى مجلس الديت فى بوهيميا قبل أن ينشىء هتلر حزبه بعدة سنين) . وكان هؤلاء السوديت مناصرين للجمعية الوطنية النمسوية الألمانية فى سنة ١٩١٩ وحبذوا الضم . ولم تفتر قط معارضتهم فى إنشاء جمهورية تشيكوسلوفاكية تعاملهم على أنهم أقلية . ولكن زج بهم فى هذه الدولة الجديدة رغم احتجاجهم الصارخ ، فلم يدينوا بالولاء لحكومة ليست منهم .

تلك هى سلسلة الحوادث المرذولة المفجعة التى أوردت تشيكوسلوفاكيا موارد الهلاك . ولا يرتفع الشك إلى إخلاص الزعماء التشكيين الديموقراطيين أمثال الرئيس مازاريك والدكتور بنيش ، أو حسن نواياهم ، ولو ترك الأمر لهم لعاملوا مواطنيهم الألمان معاملة حرة كريمة . ولكن السياسة التشكية لم تستطع قط أن تتغلب على شعور الشك المتبادل المتأصل ، الذى كانت

تهيجه الظروف التاريخية . فتاريخ العداء بين التشك والألمان فى بوهيميا ومورافيا يرجع إلى قرون خلت . ولم يتم التوفيق بينهما فى ظل أى نظام . ومن العبث التفكير فى احتمال اتفاقهما لو أتيح لهم الوقت والفرصة . فالشعب الألمانى بأسره كان ينظر إلى ألمان السوديت على اعتبار أنهم ألمان ، وقد كانوا كذلك حقا . وكان لهتلر أن يعتمد على تعضيد مواطنيه فى المطالبة بضم هؤلاء إلى الريخ .

٦ — أخطاء هتلر :

وإلى هنا بلغ هتلر القمة من الحكمة والدهاء السياسى . ولكنها الحكمة الموروثة التى تقول بأن هذه حقوق طبيعية للأمة الألمانية ، وهى تتفق مع اتجاه التفكير العالمى وقتئذ . وكان هتلر موفقا طالما ساير هذا الذى شاع فى العالم ، مثله فى ذلك مثل الدبلوماسية الألمانية من قبله . فان غالبية العالم المتمدن أقرت عدالة هذه المطالب الألمانية طوعا أو كرها . وقد يقول المستهترون أو الأخلاقيون إن ضعف الديمقراطية إنما يرجع إلى حد ما إلى سوء نواياها .

وأدركت الدبلوماسية الألمانية نجاحها إبان حكم هتلر ، وفى عهد الجمهورية ، بمثل الوسائل التى تتذرع بها الدبلوماسية عادة لإدراك النجاح . فهم يعمدون إلى اللجاجة فى الجدل والتفنيد لإفحام الخصم حتى يخسر « قضيته العادلة » وكل أمة تستصرخ العالم أو تخطب وده لتستدر عطفه وتثير سخطه . وقد عرف هتلر أى العواطف وأى السخط يستطيع أن يلعب بهما ، ولو لم يؤمن بما يقول . هذا هو فن الدعاوة التى يتمشدق بها فى كتابه « كفاحى » .

وفى الوقت الذى جاوز فيه هتلر حد «الضمير العالمى» بدأت الدبلوماسية الألمانية تتخبط فترتكب خطأ بعد خطأ . وكأنما تجلت عقلية هتلر الملتوية فى استجابته لتقلبات النفسية الألمانية . فإذا قدر عليه أن يتخطى حدود اللغة الألمانية ، اتضح جهله الفاضح ، وعجزه عن تفهم اللغات والتاريخ والتقاليد ، والنفسية الأجنبية ، بالاضافة إلى عقم أساليبه وخلوه من التهذيب والذوق . وقد تجلت هذه الخصائص عند احتلال براغ . ومنذ مؤتمر ميونخ فصاعدا سلكت الدبلوماسية منهجا عقيما . ولدينا ما يحمل على الاعتقاد بأن هتلر قد أُخِذَ بانهيار فرنسا بمثل هذه السرعة . ولكنه أسرف فى تقدير فرنسا واستخف ببريطانيا . ولم يُصِب وجه السداد فى حكمه على الولايات المتحدة ، وأخفق فى معالجة الموقف فى البلقان . وأخطأته الحكمة فى موقفه من روسيا .

٧ — التنظيم الحربى :

وقد أعدت ألمانيا من العتاد الحربى ما لم يشهد له العالم نظيراً من قبل . واصطنعت تنظيما حربيا ذا مقدرة لا تبارى ، ونظاما ومبتكرات ومهارة فنية وقيادة ممتازة مع تحديد الهدف . فمن ذا الذى شاد كل ذلك ؟ هل هو أدولف هتلر أو الحزب الاشتراكى الوطنى ؟ إنما الجاهل الغر هو الذى يسيغ هذه الخرافة ! ؟ ذلك أن إعداد الجيش بروحه الحربية ومزاياه كان وليد جهود قرن ونصف قرن سيطرت فيها بروسيا على الأمة الألمانية . ومع أنها هزمت (ومن الطبيعى أن تصيبها الهزيمة مهما حاول التاريخ فى المستقبل تحطيم سجلات الهزيمة) ، فإن الهزيمة لم تتم إلا لوقوف العالم بأسره كتلة واحدة أمامها . وكانت المقاومة الألمانية بين سنتى ١٩١٤ — ١٩١٨ عشر

مرات أكثر إنجازاً من الحرب الخاطفة ضد بولندة أو ضد دولة ناقصة التسليح ، ناقصة القيادة ، عديمة التنظيم ، مثل فرنسا . وهزم الجيش الألماني سنة ١٩١٨ ، ولكنه لم يدمر تدميرا تاماً . وبدئ في تنظيمه من جديد منذ اليوم الذى وقعت فيه معاهدة فرساى . وقام بهذه المهمة وتعهدها منذ اللحظة الأولى أفذاذ الأمة الألمانية .

فبعد ڤرساى بقليل بدأ الجنرال فون سخت Von Seecht دور العمل الجدى ، وكان هو ومعاونوه يعملون فى تكتم لا يعرف الجهر ، وكان لزاما أن يحجب كل شيء عن عيون لجنة الرقابة الدولية للحلفاء ، كما كان لزاماً أن تخفى هذه الاستعدادات عن الريخشستاغ الألمانى ولجانه . وأبرمت المعاهدات السرية مع الروسيا وإسبانيا لتدريب طيارين ألمان لسلاح جوى لم يكن له وجود حينذاك ، ولبناء مدفعية ضخمة لم يكن مرخصا فيها لألمانيا .

وفوق هذا نجد ألمانيا التى حرمت التجنيد الإجبارى ، تلجأ إلى تكوين جيش من طراز آخر ، وهو الجيش المزود بالوحدات الميكانيكية والسيارات المصفحة والأساليب الصناعية ، وهو الجيش الذى اكتسح بولندة والنرويج وهولندة وبلجيكا وفرنسا والبلقان وغرب روسيا فى أيام وأسابيع معدودة . ولما كانت ألمانيا مقيدة بالاحتفاظ بقوة مسلحة لا تزيد على ١٠٠ ألف رجل ، كان من الطبيعى أن يكون للرجل الواحد قيمة خاصة . فكان عليه أن يحصّل من المران والاستعداد ما كان قبل هذا مقرراً لوحدة كبيرة ، وكان يدرب على أن يعمل بمفرده أو فى نفر قليل جداً على الدبابات ، ومدافع الماكينة والمظلات الهابطة والأجهزة اللاسلكية ، وبذلك تحول الجيش من مائة ألف نفر عادى إلى مائة ألف ضابط ، قاموا بتعليم مئات الألوف من شباب الألمان وتسليحهم ، فتكون من هؤلاء جيش « غير شرعى » . من

ذلك الوحدات الحرة فى البلطيق وسيلزيا العليا ، والحرس الفولاذى ، وغيرها من الوحدات النظامية التى تكونت قبل أن يطالع الجمهور اسم « أدولف هتلر » . وتحت ستار الجيش دربت فرق القمصان السود (ولا يرجع الفضل فى هذا أيضا إلى أدولف هتلر ، بل إلى ضابط فى الجيش ، كان قائد هذه الفرقة ، واسمه أرنست روهم Ernest Roehm ، قتله هتلر فى ٣٠ يونية سنة ١٩٣٤) .

وانتهت الرقابة الدولية على ألمانيا ورخص لها فى تشييد الطيران المدنى ، وهنا بدأ التكوين الحربى يتقدم بخطى واسعة ، بعد أن فكت عنه القيود . ونريد أن نخلص من هذا إلى أن أدولف هتلر لم ينشئ الجيش الألمانى ، ولكن الجيش الألمانى هو الذى خلق أدولف هتلر . وفى الوقت الذى كان زعماء الجيش فيه يستخدمون الحركة النازية قدر ما استطاعوا ، نرى أن تصميمهم لم يتزعزع فى وجوب الابتعاد بالجيش عن الحزب النازى .

٨ — المعجزة الاقتصادية :

أما المعجزة الاقتصادية فهى أقل روعة من النجاح الحربى النازى . فإذا قيست الجهود الاقتصادية فى العقد الرابع من هذا القرن بجهود الجمهورية فى هذه الناحية ، فإن الأولى تتضاءل أمام الثانية .

حقا قضى هتلر على التعطل ، وكذلك فعل ستالين وموسولينى وتشرشل وروزفلت . وكذلك تفعل كل دولة تقف جهودها الاقتصادية على الإنتاج الحربى ، دون اعتبار للتكاليف . ولم يكن فى ألمانيا تعطل منذ سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وكان ثمة تعطل يسير إبان الانتعاش المصطنع الذى قام على التضخم ، وكاد التعطل أن ينعدم إبان العقد الثالث من هذا القرن فى عهد الجمهورية .

ولكن الرواج الذى يقترن بالتسليح لا يخلق ثراء أو انتعاشاً قط . على أن أية أمة تستطيع أن تجتاز هذا الدور دون أن تحط من مستوى المعيشة فيها إلى الحد الذى يرهق احتياطيها من الرجال والموارد ، وإلا كان ذلك على حساب خفض مستوى الحياة فى الشعب مهما يكن الأجر الأسبوعى للعامل .

وقد أتت الصناعة الألمانية والعبقرية الألمانية فى التنظيم بالمدهشات مرة أخرى ، لا لأن هذه أو تلك نازية ، ولكن لأنها ألمانية . فهى نفس العبقرية التى خرجت على الناس بالمعجزات من وقت لآخر ، وهى العبقرية التى عقدت لألمانيا زعامة الدول الصناعية ، والتى أرجعت لألمانيا هذه الزعامة الصناعية فى العقد الثالث من هذا القرن . وكانت إعادة تنظيم الصناعة مثل إعادة تنظيم الجيش ، على يد الألمان القدامى الذين تربوا فى معاهد ألمانيا قبل النازية ، تلك المعاهد التى أينعت فيها العلوم ، ولقيت الكشوف والمخترعات كل تشجيع وحرية وحفز للهمم . والواقع أن السبب فى نجاة الصناعة الألمانية هو أن النازية لم تعمر سوى عشر سنين ، ولو عمرت عشرا أخرى لكان من جرائها تخريب الجامعات وإقفار شباب هذا الجيل من العقلية والخلق ، ولتداعت مخلفات الماضى المجيد التى يحتمل أن يكون فيها إنقاذ ألمانيا عندما تنقشع هذه الغمة .

٩ — السر المالى :

وثمة مظهر آخر من مظاهر المعجزة الألمانية يتطلب كشفا دقيقاً . ونعنى به ذلك الأسلوب المالى الذى تذرعت به الاشتراكية الوطنية النازية ، لتتمكن من تنفيذ برنامجها الضخم فى التسليح ، دون أن تتعرض لخطر التضخم المالى الذى ألح على ألمانيا بعد الحرب العظمى الأولى .

وتقول القصة إنه بمعزل عن لُجّة التفكير النازى الذى لم يعرض للناحية المالية ، قامت فئة من الناس أولو عبقرية لا يرتفع إليها الجدل وتوافرت جهودهم لحل تلك المشاكل التى أرهقت الرأسمالية إبان ربع القرن . أما الادعاء العريض بأن النظام النازى المالى قائم على الأوامر التى لا يستطيع غير الجستابو تنفيذها ، فقول سهل ، ولكنه جواب غير مقنع .

وفى الأيام الأولى للنظام الجديد قيل إن الدكتور شاخت نصح لهتلر بأنه يتسنى للنظام المالى أن يتحمل توسعاً كبيراً ، إذا أمكن فرض رقابة دقيقة .

وحصلت الحكومة بادئ الأمر على المال اللازم عن طريق بيع سندات الخزينة للصناعات التى أوصت الحكومة بانتاج معين فيها . وكان لأصحابها الحق فى خصم قيمة هذه السندات فى المصارف ، التى كان لها بدورها حق خصم هذه القيمة فى بنك الريخ . وكانت التجارة الداخلية الحرة فى سندات الحكومة مرخصا فيها فى الظاهر ، ولكن خفض أسعارها عمداً كان يعتبر عملا غير وطنى يتنافى مع عظمة الجنس الآرى . وكان الجنود النازيون على أتم استعداد للبطش بمن تحدثه نفسه بالمعارضة فى ذلك . ولأن يردوا المتشككين إلى صوابهم .

وقد يكون من المتعذر أن نجد أى نظام مالى ، غير ألمانى ، فى السنوات الأخيرة ، فرض قيوداً على الانتاج المحلى . ولا يمكن أن تكون بريطانيا التى دأبت منذ سنة ١٩٣١ على سياسة نقد رخيص ، ونجحت فى تحقيق الثراء دون « الرقابة المنظمة » على اعتمادات المصارف . ولا يمكن أن تكون أمريكا التى لم تعمد إلى الرقابة ، ولكنها زخرت بالأموال الخاملة ففرضت قيوداً غير مباشرة على الإنتاج المحلى . ومن السهل أن نفهم أن العجز المالى

الحكومى يخلق الودائع المصرفية . فلو باعت الخزانة سندات الحكومة للمصرف فانه يحصل على السندات ، كما تحصل الخزانة على ودائع بثمن الشراء . ولكن هنا — فى الظاهر على الأقل — يبتدىء السر النازى .

ويتجلى لك منتهى ما وصل إليه التحليل البديع لسحر المالية النازية فى العبارة الآتية :

« داخلَ سائر العالم الرأسمالى شك فى المالية النازية ، فلم يتطلب منع تصدير الأوراق المالية الألمانية إلا جهدا يسيرا ، على حين أن تصدير العملة المعدنية والسبائك كان محرما على الأفراد ، وعلى هذا سد كل طريق فى وجه انساع النقد » .

أما هذا « الجهد اليسير » فلم يكن إلا عقوبة الإعدام لأية محاولة لتصدير النقود ، أو إدخال النقد الألمانى الذى كان فى الخارج (وهذا بالطبع ضيع فرصة بيع النقد الألمانى المهرب فى الأسواق الخارجية) أما السبائك والعملة المعدنية فلم يكن ثمة حاجة إلى تحريم تصديرها ، لسبب واحد ، هو أنها لم تكن موجودة ، فلم يكن من الميسور تصديرها .

١٠ — الأسلوب الحقيقى .

وإذا جردت الحقيقة الألمانية من الجهل العاطفى الأعمى ، بدت أمرا غاية فى البساطة . فانه لما استقر النظام الهتلرى أنتج سياسة تقوم على التضخم البحت ، فاستمر يتوسع فى إصدار أوراق مالية بضمان الضرائب المزمع تحصيلها ، ويعرف هذا بنظام « باين » . فبدأوا برنامجا ضخما فى المرافق العامة والمصانع والطرق والسكك الحديدية والمساكن وإصلاح الأراضى البور وهكذا . . . ولم يقم هذا البرنامج على حساب القروض أو الضرائب

ولكن كان يموله بنك الريخ المركزى مباشرة وفى نفس الوقت قلت الأيدى العاملة بانسحاب النساء من الخدمة ، فى مقابل منح إعانات للزوجية بشرط اعتزال الزوجات العمل . ولكن زاد العمل عن طريق إنقاص ساعاته ، وجىء بمئات الألوف من الأولاد إلى المعامل ، وقذف بالألوف إلى معسكرات الاعتقال . وهكذا هبط التعطل من ٦ ملايين إلى ٢,٦٠٠,٠٠٠ فى مدة عامين .

وتفادوا كل أثر للتضخم منذ البداية عن طريق تنسيق دقيق يحد من التضخم ويخضع لإرهاب الشرطة . وتتلخص هذه القيود فيما يلى :

١ — عزلة ألمانيا التامة عن العالم الخارجى . وكانت الحكومة وحدها هى التى تحدد سعر القطع المارك ، ولم يوجد ما يسمى « سوق النقد الألمانى » لأن بيع النقد كان محرما إلا بترخيص من بنك الريخ .

٢ — وفى نفس الوقت قامت الحكومة بتنمية موارد التبادل الخارجى عن طريق تعطيل التزاماتها الخارجية ، ومصادرة كل الودائع الأجنبية لليهود الألمان ، وغيرهم من الفئات المضطهدة اضطهاداً سياسياً ، ما استطاعت الحكومة إلى ذلك سبيلا .

٣ — فرض الصادرات الألمانية على الأسواق العالمية تظاهرها الإعانات السخية . وكان من محاسن الصدف أن الأسواق العالمية بعد سنة ١٩٣٢ كانت تتماثل للرواج والانتعاش من جديد .

٤ — وكانوا يشجعون التصدير إلى الدول ذوات النقد الحر ، على حين كثر الاستيراد من الدول الفقيرة إلى الجنوب الشرقى من ألمانيا ، وهى التى كانت تعتمد اعتماداً كلياً على السوق الألمانية ، والتى أصبحت على الرغم منها دائنة لألمانيا ، ذلك أنه لم يقدر لها أن تأخذ من المصنوعات الألمانية ما يقابل واردات ألمانيا منها .

٥ — أصدرت الحكومة تشريعاً يحرم رفع الأجور عما كانت عليه سنة ١٩٣٣ . وبذلك تفادوا كل أثر للتضخم . وازداد دخل أسرة العامل عن طريق ازدياد ساعات العمل لأفرادها ، أو بازدياد عدد هؤلاء الأفراد الذين يعملون بنفس النسبة .

ولم تكن كل هذه الإجراءات كافية ، لو لم تخضع هذه العملية الاقتصادية لإشراف دقيق ، ولم يكن كافيا أن يحال بين النقد الألمانى وبين التدخل الخارجى . أو إيجاد احتكار ضيق محكم للتجارة الخارجية ، على غرار دقة النظام الروسى ، أو تحديد مستوى الأجور ؛ بل كان من الضرورى أيضا تثبيت الأسعار على نطاق واسع ، وتوجيه الإنتاج ، لا من حيث النوع فقط بل من حيث الطرق والأساليب الفنية التى ينبغى تطبيقها ، وأخيراً تحديد اتجاهات التوزيع .

وفى العامين الأولين للنظام النازى كانت النظم المالية والأساليب التى ابتدعت لمقاومة التعطل ، بدائية بسيطة ، ومع هذا كان سواد الشعب يجهل كل شىء عن الميزانية والقرض الأهلى ، بل بقى هذان فى طى الكتمان ، حتى فى الطور الأول لهذا النظام ، فلم يكن أحد يعرف كم أنفقت الحكومة قبل هذه الحرب ، أو يعرف القيمة الحقيقية للعجز أو الدين . ولكن ظهرت الحقيقة سافرة سنة ١٩٣٥ عندما بدأت الدولة برنامجا جبارا للتسلح .

وهنا خضع الاقتصاد الألمانى لاشتراكية شملت كل المرافق ، اللهم إلا حق الملكية الأجوف . ولم يعد وجود لما يسمى « مشكلة المالية الألمانية » لأن اقتصادا يقوم على الاشتراكية لا بد أن يخلو من « المشكلة المالية » . وإذا كان الإنتاج والتوزيع خاضعين لتوجيه الحكومة وإشرافها فلن يكون النقد والحالة هذه إلا أداة لانتقال السلع . فيفقد النقد جبروته

وقيمته التي لا يمكن أن يتمتع بها إلا في سوق حرة . وإذا لم يكن في استطاعة النقد شراء شيء لأن السلع المطلوب شراؤها غير معروضة للبيع ، فان المال لا بد عائد إلى مصدره الأصلي ، سيان في ذلك أنه استعيد عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية . أما السائد في الدول الحرة فهو أن الفرد الذي يملك مالاً يتمتع بحرية مطلقة في منافسته لحكومته ابتغاء الحصول على السلع المرغوب فيها ، أما في ظل آلات الاعدام ومعسكرات الاعتقال ، فان هذه الفكرة لا يمكن أن تطرأ على مخيلة الألمان إلا في عالم الأحلام !

١١ — هتلر أضحوكة الرأسمالية :

وقليل من الموضوعات التي يتناولها العالم الآن بالبحث مثيرة مضنية بدرجة أشد من الموضوع الذي نعرض له الآن ، وهو البحث فيما إذا كانت الهتلرية وليدة الرأسمالية المتداعية ، أو أنها ضرب جديد من ضروب الاشتراكية ، على أن تكييف الهتلرية على هذا الوضع في مجال البحث العام ، إنما يرجع في الواقع إلى أن أعداءها من الكتّاب ، وبخاصة إبان نشأتها الأولى ، كانوا من الماركسيين ، وإن اختلفت نزعاتهم . وكان تفكيرهم السياسي محصوراً في الحدود التي رسموها لفلسفة اشتراكية بدائية ، وكان همهم أن يوفقوا بين الهتلرية وبين برنامجهم الموضوع ، ولما كان هتلر عدواً للماركسية — مهما كان معناها — فلا بد أن يكون أضحوكة « الرأسمالية » . فاذا كان هذا الأساس مسلماً به ، فمن السهل أن تنسج حوله تفاصيل القصة .

وأثار الدور الذي قام به فريتز تيسن Fritz Thyssen أحد كبار رجال

الصناعة الألمان قصة غامضة ، فكانت معينا لا ينضب للكتاب . ولكن كثيراً من الكتاب المحترمين كانوا مغرضين فى تصويرهم للحقائق ، حتى لتجد كاتبا مثل . ل روز A.L. Rowse يقول :

« لم تكن الاعتبارات الاقتصادية عاملا مباشرا فى قيام الحرب الثانية . ولكن هذا لا يعنى أن الاعتبارات الاقتصادية لم يكن لها أثر يذكر ، ومن أمثلة ذلك أن أرباب الصناعة الألمان بلغ بهم البله حد المساهمة فى تمويل الحزب النازى . وقد يرد على هذا بأنهم كانوا على بينة مما أقدموا عليه . فالسلم والديمقراطية الاجتماعية كانتا شرا مستطيرا على الرأسماليين الألمان من أرباب الصناعات الثقيلة . لأنهم أثروا على حساب انتعاش الصناعات الثقيلة والتسليح . ومن المحتمل أنهم لم يتوقعوا الحرب ، أو لم يضعوا الخطط لقيامها ، فجاءت الحرب نتيجة لم تكن فى الحسبان » .

ولنا فى هذا صورة أخرى كاملة من صور الخرافة . فما هى الحقائق ؟ كان فريتز تيسن يوما رئيس نقابة الصلب الألمانية ، وكان من أهم أنصار أدولف هتلر فى الأيام الأولى من ثورة أصحاب القمصان السود فى ألمانيا . وكان من الوجهة العملية ، الاشتراكى القومى الوحيد بين أقطاب الصناعات الألمانية الثقيلة ، فانضم إلى الحزب النازى لأنه كان قومياً متحمساً ، لا لأنه يؤمن بأن فى مقدور هذا الحزب أن يحمى أمواله .

وتقرر المصير السياسى لفريتز على أثر غزو الروهر سنة ١٩٢٣ ، حيث قبض عليه الفرنسيون وحاكموه لما أبداه من مقاومة . وهكذا خلقت منه الظروف بطلا لا يدانيه أحد فى عالم الصناعة الألمانية ؛ فكان لهذا فى نفسه أبلغ الأثر . فلا عجب إذا ركب فريتز متن الشطط ، وانضم إلى الحركة التى كانت ترمى ، أولا وقبل كل شىء ، إلى تحرير ألمانيا ، وخلاصها من ذل

كانت ترسف فى أغلاله ، ولم يكن تيسن فى هذا الوقت بقادر أو راغب فى إمداد الحزب النازى بشىء يذكر من المال .

ولم يكن فريتز تيسن قط « رئيساً لنقابة الصلب الألمانية » ولـكنه كان رئيسا اسميـا لهيئة الرقابة لأنه كان من أكبر حملة الأسهم (وكانت هذه الهيئة فى ألمانيا أقل شأنا من لجنة الإدارة فى الولايات المتحدة) . والحق إنه لم يكن له نفوذ يذكر فى إدارة معامل الصلب أو الهيئات الصناعية الضخمة فى ألمانيا . وكان زعماء نقابة الصلب يعرفون لفريتز تيسن قيمته الحقيقية . فلم يشاركه أحد منهم إعجابه بأدولف هتلر أو حزبه . وكل ما بدا له من نفوذ قوى ، تجلى فى أنه أرغم النادى الصناعى فى دسلدورف على الاستماع لخطاب هتلر لأول مرة سنة ١٩٣٢ . ولم يكن أحد يومئذ ليشك فى أن هتلر رجل المستقبل فى المانيا .

١٢ — كيف كانت تمول ألمانيا النازية :

أما عن المساعدة المالية التى تقدم بها تيسن إلى هتلر ، فيكفى أن نقول إنه فى سنة ١٩٣٢ — وهى السنة الفاصلة التى تفز فيها هتلر إلى الحـكم — كانت القيمة الأسمية لأسهم الصلب ١٠٠ مليون مارك ، ولـكن قيمتها فى السوق كانت ١٢ مليونا فقط ، ولم تـكن أسهم الصلب هذه لتدر ربحا على حملتها ، لأن نقابة الصلب لم تـكن دفعت ربحا منذ سـنة ١٩٣٠ . وبلغت الميزانية السنوية للحزب النازى فى هذا الوقت ما بين ٣٥ ، ٤٠ مليونا من الماركات على الأقل ، وكان هذا القدر من المال لازما للاحتفاظ بفرق الحزب النازى من ذوى القمصان السود وتسليحهم ، ولإعداد هيئة حزبية منظمة على أتم استعداد لتسلم زمام الحـكم عند أول إشارة ، ولتنظيم دعاوة مستمرة

واسعة . ومهما يكن من شيء ، فان تيسن لم يكن ليستطيع إمداد الحزب بأكثر من قطرة من بحر ، حتى لولم يكن ذا شهرة ثابتة فى البخل . أما عن القدر الذى جاد به أرباب الصناعات الأخرى لتمويل الحزب النازى فأمر يجهله الكاتب . ولكن الذى يعلمه علم اليقين أن هذه الاكتتابات إبان الكساد لم تكن كثيرة . وأن أية مبالغ جمعت لأغراض سياسية لم تكن تنفق على حزب النازى ، ولكنها كانت تنفق على فئة غير موفقة من حلفاء النازى هم القوميون من أنصار هوجنبرج Hugenberg .

ومن أين للنازى هذه الميزانية والحالة هذه ؟ هنا نجد غموضا أقل من هذا الذى يثيره القصص حول هذا الموضوع . غير أن الإعانات من جانب الذين كانوا يعطفون على الحزب ، من ألمان وغير ألمان ، إبان نشأته الأولى كان لها فضل كبير ، وقبل مجىء هتلر إلى الحكم كان الحزب يضم نحو مليون عضو ، وكان الحد الأدنى لما يجب أن يدفعه كل عضو ماركا واحداً شهريا . وكان الكثيرون من الأعضاء يدفعون أكثر من ذلك ، وبلغ دخل الحزب من هذا المورد ١٤ مليونا من الماركات على الأقل ، وثمة مورد آخر هام للحزب ، ذلك هو رسم الدخول إلى الاجتماعات العظيمة التى كان يشهدها ويخطب فيها أقطاب الحزب أمثال هتلر ، وجورنج . وإذ كانت هذه الاجتماعات مشهدا رائعا ، فقد اشتد الاقبال عليها حتى بلغ ثمن التذكرة ثلاثين ماركا . أما بقية أموال الحزب فقد جاءت عن طريق التدليس والقرض .

وزاد الدخل بتقدم الحزب واطراد نجاحه ، وزاد التدليس بتزعزع سلطان الجمهورية التى عجزت عن حماية الكثيرين من رعاياها المخلصين فى كثير من أجزاء البلاد . فانتشرت العصابات من أصحاب القمصان السود

يعيشون بالحوانيت والمخازن ، يطلبون إلى أصحابها دفع مئات بل ألوف من الماركات فى أربع وعشرين ساعة ، وإلا ساءت العاقبة . . . . وكان لهم ما يطلبون ! ومع كل هذا كان الحزب — على حد قول جوبلز فى « تاريخ حياته » على شفا الإفلاس فى الأسابيع القليلة التى سبقت مجيئه إلى الحكم ، وطالما عجز الحزب عن تسديد إيجار قاعات الاجتماع ، ونفقات طبع النشرات ، وغيرها من وسائل الدعاوة مثل الجرائد النازية وغيرها . ولولا الثورة الجامحة الموفقة التى قلبت الأوضاع رأسا على عقب ، لما استطاعت النازية أن تخرج من هذا المأزق المالى الحرج ، وإن الذى يعرف هذه الحقائق نقلا عن مصادرها الأصلية ليجد أنه لا محل للغموض أو لتفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا .

ولكن ما الذى نقوله بصدد المؤلف الإنجليزى سالف الذكر ، الذى اقتبسنا منه « أن السلم والديموقراطية الاجتماعية كانتا شراً مستطيراً على الرأسماليين الألمان أرباب الصناعات الثقيلة » ؟ وأول ما يجدر بنا ملاحظته هى تلك الحيلة البارعة التى قرنت السلم بالديموقراطية الاجتماعية ، فأقطاب الصناعات الألمانية الضخمة لم يكونوا ليتحمسوا للدفاع عن الديموقراطية الاجتماعية ، بل كان لهم نفس اللون السياسى الذى اصطبغ به إخوانهم أرباب الصناعات الضخمة فى أنحاء العالم — كانوا محافظين قوميين لا يؤمنون بالاتحادات ، وكانوا إنما يشايعون السلم . ولعل من أكبر المتناقضات التى تنطوى عليها الخرافة الماركسية ، هو أنها توجه إلى أقطاب صناعة الصلب نفس الاتهامات التى وجهتها إلى نقابات الاحتكار العالمى ، التى تسعى لتمزيق الهيئات الدولية المنظمة عن طريق الحرب .

أما الخطأ الأكبر الذى وقع فيه كبار رجال الصناعة الألمانية فهو أنهم

أساءوا تقدير النزعة الثورية التي انطوت عليها الهتلرية أو قللوا من شأنها ، فكان مثلهم في هــذا كمثل المحاربين الذين ارتبطوا بهم بأوثق الروابط التقليدية والاجتماعية ، فكانوا على يقين من أنهم متى قذفوا بهتلر إلى الحكم أمكنهم السيطرة عليه ، حيث يسلس لهم قياده ويؤمن جانبه . ولم يؤمنوا قط بأهدافه أو يعطفوا عليه ، بل كانوا لا يلقون إليها بالا ، وكانوا على يقين من أن هوجنبرج والقوميين لا بد أن يولوا الأدبار أمام الجيش والبيروقراطية ، وهما نفس القوى الاجتماعية التي حكمت بروسيا وألمانيا مدة قرن ونصف قرن حتى عام ١٩١٨ . ولم تكف الصناعات الضخمة في ألمانيا عن مقاومة النظام الهتلرى عن عقيدة . والحقيقة أن هذه الفئة المحافظة ، بالإضافة إلى بعض عناصر الكنيسة البروتستانتية في الجيش ، هي كل ما بقي للعقلية الألمانية من حكمة وتبصر .

١٣ — الجماهير النازية

وألمانيا الهتلرية هيئة جماعية بالقياس إلى كل المعايير المعقولة . أما التفكير العتيق الجامد في حدود نظام الطبقات الضيق ، فهو وحده الذي يقتل الحقيقة الأساسية القائلة بأن الهتلرية لا تقوم على نظام اقتصادى مطلقا . وهتلر نفسه قليل الاهتمام بالشئون الاقتصادية ، بل طالما سببت له هذه الشئون الاقتصادية مللا وسأما . وليس في مقدور أحد أن يغريه بالتفكير فيها . فهي في نظره وقف على الخبراء الاقتصاديين ، الذين يقع على عاتقهم وحدهم عبء حل مشاكلها بأى طريق . وما دامت توفرت لديه الوسائل لتحقيق هدفه السياسي فليس يعنيه هذا الطريق . ولا ريب في أنه كان يفكر في ساعات العمل ، وفي مقادير الإنتاج الصناعي ، ولكنه لم يفكر فيما يقترن بها من أموال .

فأولا وقبل كل شيء ، يجب أن تنتج السلع من أجل الحشـد الحربى الجبار ، فى كل وقت من الأوقات ، ثانياً : يجب أن تؤدى كل هـذه إلى انساع البرنامج النازى كما يصوره خيال مهندس فاشل — وطالما نظر هتلر إلى نفسه هـذه النظرة . ومن هنا جاءت مشروعات البناء الجنونية الجبارة التى اكتظت بها البلاد ، فى وقت كان الناس فيه لا يكادون يجدون ما يسد رمقهم ، حين كانت تستأصل أقسام برمتها فى المدن ، ليشاد مكانها صروح ضخمة للحزب ، من الرخام والخشب يؤتى بهما من أقصى الأرض . ولا بد أن خيال هتلر صور له ألمانيا دولة عظيمة هادئة ، ينعم فيها الشعب بسعادة شاملة ، لم يكن لها وجود إلا فى مخيلة الزعيم . فكل فرد يغدو فى عربته ، والأسرة تربى أبناء أصحاء تربيـة تشرئب إلى مجد الجنس والحزب اللذين تربطهما رابطة الحماسة المتقدة فى الدفاع عن القضية العامة ، بصرف النظر عن الميول الفردية .

ويطوى الخيال المظلم الآفاق إلى مستقبل بعيد . وقبل أن يصبح هـذا المستقبل حقيقة واقعة ، كان لزاما أن تُدفع الأمة دفعاً مستمراً إلى خوض غمار حروب دامية . وما كان هتلر ليعترف بأن طبيعة نظامه النازى لا تلتئم مع السلم والاستقرار ، وفى اليوم الذى يأتى فيه السلم سينصرف الكثير من الألمان ثانية إلى التفكير فى الغرض الأسمى من هذه الحياة ، وقد ينتهى بهم التفكير إلى خواتيم غير سـارة تتعارض مع مبادئهم . ويومئـذ يكون مصرع النازية ، إذا لم تكن صرعت قبل ذلك ، فى هذه الحرب العالمية التى لم يكن منها مفر .

الفصل السابع

بين ديمقراطية هزيلة ودكتاتورية قوية

---

١ — الزبد والمستقبل :

إن الديموقراطية فى طريقها إلى الفناء والانهيار والاخفاق ، فهى عاجزة فاسدة ، عفا عليها الزمن . والمستقبل للديكتاتوريات لأنها قوية نقية فعالة نشيطة لا تقاوَم . وغير مُجْدٍ صراع الزمن ، بل إنه لجرم أى جُرْم ، أن تتحدى قوته . وليس من شك فى أن الزبد يملو جبلا من الموج ، ولكن شتان بين الزبد والموج نفسه ، فان هـذا يتقدم فى قوة تتعذر مقاومتها . فهل فى ذلك من شك ؟

ولكم تردد منذ قرن من الزمان أن الدكتاتورية هى المثل الأعلى . نادى بذلك كارل ماركس فى كتابه الذى نشره سنة ١٨٤٨ عن الشيوعية ، وقال فيه « إن تحرير الإنسان لا بد أن يبدأ بدكتاتورية الدهماء » . وقد تحقق هـذا الآن فى كثير من أنحاء الأرض ، واكتسحت هذه الموجة المستقبلة سدس العالم — روسيا — منذ أربع وعشرين سنة خلت .

وثمة مثل آخر للمستقبل . فقد غمرت الموجة إيطاليا منذ عشرين عاما . وهنا أيضا طفا الزبد على وجه الماء . وهنا أيضا طبع المستقبل البلاد بطابعه ، حتى خيل للناس أن تاريخ إيطاليا أصبح من أمر الماضى البعيد ، ومهما تكن نتيجة هـذه الحرب ، فان إيطاليا ، كدولة أوروبية عظمى ، قضى

عليها القضاء الأخير ، وعلى الأمة الإيطالية أن تبدأ من جديد على أساس ضعيف فقير منهوك مهيض الجناح . والذى نستطيع أن نأمل فيه ، ولسنا على يقين منه ، هو أن قواها الطبيعية والعقلية والخلقية ، ومقدرتها على لم شعثها ، لن يدركها الخور ، فبعد عشرين عاما من « المستقبل » نجد الإيطاليين يتسولون فى شوارع المدن الكبرى فى شبه الجزيرة ، ونجد اضطرابا فى مواعيد القطارات ، ويلوح لنا أن الأداة الحربية والمدنية قد أدركها العطب فى الصميم .

وثمة دولة ثالثة اكتسحتها موجة « المستقبل » وهى ألمانيا ، وهنا عمّر الزبد عشر سنين فقط . وفى هذه الفترة لم يفقد الزبد شيئاً من خصائصه السيئة ، فنفث السموم والجراثيم ، فسرت العدوى إلى سائر الجسد وتجاوزته إلى الفتك بأجزاء أخرى من العالم ، ولألمانيا تأثيرها على العالم ، ولطالما خرجت على الناس بالمفاجآت . وقد عجز الناس عن فهم ألمانيا عجزهم عن فهم حقيقة روسيا أو اليابان . ولكنهم يشهدون نجاحا باهراً ، وأعمالا بارعة ، ولطالما بهرت الحكومة الألمانية أنظار العالم بقولها إن هذه الأعمال وذلك النجاح من مآثر النازية . وتجرى أسطورتهم على النحو التالى :

يحكى أنه وجدت يوما إمبراطورية ألمانية ضخمة ، وكان يرجى أن يكون لها شأن كبير ، ولكن الرجاء خاب ، ذلك أنه كان على رأسها إمبراطور تحف به شرذمة من الرأسماليين اليهود الذين كانوا يتآمرون مع اليهود الماركسيين ، ولم يكن لهم من هدف سوى هدم كيان هذه الإمبراطورية ، بإشعال نار حرب عالمية أحكموا تدبيرها .

وصمد الألمان الشجعان فى هذه الحرب إلى الرمق الأخير ، وكانوا من النصر قاب قوسين أو أدنى ، فلم تدركهم الهزيمة حتى طُعنوا من الخلف

بيد تلك العناصر التي تآمرت على هدمهم ، وهكذا كانت مأساة سنة ١٩١٨ ومأساة فرساي . وأعقبها أربعة عشر عاما مطبوعة بطابع الخزي والعار ، قذفت بألمانيا إلى الهاوية ، حتى أدركها في اللحظة الأخيرة مخلصها ومنقذها أدولف هتلر الذي حال بينها وبين الدمار .

وفي سنة ١٩٣٣ افتتحت ألمانيا عصرا جديدا — إنه المستقبل الذي لا ينتظر ألمانيا وحدها ، ولكنه ينتظر العالم أجمع . ولم تعمل ألمانيا في الماضي شيئا يمكن أن يقاس بما أنجزته بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٤٠ ، فالكنائس الكبرى ، والفلسفة الألمانية والشعر والموسيقى أصبحت كلها منحصرة في الجهود النازية ، وأريد بالناس أن ينسوا تاريخ ماض يسجل أن هتلر لم يكن مستشارا للدولة إلا من ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ .

ولم يحدث أن طالع العالم خرافة أشد سخفاً من هذه . وإنما أسلفنا لك تحليل المعجزة الألمانية في الفصل السابق ، ومن المؤكد أن الديموقراطية لم تكن هي التي قذفت بالألمان إلى أتون الحرب العالمية الأولى . ولكن كان يسود ألمانيا نظام ينطوي على كثير من المزايا ، نظام تتضاءل أمامه النازية ، يحرص في يقظة بالغة على أن تكون السياسة الخارجية والجيش بعيدين كل البعد عن التأثر بالعناصر الديموقراطية أو الاتصال بها . ولم تكن الحكومة مسئولة أمام الريخشستاغ ، ولم يكن من حقه عزل المستشار ، ومهما يكن من أمر مناقشاته فانه كان بعيداً كل البعد عن السيطرة على السياسة الخارجية أو الشئون الحربية ، لأنها كانت وقفا على عدد قليل من الأسرات الارستقراطية التي تحف بأسرة هوهنزلرن .

وليس من ينكر أن ألمانيا في ظل النظام الإمبراطوري بزت دول القارة جميعاً في القوة الحربية والمقدرة الصناعية والعلوم ، وكان معهد القيصر ولهلم للبحث العلمي الحر ، لا يدانيه في عظمته وإنتاجه معهد آخر في العالم ، بل

بزتها فى حل المشاكل الاجتماعية ، من ذلك مشروع التأمين الاجتماعى الذى كفل حماية العمال الألمان عشرات السنوات قبل أن تأخذ به بريطانيا . ولم تقم الإمبراطورية الألمانية على الديموقراطية ، ولكنها كانت متحضرة تدين بالتسامح ، وكانت محافظة ، ولكنها تشعر شعوراً قوياً بالمسئولية الإجتماعية ، وهذا هو العهد الذى وضعت فيه النواة لقوة ألمانيا الحربية وعظمتها الصناعية ، تلك القوة التى كان يعبث بها هتلر .

ومهما يكن من أمر إنتاج ألمانيا فى قرن السلام الذى سبق الحرب العالمية الأولى ، فانه يتضاءل أمام العظمة التى تجلت فى بعث ألمانيا من جديد بعد انهيار سنة ١٩١٨ . ومن المحقق أن مؤرخى المستقبل سوف يشيدون بذكر الفترة بين ١٩١٨ — ١٩٣٠ — وهى خاتمة عهد الجمهورية ، كصحيفة من أروع صفحات التاريخ الأوروبى الحديث وأنصعها ، ولكن هذه الفترة انتهت بمأساة أخرى ، لا لأن ألمانيا كانت ديموقراطية ، ولكن لأنها أخفقت فى تشييد صرح الديموقراطية فيها ، وغلبت عليها شقوتها فعجزت عجزا مطلقا فى ميدان التفكير السياسى والعمل المجدى ، كما يقول بذلك الكثير من الأحرار الألمان ، ويتوجعون من أجله ، ذلك هو الميراث المحزن لفترة استطالت ثلاثة قرون فى تاريخ ألمانيا منذ حرب الثلاثين سنة التى قطعت ألمانيا عن دول الغرب ، وقعدت بها عن مجاراة هذه الدول

تلك هى ألمانيا العظيمة الفقيرة فى أساليبها السياسية ، حين تناولها هتلر ، ولقد أحرزت ألمانيا النازية نجاحا يذكر ، لا لأنها نازية ، ولكن لأنها ألمانيا التى أفاقت من كبوتها بعد سنة ١٩٣٣ ، كما أفاقت من كل كبوة انتابتها فى الماضى ، فاستطاعت أن تستجمع كامن النشاط فى أهلها لتقوم بأشق الجهود الحاسمة فى تاريخها .

٢ — السجل الديموقراطي

ماذا عسى أن يقال في الديموقراطيات التي أخنى عليها البلى ، فأصبحت عاجزة ضعيفة غير موثوق فيها ، مقضيا عليها بالزوال ! ؟ إن المصرع المفجع الذي منيت به فرنسا ليستحق علاجا أدق من ذلك العلاج الذي تناولها به فئة من الكتاب الفرنسيين الأذكياء بأقلامهم الحزينة ، وألقوا بكتاباتهم إلى هذا العالم الأصم . فاذا استثنينا فرنسا هـذه ، رأينا أن الديموقراطيات القديمة لم تكن يوما أكثر إنتاجا وأعظم شجاعة ووحدة روحية ، ولم يبلغ مدى تقدمها الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والقوة العقلية فيها ، مبلغ ما وصلت اليه في المدة التي قيل إنها ضعيفة متداعية فيها . وإذا كان لنا أن نسجل لهذه الديموقراطيات إخفاقا ، فإنها أخفقت في شيء واحد ، أخفقت في أن تخترق الحُجُب لتدرك وحشية المستقبل ، فقصرت في إعداد نفسها إعداداً حربياً ، ولم تنمّ الروح الحربية فيها لمواجهة هذا المستقبل الجبار . والذين يقيسون تاريخ الأمم بمقدار قوتها ونجاحها الحربي سيجدون في هذا الذي أسلفنا مبررا كافيا لإدانة الديموقراطية ، على اعتبار أنها نظام سياسي يعين على تربية الروح المدنية ، ويعمل على تمجيد السلم ، ولكنه يحتقر الحرب . وعلى هذا القياس تكون الديموقراطية الأمريكية أشد الديموقراطيات إخفاقا ، لأن الولايات المتحدة كانت سنة ١٩٣٩ أقل الأمم استعدادا من الناحية الحربية .

وكانت الديموقراطيات بوجه عام سـنة ١٩٣٩ قليلة العدد ، كما كانت سنة ١٩١٤ ، ولكن ألمانيا لم تكن في سنة واحدة ديموقراطية ، اللهم إلا رسما على الورق ، واستمرت الحرب التي طوحت بالملكية فيها بصفة فعلية

حتى ١٩٢٤ . وفى ١٩٢٣ ، عقب غزو الروهر ، ضربت الفوضى أطنابها فى ألمانيا ، فحطمت النقد وأفسدت الإدارة الحكومية ، وكانت أوسع مدى وأبعد أثراً من تلك الفوضى التى شهدتها ألمانيا بعد سحق جيوشها فى فرنسا وبلجيكا فى خريف سنة ١٩١٨ . ولم يستتب النظام فى ألمانيا سنة ١٩٢٤ إلا بفضل جهود انجلترا ، تلك الجهود التى تمثلت فى مشروع دوز ، ولكنها لم تنشىء نظاما ديموقراطيا . وفى نفس العام الذى أصبح فيه مشروع دوز قانونا نافذاً مات فردريك أيبرت ، أول رئيس للجمهورية الألمانية ، وانتخب خلفاً له المارشال بول فون هندنبرج . وما كان أبعد ألمانيا عن الديموقراطية حتى فى ذلك الوقت ، لدرجة أن المستشار هانزلوثر أبى فى رثائه للرئيس أيبرت أن يستعمل كلمة « جمهورية » رغم الحاح الأحزاب الديموقراطية فى الريخشستاغ .

أما موطن القوة الحقيقية بعد أن قبض المارشال الشيخ على أزمة الأمور ، فكان أمراً معروفاً لكل جمهورى ألمانى . وكان وجود لجان الرقابة الدولية بين ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ يقيد العناصر الرجعية غير الديموقراطية ، ويحد من نشاطها ، تلك العناصر التى كانت ولا تزال تستمد قوتها من الجيش . كما كان لاعتماد ألمانيا فى الناحية الاقتصادية على حسن نوايا دول الغرب ، أثر فى كبح جماح هذه العناصر . ومنذ ربيع سنة ١٩٣٠ لم يبق للبلاد أى مظهر ديموقراطى ، عند ما حل الريخشستاغ أو أُجِّل إلى أجل غير مسمى . وحكم المارشال الشيخ ألمانيا بواسطة المراسيم التى كان يصدرها كلما طرأ طارئ ، ولكنها لم تكن تستند إلى أى أساس دستورى .

والحق إن الديموقراطية لم تخفق فى ألمانيا ، لأن ألمانيا لم تفسح لها مجالا ولم تهيئ لها الفرصة للنمو والازدهار وإظهار قدرتها ومزاياها . سواء فى

ذلك عهد الجمهورية أو الإمبراطورية . أما التى أسبغ على ألمانيا مظهر الديموقراطية ، فهو ذلك الصراع الحقيقى ابتغاء التحول إلى اتجاه ديموقراطى بالإضافة إلى تقاليد الوقار القديمة ، ولم يتماسك الزبد بعد أو يشتد حتى يصبح قوة فعالة .

ولم تزد الديموقراطيات فى سنة ١٩٣٩ عنها فى سنة ١٩١٤ اللهم إلا زيادة يسيرة ، وهى الولايات الصغيرة على الحدود الروسية ، التى خلعت النير الروسى سنة ١٩١٩ وهى فنلندا وأستونيا ولتفيا ، أما الولايتان الأخيرتان فلطالما أخذتهما روسيا ، ثم عادت فأخذتهما ألمانيا . وقد أساء إلى فنلندا موقعها على الحدود بين ألمانيا وروسيا ، فوقعت فريسة لهذه أو تلك ، والأمل عظيم فى أن تنضم فنلندا إلى معسكر الديموقراطيات فى المستقبل .

٣ — الديموقراطيات الصغيرة

ولنعرض الآن لسجل الديموقراطية فى الفترة القصيرة بين الحربين العالميتين ، ولنستعرض فنلندا والسويد والنرويج ، والدانمرك وهولندة وبلجيكا وسويسرا ، ثم بريطانيا . فقد عالجت هذه البلاد مشاكلها الخاصة فى حزم وعزم وكفاية على أساس من الوحدة القومية ، فى الفترة التى اكتنفت البلاد فيها مشاكل التنسيق والانسجام مع الأوضاع الجديدة فى العالم .

فكان على فنلندا ، بعد أن قاست من استبداد القيصرية الروسية أكثر من قرن من الزمان ، كان عليها أن تبنى مجتمعاً جديدا ونظاماً جديدا ، وأن تزيل أسباب الفوضى ، بعد أن عبثت بها الحروب الداخلية والخارجية حتى سنة ١٩٢٠ .

وإن كان بين شعوب الأرض شعب محروم لا يملك ، حسب الاصطلاح المتعارف عليه بين أنصار الخرافة ، فهذه هى دولة فقيرة التربة ، لا تملك من المواد الخام غير الخشب ، ولكنها غنية بقوة روحها : لا تلين قناتها لمسيطر أو قاهر ؛ اعتزازاً منها بحريتها واستقلالها . فلكم بهرت فنلندا أنظار العالم وأثارت إعجابه بما أنشأت من مجتمع راق يقوم على خدمة اجتماعية مثالية ، وإدارة نزيهة ، ومستوى عال من التعليم ، ولشد ما كانت دهشته لجيشها الذى لا يقهر . وقد وازنت فنلندا ميزانيتها ، وسددت ديونها الداخلية والأجنبية إلى آخرها ، وثبتت نقدها .

وشيد صرح السويد فبدت فى نظر العالم دولة نموذجية ، حتى اعتبرت أبدع مثال لديموقراطية رأسمالية اجتماعية ناهضة ، وكانت مملكة نظامية منتجة مبتكرة فى أساليب التقدم الاجتماعى . يقوم فيها توزيع عادل للثروة والدخل ، ولا تعطل بين عمالها . وهى فى نفس الوقت تمشى بخطى واسعة نحو الفنون والعلوم والأساليب الصناعية . ولم يحدث أن سمع العالم باضطرابات سياسية أو اجتماعية فى السويد ، حتى بلغت من العظمة مبلغاً يسمو على الحقائق ، والواقع أنها لم تبلغ من الكمال مبلغ ما صوره الأجانب ، وحملوا الناس على تصديقه ، حتى لقد ابتسم السويديون الأذكياء ابتسامة السخرية ، لما رأوا تلك الصورة الرائعة التى رسمت لبلادهم . ومهما يكن فى ذلك من تملق ، فإنه لم يكن خداعاً ، حقاً كان فيه بعض المبالغة ولكنه لا يتعارض مع الحقيقة .

وما قيل عن السويد يصدق مع تغيير بسيط على النرويجيين الأشد شكيمة . وعلى الدانماركيين سلسى القياد (وهم أكثر أهل اسكنديناوة مرحاً وسعادة ، ولذلك عاشوا دائماً فوق مستوى دخلهم .)

أما هولنده وبلجيكا فقد اتجهتا اتجاهاً آخر ، فانغمرتا فى الاقتصاد العالمى

انهياراً تاماً ، بفضل مستعمراتهما الواسعة ومركزهما التجارى وودائعهما الخارجية الضخمة . ولذلك خضعت كلتاهما لحوادث وتقلبات لا تملكان لها قيادا ، فكان الهولندى والبلجيكى أشد تأثراً عما يحدث فى بريطانيا والولايات المتحدة منه بتصرفات حكومته ، وتحملت بلجيكا فضلا عن ذلك عبء الحرب العالمية الأولى ، فقاست من الاحتلال الألمانى والتخريب الذى أحدثته الحرب ، وأثقلت الحرب كاهلها بدين كبير ، كما عبثت بها الانقسامات الجنسية التى أذكتها الدعاوة الألمانية بين الوالونز والفلمنج : Walloons and Flemings .

أما هولنده رغم ارتباطها بالسوق العالمية ، فقد تمسكت بعيار الذهب ولم تحد عنه ، فنشأ عن ذلك تعطل حاد . وفى نفس الوقت سجلت هولنده معياراً قياسيا فى تجميل المساكن وتنسيقها فى العالم أجمع ، وكانت هذه الحركة تقوم على إمداد الهيئات التعاونية مع نصيب متواضع قامت به الحكومة ، كما ابتدعت نظماً اجتماعية مثالية ، وابتكرت أساليب ناهضة منتجة فى الزراعة والصناعة ، واستطاعت هولنده أن تستصلح أرضاً بوراً من البحر ، وظلت اعتماداتها القومية فى المستوى العالى الذى كانت فيه ، على حين بقى القرض الأهلى محدوداً . وبذلت حكومتها جهد الطاقة فى تنظيم الضرائب حتى لا تعوق المشروعات الخاصة .

وثمة دولة ديموقراطية أخرى فى القارة لم يسمع بها العالم إلا قليلا ، تلك هى سويسرا التى توثق بين عناصرها الثلاثة اتحاد يقرب من الكمال . وسويسرا بطبيعتها دولة محرومة أيضاً ، ولو أنها من أكثر دول الأرض ثراء ، وهى محصورة بين مساحات واسعة تسودها الفاشية ، فهى فى الواقع ديموقراطية وسط محيط يضطرم بالفاشية . وكانت لها مشاكلها الاقتصادية

ومتاعبها قبل الحرب الثانية . وحاولت ألمانيا أن تنشر النازية فى ربوع سويسرا التى يتكلم معظم أهلها اللغة الألمانية ، فلقيت هذه الحركة إعراضاً كبيراً ، ظهر بأجلى معانيه فى الانتخابات العامة . ولم يقدر وجود لأى حزب شيوعى فى سويسرا ، وهى الدولة المحافظة الوحيدة فى أوروبا ، التى لم تعترف بحكومة السوفييت ، ولم تنشىء علاقات سياسية مع موسكو بعد قيام البلشفية . على أنك لا تجد فى أقسام سويسرا الثلاثة ، التى تتكلم الفرنسية أو الألمانية أو الإيطاليـة ، مسكنا متواضعاً ، بل يتمتع الشعب فى جميع الأقسام بكل ضروب الحماية الاجتماعيـة ، فيما يختص بساعات العمل وأجور العمال والشيخوخة والصحة ، والتأمين ضد حوادث العمل وضد التعطل . وهناك ديموقراطية فعالة كاملة قوامها الاستفتاء والاقتراع العام ، حتى فى فرض الضرائب سواء فى ذلك الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات المختلفة .

ولم يسمع العالم — إبان هذا القرن على الأقل — عن أزمات حكومية أو صراع سياسى أو شلل فى الإدارة فى سويسرا . وهكذا تجرى الأمور فى سويسرا على حال من الهدوء والاستقرار ، حتى أن معظم السويسريين قل أن يعرفوا أسماء أعضاء حكومتهم أو أسماء أعضاء الاتحاد ، الذين يبقون عادة فى مراكزهم سنين طويلة لا تطوح بهم الأغلبية فى البرلمان . يضاف إلى هذا أن كل شاب صحيح الجسم يدرَّب على الخدمة العسكرية ، ويُفرض عليه أن يقيم بضعة أسابيع فى أحد المعسكرات . وكل هذا يخضع لنظام ديموقراطى دقيق .

وهـذه الديموقراطيات التى ذكرنا متعددة الألوان ، فبعضها مثـل اسكنديناوة ، خضع لحكومات اشتراكية سنين طوالا . على حين ظلت

هولنده وسويسرا محافظة ، فهولندة دون سائر الدول لم تسمح بوجود اشتراكى ديموقراطى عضوا فى وزارتها . وذهبت سويسرا إلى حد حرمان النساء من حق الانتخاب ، وعدم الاعتراف بالاتحاد السوفييتى ، أما فى بلجيكا فقد قامت فى أغلب الأحيان حكومات ائتلافية من المحافظين والأحرار الاشتراكيين . وبغض النظر عن هذا الاختلاف فى الأساليب نجدها كلها تتحد فى ظاهرة أساسية واحدة ، وهى الحرية والتسامح والتقدم الاجتماعى واحترام القانون ، وتلك هى القواعد الأساسية غير المسطورة للمدنية الغربية ، ولم يكن فى واحدة من هذه الديموقراطيات انهيار أو عجز أو فساد أو تصدع فى الوحدة القومية ، بل كانت كلها ، وبخاصة فى هذين القرنين أكثر من ذى قبل ، أمثلة حية تعبر عن الديموقراطية فى أسمى معانيها .

٤ — حالة فرنسا

واختلفت فرنسا عما أسلفنا لك ؛ ومهما خبأ لها المستقبل ، فان التاريخ لن يسبغ شيئا من المجد والفخار على العشرين سنة التى خلت بين فرساى وانهيار فرنسا سنة ١٩٤٠ ، فهل كانت تلك خطيئة الديموقراطية كما تزعم الخرافة ؟ فلئن مُنيت فرنسا بالهزيمة الساحقة فى سيدان سنة ١٩٤٠ ، فلقد فجعت بمثلها من قبل فى سنة ١٨٧٠ . ولئن أثبتت مأساة سنة ١٩٤٠ إفلاس الديموقراطية ، فقد أثبتت أختها من قبل إخفاق الدكتاتورية . وانهارت دكتاتورية نابليون الثالث فى ظروف شديدة الشبه بظروف انهيار الجمهورية الثالثة الديموقراطية على أيدى دلادييه ، ورينو ، وبونيه ، ولافال ، وبلوم . وقد لا يوجد مهرب من تتبع أخطاء بعض الأفراد وإلقاء التبعة عليهم، وهو

ما يحدث فى فرنسا الآن ، وما يطالعنا فى الكتابات الحرة لبعض المنفيين الفرنسيين ، ولو أن عذرهم فى ذلك أقل . والحق إن هذا من دأب الإنسان ، وهو فى صميم تقاليد فرنسا ، ولكنه لا يقربنا إلى الحقيقة التاريخية .

والحقيقة الدامغة هى أن فرنسا لم تستطع أن تتخلص من الآثار السيئة ، التى نجمت عن إخفاق الانقلابيين فى الفترة بين ١٧٨٩ و ١٧٩٩ ، فى محاولتهم التوفيق بين الحرية والنظام . وتعذر على فرنسا بعدئذ أن تسير فى طريق النهوض . وهبطت فرنسا ، التى كانت أكثر دول أوروبا ازدحاما بالسكان (ما عدا روسيا) فى عهد نابليون الثالث ، إلى المقام الرابع فى هذا الصدد ، وسبقتها ألمانيا وانجلترا وإيطاليا فى عدد السكان . والأدهى من ذلك أن فرنسا كانت فى طريق الانهيار لعدة سنين . فزادت نسبة الوفيات على المواليد وكانت تسير إلى الفناء . وتبدو هذه الحقيقة التاريخية أكثر وضوحا وتصويراً للروح الفرنسية إبان القرن المنصرم ، من حوادث غرام الساسة الفرنسيين الأحياء منهم والأموات ، تلك الحوادث التى نقلت إلينا فى أسلوب رائع .

وكان من شأن هزيمة فرنسا سنة ١٨٧٠ أن شكلت العقلية الفرنسية بشكل قاطع ، كما قضت على المجد الحربى التقليدى الذى شادته قرون خلت كان النصر فيها حليف فرنسا . والملحوظ فى فرنسا ، أكثر منه فى ألمانيا ، أن مدنية العصور الوسطى تبدلت واصطبغت بالصبغة الحديثة على مر السنين . وأن فرنسا هى التى حملت مشعل الحرية والتقدم فى قارة كانت متأخرة فى العلم والسياسة والفن . ولكن فرنسا فقدت هذه الزعامة فى سنة ١٨٧٠ ، أى فى اليوم الذى ولد فيه المارد الألمانى الجبار . ومنذ ذلك الوقت لم تستطع فرنسا أن تتغلب على ذلك الشعور بالنقص الذى ولدته الهزيمة ، كما فقدت

كل ثقة فى نفسها وفى مصيرها ، ولم ترق إلى المكان اللائق بها كدولة أوروبية عظمى ، لها التزاماتها ومسئولياتها . فالواقع أن تاريخ فرنسا بين ١٨٧٠ و ١٩٤٠ كان سلسلة طويلة من ادعاءات جوفاء تخفى وراءها طبيعة الشعب وغرائزه .

على أن الظواهر تتعارض مع هذه الرسالة . فالثابت أن فرنسا لم تشيد صرح إمبراطوريتها الضخمة إلا بعد سنة ١٨٧١ ، بل إن فرنسا أقامت هذه الإمبراطورية بتشجيع بسمارك والريخ الألمانى ، لا بإغضائه فحسب ، ذلك أن الريخ أراد أن يحول فرنسا عن ميدان أوروبا وعن الرغبة فى الانتقام . فلما نشبت الحرب فى سنة ١٩١٤ لم تكن فرنسا مستعدة لها ، وتلك كانت حالها فى سنة ١٨٧١ وفى سنة ١٩٣٩ . ولكن الذى حدث فى سنة ١٩١٤ هو أن فرنسا استفادت من عجز الدبلوماسية الألمانية ، فنجحت فرنسا فى تعويض النقص فيها عن طريق المحالفات التى صمدت أمام الحوادث الجسام . ولولا هذه المحالفات لاقيت فرنسا مصرعها سنة ١٩١٤ كما لقيته سنة ١٨٧٠ . ولم تخطئ العقلية الفرنسية الذكية تقدير هذا الدرس القاسى ، ولكن فرنسا لم تستطع رغم هذا ، التغلب على مركب النقص الذى ساورها بعد سنة ١٨٧١ .

وفى العشرين سنة التى خلت بين فرساى واحتلال باريس سنة ١٩٤٠ شهدت فرنسا صراعاً خاسراً طويلا من أجل الاحتفاظ بإمبراطورية ، لا تصلح فرنسا ، ولا ترغب ، فى تحمل أعبائها ، وعبثاً حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تدعيم قواها الخائرة عن طريق الإرساليات الدينية . ولكى تناهض فرنسا العنصر الألمانى الممتاز ، عمدت إلى ضم قوى مساعدة جديدة هى دول أوروبا الوسطى ، أو دول الوفاق الصغير ، وهى تشيكوسلوفاكيا

ويوجوسلافيا ورومانيا وبولندة، ومصير هؤلاء أمر معلوم . ولكي تتخلص من الأعباء المالية التي ألقاها هذا الوفاق على عاتقها ، عمدت فرنسا إلى استنزاف المالية الألمانية باسم تعويضات الحرب ، ومصير هذه التعويضات أيضا أمر معلوم .

ولكي تغالب فرنسا الطبيعة الدائبة على التحول والتغير اللذين يهددان كيان الإمبراطورية الفرنسية الذي لا يقوم على أساس متين ، التزمت فرنسا خطة « المحافظة » المسرفة في سياستها الخارجية .

وقد أرادت إنجلترا وأمريكا بعصبة الأمم ، أن تكون أداة للتوفيق بين النظام الأوروبي وبين مقتضيات التطور ، ولكن فرنسا تمسكت بها واتخذتها ذريعة للحيلولة دون أي تغيير ، وكلنا يعلم ما كان من أمر العصبة .

وليس من سبيل إلى التوفيق بين قوة جبارة ومظاهر خداعة ، في ظل نظام ديموقراطي أو غير ديموقراطي ، وكان الشعب الفرنسي ملولا ساخطاً ، كما كان على سابق عهده بالذكاء والمواهب الفنية والعقلية العلمية ، كما كان يعتنق المعايير التقليدية في الشجاعة والحكمة . ولكن بلغ الترف والمدنية بالشعب حدا بَطِرَ معه حياة الحرب والجندية ، وبلغ حرص الفرد على شخصه مبلغاً أبى معه أن يساهم في الجهود الجماعية . تلك الجهود التي فقدت قيمتها لدى الفرنسيين . ولم تستطع نزعة المحافظة أن تنال من مجرى التاريخ مثلها في ذلك مثل الاشتراكية ، فكلاهما وقف جامداً أمام أحداث الزمن . وكان الفلاح الفرنسي يمقت الصناعة ، وكان العامل يتظاهر بالماركسية ، ولكنه في الواقع فوضوي . أما الطبقة العليا في فرنسا فكانت أسوأ الطبقات إطلاقا .

وقل أن يوجد بين أحداث عصرنا هذا ، ما هو أشد حزنا وأشد إيلاما ،

من أن تستمع إلى الفرنسيين يصورون مصرع بلادهم . فإذا كان هؤلاء من حزب اليسار فإنهم يُرجعون الكارثة إلى غدر « مائتى الأسرة » الذين كانوا فاشيين من كل قلوبهم ، والذين قيل إنهم حكموا البلاد لأنهم أصحاب الرقابة على بنك فرنسا ، الذى سيطر على المصارف والصناعات ، فاشتروا الصحف والساسة بالمال والمنح السخية . وهم يمقتون العمال — على حد قول الخرافة — أشد من مقتهم لهتلر وألمانيا ، وانتهى بهم الأمر إلى أنهم باعوا بلادهم للأعداء . أما المحافظون فيقولون إن انهيار فرنسا إنما يرجع إلى الجبهة الشعبية التى أتت إلى الحكم سنة ١٩٣٦ ، ويقولون إن المسيو ليون بلوم وأتباعه هم الذين أفقروا البلاد من وسائل الدفاع ، وانصرفوا إلى الإصلاحات الاجتماعية التى اقترنت بالفوضى المالية الشديدة ، وهبوط الإنتاج وتغلغل النفوذ الشيوعى .

ولم يحدث أن شُوِّه وجه التاريخ تشويهاً مثل الذى أصابه بهاتين الخرافتين الخاصتين بانهيار فرنسا ، كُلٌّ فى ناحيتها . فلم تتساءل أحزاب اليسار فيما بينها « لم أعطيت مائتا الأسرة تلك السلطة الواسعة التى نسبت إليها ؟ » والمعروف أن الاشتراكيين — كحزب — لم يتولوا الحكم حتى سنة ١٩٣٦ ، لأنهم صمموا على البقاء خارج الحكم حتى لا يتلوثوا به . أما الحكومات التى تعاقبت على فرنسا سراعا ، وعددها ٤٢ وزارة ، فى العشرين عاماً التى خلت بين الحربين ، فكانت كلها محافظة مع اختلاف نظرى بسيط ، لا تنفذ إليه إلا بصائر الخبيرين بأسرار الدسائس البرلمانية . ومن المؤكد أنه حتى سنة ١٩٣٦ لم يكن لدى مائتى الأسرة مبرر للوقوف فى وجه حكومات هى فى الواقع منهم ، بصرف النظر عن النزعة الراديكالية المتطرفة ، وما اقترن بها من أسباب .

وقبل سنة ١٩٣٦ بفترة طويلة كانت المالية الفرنسية تتردى فى فوضى شاملة ، وانهار النقد الفرنسى ، وانحطت الصناعة الفرنسية . كما تسربت رءوس الأموال الفرنسية خارج البلاد . وبلغ التوتر الاجتماعى حد الخطورة حتى أنه فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ تكونت جبهة شيوعية مؤلفة تأليفاً غير متجانس ، وأحدثت انقلابا حكومياً لم يخمد إلا بسفك الدماء . ولكن انقسام الأمة لم يلتئم بعدُ . ومنذ ذلك الوقت أضحت فرنسا تقاسى من هول حرب أهلية كامنة . وسيكون من الصعب أن نفسر انقلاب فبراير وما اقترن به من فوضى سياسية ومالية ، وفضائح (ستافسكى) فى ضوء القوانين والإجراءات التى صدرت عن حكومة بلوم فى السنين التالية .

ولو صح ماقيل من أن مائتى الأسرة استغلوا السلطان المطلق الذى نسب إليهم ، فما ذلك إلا لأن الحكومات التى عجزت أو رغبت عن لمّ شعثها وعن « إصلاح البيت » ، اعتمدت على حسن نوايا الإدارة المالية العليا . ولو أنهم حرصوا على موازنة الميزانيات لتحطمت على صخرتها قوة هؤلاء الأوصياء على بنك فرنسا ، ولم يكن الذنب ذنب بنك فرنسا ، ولكنه خطأ البرلمان الذى رفض أن يَحُدّ من النفقات أو يفرض الضرائب الإضافية ، حتى تستغنى الحكومة عن اعتمادات البنك المركزى ، وما يصدره من أوراق مالية مطبوعة . والحق إن مائتى الأسرة لم تكن مسئولة عن الأغلبية الساحقة من أساتذة المدارس المتطرفين فى نزعتهم نحو السلم ، والذين ظلوا طوال الأعوام العشرين يصوغون عقول النشء الذى قذف به فى ميدان القتال سنة ١٩٣٩ .

والحق إن النظام السياسى برمته ، ذلك النظام الذى يمثله رجال السياسة والصحافة ، كان عرضة للتأثر بتصرفات فاسدة مكشوفة فاضحة ، حيث تسرب

الفساد إلى الأحزاب ودوائر الأعمال والصحافة . وعبثاً نحاول أن نتلمس جهود حزب اليسار ، عند ما أتى إلى الحكم ، فى مقاومة هذا الفساد الذى شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وعرفه القاصى والدانى ، ولكن لم يتحرك أحد لمقاومته .

وأتى ليون بلوم إلى رياسة الوزارة فى ٥ / ٦ / ١٩٣٦ ، فهلل له أحرار العالم أجمع على أمل أن يتمكن هذا المصلح العظيم من استعادة زعامة فرنسا فى القارة الأوروبية مرة أخرى . وسرعان ما تبخرت حماستهم . ولو أوتى بلوم شيئاً من القوة لاستطاع تشكيل المصير . ومهما يكن من شىء فإن نزاهته وإخلاصه الذى لا ريب فيه وعلمه وشجاعته ، أثبتت عجزها أمام قوى التخريب الجبارة التى اجتاحت العالم فجأة .

وفى سنة ١٩٣٦ كانت فرنسا فى مؤخرة الدول العظمى من الوجهة الاجتماعية ، فالأجور منخفضة إلى حد يبعث على الأسى ، وساعات العمل غير محدودة ، أما التأمين الاجتماعى فكان ضئيلا غير كاف . أما الإصلاحات التى تقدم بها بلوم إلى مجلس النواب فى أسابيع قليلة ، فسرعان ما قذف بها وأعرض عنها أمام صيحات المضربين والمهرجين، التى تصحب تغير الحكومات عادة . وقد جبل هؤلاء على الثورة حتى ولو كانت الاصلاحات المطلوبة معتدلة أو واجبة ، أو آن أوانها . على أن هذه الاصلاحات قد جاوزت هدفها وكان على فرنسا أن تدفع ثمن هذا الانتقال السريع إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، وما اقترن بذلك من نقص محزن فى الإنتاج الصناعى (مع ملاحظة أنها تجاور ألمانيا التى تراوحت ساعات العمل فيها بين ٥٢ ، ٦٠ ساعة فى الأسبوع رغم ضخامة عدد سكانها) ، ونقص مروع فى التسليح .

فكأن التقدم الاجتماعي كان عاملا فى تحطيم قوة البلاد ، وكأن فرنسا لم تدرك هذا الضمان الاجتماعى إلا بتضحية سلامة البلاد . حدث هذا فى الوقت الذى أضعفت فيه مركز فرنسا ، السياسة الخارجية البغيضة التى اتبعها أسلاف بلوم ، وبخاصة بيير اتيين فلاندان ، وبيير لافال ، وكان فى الحرب الأهلية الأسبانية وما كشفت عنه من أخطار داهمة ، فرصة لتوحيد الجهود القومية الفرنسية لتخليص البلاد من المصير الذى يتهددها . ولكن ما قيل فى المأساة الإغريقية يصدق على هذه الدولة التى جرفتها إلى الهاوية قوى خفية جبارة .

٥ — الديموقراطية فى بريطانيا

وتختلف حالة إنجلترا عن حالة فرنسا من كل الوجوه فى العشرين سنة الماضية . وقليل من الأمريكيين من ينظر نظرة فاترة انفصالية إلى بريطانيا . فالتاريخ الإنجليزى والتاريخ الأمريكى على ارتباط وثيق ، الواحد منهما بالآخر . ورابطة اللغة والدم والنظم قوية إلى حد يتعذر معه الحكم على الواقع . ونظرة الحب أو البغض التى يرمق بها الرجل الأمريكى زميله البريطانى تختلف عن نظرته هذه إلى أى فرد من شعب آخر . لأن العلاقة بينهما مسألة عائلية ، بشكل ما ، فتغير الوزارة فى انجلترا له صداه فى عواطف الأمريكيين فنحن هنا فى أمريكا نحب المحافظين ونمقت حزب العمال . أو نحب هذا ونمقت ذاك . وقد نتهم تشمبرلن ، ونحبس ثقتنا عن هاليفاكس ، ونشيد بذكر بفن . أو ندافع عن تشمبرلن ونمقت بفن . ونحن نعرض لهذه الأمور كما لو كانت نزعة المحافظة أو نزعة التقدم الأمريكية متضمنة فيها ، ونحن نساهم فى الصراع الداخلى فى انجلترا إلى حد ضاعت معه

مزايا انفصالنا عنها . بل نحن متفرجون يعنيهم الأمر كل العناء .

والحقيقة الناصعة هى أن العشرين سنة الأخيرة من الديموقراطية البريطانية تعتبر من ألمع وأعظم حقب التاريخ البريطانى . وإذا كانت فضائل انجلترا ، والأدلة على قوتها ومقدرتها الداخلية ، ومظاهر البطولة والشجاعة والعطف والاحتمال والوطنية ، واليقظة الحربية والمسئولية الاجتماعية ، نقول إذا كانت كل هذه مفاجأة للعالم ، فإن هذه المفاجأة إنما جاءت نتيجة جهل يمكن تفسيره ، ولا يمكن الاعتذار عنه من جانب العالم الخارجى . فبريطانيا « دنكرك ولندن وكوفنترى » هى نفس بريطانيا « الطرف الأغر ووترلو وإيبرس Ypres » وإذا كان لنا أن نسترسل فى المقابلة ، فبريطانيا « تشرشل وبيفن » اليوم هى نفس بريطانيا « بلدوين ومكدونالد » بالأمس ، فلم تتبدل الأمة ، ولم يتبدل روح الجنس . بل تغيرت الظروف . وكيّف البريطانيون أنفسهم تبعاً لها .

وهذا هو سر القوة التى لا تفنى فى الديموقراطية . ومن خصائص الديموقراطية فى أمة سليمة الكيان وطيدة الأركان أن تكشف عن عناصر القوة الكامنة فى أخلاق الأمة إذا ما حزب الأمر ، أو دهم الخطب . وليس فى استطاعة الديموقراطية أن تشفى مرضاً أو تجبر ضعفاً يعتور كيان الأمة أكثر مما تستطيع الدكتاتورية أن تفعل . ولكنها تستثير معين القوة الكامنة التى يعتمد عليها كيان الأمة ، وتستغلها استغلالا يمكنها من الإبقاء على هذا الكيان . مثلها فى ذلك مثل مقاومة الجسد للمرض والأحداث الطارئة .

والذين يفيضون فى التنبؤ بحدوث ثورة فى انجلترا بعد هذه الحرب ، يخطئون فهم الخلق البريطانى ، مثلهم فى ذلك مثل الذين يخطئون الحكم

على ألمانيا ، لإعجابهم بما تم على يدى هتلر من إلغاء التعطل ، والذين يحكمون على روسيا البلشفية بما أنشىء فى موسكو من طرق تحت الأرض ، ويحكمون على إيطاليا بدقة مواعيد القطارات فيها ، فهؤلاء جميعاً إنما يكشفون عن جهلهم بكل ظاهرة فى الحياة الروسية أو الإيطالية . أما الحقيقة البارزة التى أغفلها الكثير من الناس ، فهى أن انجلترا كانت فى ثورة دائمة إبان السنين العشرين الأخيرة .

وربما كان سر القوة فى انجلترا أن الثورات والانقلابات يقوم بها المحافظون فيها . وهذا هو سر بقائهم محتفظين بقوتهم . أما أن زعماء الطبقات العليا فى بريطانيا يصدرون عن الغريزة أو الحكمة ، فهذه مسألة قابلة للنقاش . وقد حدثنى رجل من أهل فينسيا مرة قائلا « إن البريطانيين يذكروننى بالطائر الخطاف . ففى نفس اليوم من كل عام يبدأ رحلته إلى بقعة بعينها فى أفريقيا ، ثم يعود فى الربيع إلى أوروبا ، ولا طائر من هذه الطيور تعلم الجغرافيا » . وإنما كتب البقاء للمحافظين الإنجليز لأنهم أنجزوا إنجازاً عملياً معقولا تلك التغيرات التى ظاهر الشعبُ المتطرفين من أجلها ، فهم يأخذون الصيحة من أفواه معارضيهم ويجردون منطقهم من النزعة إلى الثورة ، ثم يحاولون التوفيق بينهم وبين نظام اجتماعى سياسى ، ينظر إلى المعارضة بوصفها جزءاً لا يتجزأ ولا يستغنى عنه ، فى الحياة السليمة . وقد مقت الثوريون المحترفون هذه الأساليب ، ولكن الديموقراطيين اليقظين يعجبون بها ، على اعتبار أن بريطانيا هى الملاذ الأخير للحرية فى أوروبا .

٦ — فساد الركتاتورية

علام إذن تستند الخرافة فيما رمت به الديموقراطية من انهيار وعجز

وفساد ؟ حقيقة القول إن كل الديموقراطيات الصحيحة ، لا الاسمية ، فى أوروبا أظهرت قوة وكفاية ونزاهة ومقدرة أكثر من ذى قبل ، فى مواجهة المشاكل الحديثة المعقدة التى عرضت لها منذ الحرب العالمية الماضية باستثناء ظاهر واحد هو فرنسا . والواقع أن النتائج التى تمخضت عنها سنو الحرب الماضية ١٩١٤—١٩١٨ لم تنل من الخصائص التاريخية للدول العظمى أو تغير من اتجاهها شيئاً مذكوراً . وأصبحت الحياة أشد تعقيداً مما كانت عليه فى السنوات الزاهرة فى أخريات القرن الماضى . وكلما عظمت المشاكل أمام أعيننا ، ازددنا يقيننا بعجزنا حيالها ، فالديموقراطية ، مع ما يقترن بها من حرية الصحافة وحرية الكلام وحرية النقد لأعمال الحكومات ، إنما تظهر حقيقتها فى ضوء هذا النقد . فالمثالب والنقائص والخلافات والجرائم والفضائح إنما تكون رؤوس الموضوعات ، ولكنها لا تعبر عن الجهود اليومية والمباهج والمسرات والفضائل والأعمال . والأمر بخلاف هذا فى الدكتاتوريات . فانك لتشهد فيها عند أول نظرة عارضة عجزا وجرائم وفضائح أفظع وأكثر انتشاراً عنها فى الديموقراطيات ، ولكنه غير مرخص لنا فى أن نعلم عنها شيئاً . فالدعاوة هى أكبر مظاهر المقدرة والكفاية ، فى حياتهم العامة ، مسخرة فى الإعلان عن أعمالهم الجيدة . وتعمل هذه الدعاوة سحرها فى العالم الخارجى أكثر مما تعمل فى أفراد الشعب نفسه . ذلك بأن الشعب عنده علم اليقين بما يجرى ، لأنه يرى ما لا يراه العالم الخارجى . حقاً إن الشعب محروم من الصحافة الحرة ومن المناقشات العامة والنقد المشروع . ولكن لديهم معين لا ينضب من الإشاعات والأقاصيص التى يتناقلونها ، ومن تجاربهم ومشاهداتهم . فهم على بينة من أمر زعمائهم الذين يمجدهم العالم على اعتبار أنهم معصومون من الزلل ، أقطاب فى العلم

أفذاذ فى الفضيلة . ذوو مقدرة سحرية ، ولكنهم فى الواقع عابثون جهلة ، لصوص غير مهرة ، لا تقوم وطنيتهم إلا على جمع المال والثروة لأشخاصهم ، ولا تتجلى مقدرتهم إلا فى تجردهم من الضمير عند فرض الغرامات والعقوبات وإصدار الأوامر . وليس بين القادة السياسيين الألمان رجل واحد لا يحيا فى قصره حياة الأباطرة . فقد ابتنوا القصور أو تملكوها ، وحاطوا أنفسهم بالخدم والحشم ، وسطوا على المتاحف ليغتصبوا نفائس التحف يزينون بها قصورهم ، وكان يحُفُّ بهم فى تنقلاتهم من مظاهر العظمة والأبهة والفخامة ما يتورع الأباطرة أنفسهم عن الظهور به . وسواء فى كل هذا هتلر الذى يضرب لأتباعه المثل ، أو جورنج الذى يسرف إسرافا فاحشاً فى الإغداق على ناقديه ليصرفهم عن نقده ، أو جوبلز الذى أمعن فى الدعاوة إلى حد السخرية من قوامه المتهدم . وقس على هذا سائر أفراد العصابة . فاذا احتفل بعيد ميلاد واحد من هؤلاء السادة تقدم إليه بأكداس الهدايا رعاياه الذين يرجون عطفه ويخشون وساوس نفسه .

ولن تستطيع الشفاه المُطْبَقَة أن تنفرج عن همسات من النقد ، فأصحابها ضحايا نظام قائم على التدليس والاغتصاب . زين للعالم أنه علاج ناجع لأوضاع فاسدة عاجزة . وإنك لتجد بين حين وآخر حركات التطهير تعمل فى الأحزاب ، ونعنى بهذه الحركات الانقلابات التى تعبث بأسرة الآلهة ، تلك الانقلابات التى تثيرها الغيرة وشهوة الحكم فى نفوس أفراد العصابة الحاكمة ، حتى إذا ما انتصر فريق فيها برر تصرفه بنشر جرائم الفريق الآخر على الشعب . وهكذا حتى يأتى دور المنتصرين ، فيلقون حتفهم ، وتشتد حُجُب الدعاوة وأستارها كثافة عقب كل حركة ، حتى لا تجد الحقيقةُ سبيلا إلى الظهور ، كما يُسلب الشعب أبسط أنواع الحرية .

ولم يحدث أن انهارت إحدى الديموقراطيات بتأثير عناصر داخلية معادية تضافرت على هدمها ، ولم تخسر واحدة منها صريعة ضعف داخلي . وقد تجرى الهزيمة فى الحرب على ديموقراطية أو دكتاتورية أو أى لون آخر من ألوان الحكومة ، ويحد السيف على الغالب على المغلوب النظام الذى يرتضيه له . ولكن إذا لم نؤمن بالحق كمظهر من مظاهر الحقائق المقدسة فإن النجاح فى ميدان الحرب لا يمكن أن يعتبر القياس الوحيد لسمو النفس أو قيم الأشياء .

وقد انتابنا فى هذه الأيام من الاضطراب الفكرى المحزن ما جعل الخوف يتسلط علينا إلى حد تصديق الخرافات ، وهذا هو ماجهد الدكتاتوريون فى إشاعته بيننا ، ونجحوا فيه . على أن منشأ الاضطراب إنما هو الأهداف المتعارضة التى تقتتل النظم المختلفة من أجلها . والديموقراطية تسعى لإقرار السلم والتقدم ، على حين أن الاستبداد يعمل على إثارة الحرب فى الداخل والخارج وتؤمن الديموقراطية بقدسية الحياة الإنسانية . أما الاستبداد فينكر عليها أية قيمة . وسعادة الفرد هى هدف الديموقراطيـة ، والقيمة العليا التى توجه كل الجهود فى مجتمع ديموقراطى . أما فى ظل الاستبداد فالفرد هدف للسخرية والاحتقار .

وهذه الموازنة تفسر الضعف الظاهر فى الديموقراطيات عند أول هجوم للدكتاتوريات عليها . وقد نسى العالم المتمدين كيف يحارب الوحوش الكاسرة ، وصقلته المدنية وبلغت به من إرهاف الحس حداً أنساه عدوان الوحوش الضارية ، فلم يفكر فى رد هذا العدوان على نحو ما كانت تفعل كل مدينة أو قرية فى العصور الوسطى . فإنه من واجب كل قبيلة فى أفريقيا أن تتقى شر الأسود الضوارى ، والهندى يعلم الخطر الذى يتهدده من النمور

الـكواسر . وغارات الذئاب ظاهرة مألوفة في بولندة وروسيا . وكل أولئك يأخذون حتى اليوم حـذرهم ويستعدون لمواجهة الخـطر . ولـكن مدنيتنا أخذت بالمفاجآت . وليس من شأن هذه المفاجآت أن تثبت أن هذه المدنية أدنى قيمة من النمور والأسود والذئاب .

فإذا نهضت الديموقراطيات في النهاية للعمل تسامى عملها عن كل عمل للاستبدادية المطلقة ، وإذا شرعت في التنظيم ألفيت أنظمتها أسرع وأبلغ أثرا ، وأكثر إنتاجاً وملاءمة ، لأنها نظم صادرة عن رجال أحرار ، لا عن آلات ميكانيكية أو عبيد مسخرين . وليس من دعاوة تقص علينا مايفعله البريطانيون كل يوم . بل إن أعضاء البرلمـان ينهضون في كل جلسة ينبهون الحـكومة إلى مواطن الخطأ والضعف والاضطراب في تصرفاتها ، على حين تقش على الجدران في كل قرية إيطالية في هذه العشرين عاما « الدوتشي معصوم من الزلل . على حق دائماً » . كما أن هتلر في كل حديث له كان يثني على نفسه أمام الشعب بوصفه ظل العناية الآلهية في الأرض ، وأنه لايخطىء في تصرفاته فأين القوة وأين الضعف ؟

٧ — مصير أمريكا :

ومن البدع المستحدثة في آلاف المقـالات والأحاديث اليوم أن يرعد الـكاتب ويبرق إظهاراً لعبقريته . فتراهم يقولون « إذا قدر البقاء للديموقراطية فإن ... » ويسترسل الـكاتب أو الخطيب بعدئذ في أفـكار سخيفة يتعذر على معاصريه إساغتها . والحق إن ضخامة الأسلوب مظهر لضعف المتـكلم أكثر ممـا هي دليل على ضعف الديموقراطية . فقد ابتليت الديموقراطيتان الـكبيرتان : بريطانيا والولايات المتحدة ، ولـكنهما صمدتا لهذا البـلاء :

وقد أسلفنا لك الكلام عن نصيب بريطانيا . وسوف يأتى دور أمريكا فى المستقبل القريب . ومن حق الأمريكيين أن يفخروا بما قدمت أمريكا منذ خاضت غمار الحرب الحاضرة . وكلا البلدين فوجئ بالحرب على غير استعداد عقلي أو خلقي أو مادى . وليس أمراً هيناً أن تفيق من كابوس لتدرك أن الحلم أصبح حقيقة واقعة ، ولا نحسب إلا أن دور اليقظة لا بد أن يعتوره بعض الارتباك . ولكنه ، بمعجزة ، كان فى هذه المرة ارتباكاً قصير الأجل ، فتحركت أمريكا للعمل عقب مأساة دنكرك .

وسيجىء دور أمريكا عند ما تنهار الهتلرية . ولم يبق بعدُ شك فى أن البقاء والنصر للديموقراطية . وسيكون ما تقدمه أمريكا للعالم الحر المستقبل مقياس النصر . لقد رفضت عبء الزعامة مرة ، ولكنها لا تستطيع ، ولن تستطيع أن ترفضه مرة أخرى . فلا يمكن أن تعيش أمريكا الحرة فى عالم غير حر ، ولا يمكن بناء عالم حر دون تعاون أمريكا فيه . أما تفصيل هذا التعاون فلم يحن الوقت بعد للتعرض له .

وفى رأينا أن الحرب الثانية كشفت عن ثلاث مشاكل دستورية هى تنظيم الخدمة المدنية ، والتوفيق بين السياسات المختلفة فى الحكومة ، والعلاقة بين الهيئة التنفيذية والكونجرس .

وسوف تكون المهمة ضخمة . وسوف يحدث أكثر مما حدث بعد الحرب الماضية ، من إلحاح الشعب على الحكومة فى العمل على استقرار الحياة الاقتصادية التى مزقتها الحكومة ، ولن يفوت أبناء هذا الجيل أن الحكومة استطاعت أن تخلق انتعاشاً فى العمل ، وتقضى على التعطل فى ظرف ستة أشهر ، لأنهم اعتنقوا مبدأ « إيجاد العمل للجميع » باعتباره أحد المثل العليا السياسية . وإذا كان للبلاد أن تخرج من هذه الكارثة فان السياسة

الاجتماعية والاقتصادية فى أمريكا يجب أن تقوم على أسس علمية وحكمة عملية لم تدركها فى الماضى . وهذا يقتضى حشداً من الموظفين الممتازين فى الخلق والدربة العمليــة ، وإذا كان لعصر الخرافة أن يتقلص ليعقبه عصر الحقائق ، فان نظامنا التعليمى سيواجه مشاكل شاقة هامة . وكلما تعقدت الحياة الاجتماعية تطلبت مهارة وعلماً ، حتى لا تنتهى الأمور إلى مأساة قومية .

أما التغيير الثانى الذى يجب أن يخضع له النظام الأمريكى فهو محاولة تنسيق السياسات المختلفة فى كنف الحكومة ، ولا ريب فى أن تجارب الحرب الحالية أثبتت أن الحكومة الأمريكية لا يمكن أن تكون فى يد رجل واحد بل ينبغى أن توزع مهام الرئيس وأعباؤه بين وزارة يقوم كل وزير فيها بالعمل على مسئوليته الخاصــة ، ومهما يكن من أمر الحقوق القانونية ، فان رياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون عملا فى حدود الطاقة البشرية . إنها الآن تجاوز طوق الفرد ، وسوف يعظم هذا التجاوز فى المستقبل ، وإنه لضرب من المحال أن يكون فى مقدور الرئيس أن يعنى ويسيطر على السياسة الخارجية ، والميزانية والضرائب والاعتمادات ، والعمل والزراعة والتجارة والتعريفة الجمركية ، وأجور سكة الحديد وغيرها إلى ما لا نهاية له ، فقدير كز انتباهه فى مشكلة كبرى فى وقت معين ، وهذا يستتبع إهمال بقية المسائل ، وما دام لا يستطيع أن يكون خبيراً بكل شىء ، فانه لا بد متخــذ قرارات غير حكيمة ، أو مرجىء البت فى موضوع لا ينال اهتمامه المباشر .

والوزارة بوضعها الحالى فى أمريكا لا تعالج هذا النقص ، فعمل مراقب الأسعار لا قيمة له طالما كان نشاطه غير منسجم مع السياسة المالية وسياسة العمل ، ومراقب الأسعار هذا ليس عضواً فى الوزارة كما أن الوزارة لا تتعرض لسياسة الخزانة ، وليس للخزانة أى سلطان على سياسة العمل ؟

ولو أن وزيرها يدرك إلى أى حد تعتبر الأجور عاملا هاما فى رسم السياسة المالية ، ورئيس لجنة التجارة الداخلية الذى يتحكم فى أجور الشحن لا يتمتع بسلطان على السياسة الجمركية للدولة ، مع أن لأجور الشحن والرسوم الجمركية أثرا كبيرا فى تحديد تكاليف السلع ، ولهذا أهميته فى التجارة الأمريكية . وتزداد أهمية اللجان كوحدات إدارية ، وتتضاءل أمامها أهمية الإدارات القديمة . ولا شك أن التنافر بين الناحيتين يأتى بأسوأ النتائج . وإنه لمن قبيل الإعجاز تلك المرونة التى استطاعت النظم الإدارية الأمريكية أن تواجه بها مقتضيات الظرف الحاضر . وإذا نظرنا إلى ظروف الماضى فان لنا أن نثق بالنجاح فى المستقبل . لقد أرهقتنا الحرب الحاضرة فأضعفت فينا الثقة ، لأن الذى يصور لنفسه ضخامة واجبات المستقبل لا بد أن يتولاه الجزع .

وثالثة هذه المسائل وأصعبها هى العلاقة بين الهيئة التنفيذية والكونجرس . والحق إن هذه العلاقة كانت فى اضطراب دائم ، وتغيرت مع كل حكومة . وابتدع روزفلت تقليداً جديداً هو كثرة ظهوره أمام الكونجرس . والذى نجده من حيث المبدأ هو أن السلطتين التنفيذية والتشريعية منفصلتان تعبث بهما الغيرة . فليس لعضو الوزارة أن يقدم اقتراحا أو يدافع عن سياسته أمام الكونجرس ، إلا إذا استدعى أمام إحدى اللجان للادلاء بشىء . أما الدفاع عن أعمال الحكومة أو تفسيرها فأمره متروك لزعيم الأغلبية . وهذا ليس عضواً فى الوزارة ، فهو لايدرك ماتنطوى عليه سياستها من حقائق وبواعث .

وأهم من هذا كله فى النظام الأمريكى أن الرئيس ليس فى استطاعته أن يقيد الدولة بشىء . وليس هذا وليد المصادفة ، بل هو نتيجة لحكمة واضعى

الدستور الأمريكي وحسن تبصرهم ، فهل تظل حكمة الأمس حكمة اليوم ؟ وهل يظل مبدأ العزلة والسياسة الخارجية السلبية معمولا بهما ، في عصر أصبح التعاون فيه مع سائر أمم العالم أمرا حتميا ؟ وهل تظل هذه القيود والضوابط التي وضعتها الولايات الثلاث عشرة الثائرة ، لقارة بعيدة متأخرة ضئيلة السكان — هل تظل هذه القيود والضوابط ملائمة لدولة كبيرة يتطلع اليها العالم لتتولى زعامته ، وينشد خلاصه على يديها ؟ !

* * *

لقد كان من شأن عصر الخرافة أن أظهر الأشياء على حقيقتها وجردها من العواطف الزائفة . ولكن الذين أظهروا هذه الحقائق أسرفوا فيما ذهبوا إليه ، فأتوا بالخرافات ، فوقعنا فريسة للنظريات البسيطة ، لأن تعقيد الحياة أفقدنا الأمل في كفايتنا ومقدرتنا على فهمها والسيطرة عليها ؟ ولكن بالقياس إلى التعقيد المنتظر في المستقبل يبدو العالم بين هذين الحربين عالما بسيطا بدائيا ، فهل نهيء شراعنا لنمخر عبابا مجهولا ؟ ولا نستمع لأحد يدعى أنه يعرف الطريق الذى نسير فيه ؟ فقد خرج كولمبس يبغى الهند فكشف أمريكا . وإن جهلنا بالبحر ليضاعف من خطورة الرحلة ، ولكنه يزيد في إغرائنا بها . وقد يأخذ المنظر بالألباب ، ولكنها الشمس المشرقة هى التي تبهر عيوننا ، إنها شمس عصر جديد تتحرر فيه الإنسانية ، ولن نسيطر على هذا العصر إلا إذا أوتينا إيمانا جديداً ثابت الأسس ، يقوم على معايير خلقية لا تمت إلى الخرافة بصلة ، ولكنها وليدة المحنة القاسية التي قدر للعالم أن يجتازها .

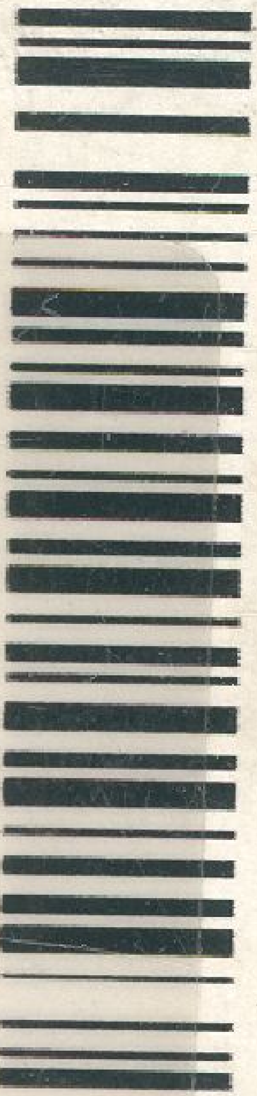
سلسلة الفكر الحديث

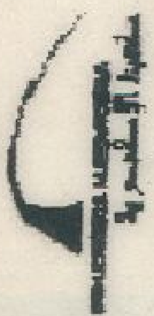
تصــــدرها

لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤

٩ شارع الكرداسى . عابدين
تليفون ٤٢٩٩٢ — ٥٦٧٦٩

الكتب التى ظهرت





الكتاب القادم

كيف يعمل العقل

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر